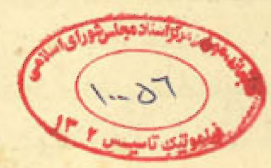


شرح جامی
کتابخانه

شرح جامی

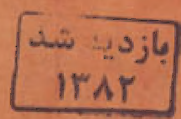


۱
ص

تعداد دفعه



شرح جامی



کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: فوائد الفیائیه (شرح برکافیه)		
مؤلف: ابن حاجب		شماره ثبت کتاب
شرح: عبدالرحمن جامی		
موضوع: نحو		۵۰۶۶۹
شماره قفسه: ۳۵۴۷		
۹۹۹۵		۹۰۸۱
۸۱۶۲		



بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: فوائد الصیانه (شرح برکافیه)		
مؤلف: ابن حاجب		شماره ثبت کتاب
شماره: عبد الرحمن حای		
موضوع: نحو		۵۰۶۶۹
شماره قفسه: ۳۵۴۷		
۵۹۹۵		۹۰۸۱
۸۱۵۲		

کتاب فهرست شده
۸۱۶۲

شرح جامی

شرح جامی

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱-۵۶
تاسیس ۱۳۰۲

تصاویر و ج:

بازرسی شد
۳۹ - ۳۷

شرح جامی
کتابخانه



کتابخانه آستان قدس
تاریخ ثبت ۱۳۰۱

۱۳۰۱



کتابخانه آستان قدس
تاریخ ثبت ۱۳۰۱

[illegible]

هذا كتاب شرح النجاشي رحمه الله
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله على الصلوة والسلام على آل أبي طالب **بسم الله** في ليلة
واحدة على مشكلات الكمال من الشجرة الثابتة والمعارف الشريفة ابن الحاجب
نفذ الله بفقاهه واسكنه جنة نزهته في تلك القديرة وسط الوبر والورد
العزيز والدين وبه حفظه الله سبحانه عن حجب الكلف والناقص ومنها
بالغنى والصابية لا تلهي ليدخلها القائل كالماء الغائبة فغلب الله بها وسائر
البدن من أصحاب التحصيل وما يؤمنى إلا بالله وهو حبيب ونعم الوكيل واعلم أن
الشيخ رحمه الله قد بعث رساله هذه في الله سبحانه بان يحيط جزء منها
فيما الله يحيط كتابه هذا من حيث كتابه ليس كتب الشاف رحمه الله تعالى
حتى يصدر به استنهاؤه بل من ذلك عدم الابتداء به مطا حتى يكون بشا
افطح لواز ابتداءه بالمد من غير ان يحيط جزء من كتابه وقد شريف الكلام
لا تتركه هذا الكتاب عن لوالها في ليعر ما كتب يحث عن لوالها وقد تم الكلام

A page of handwritten musical notation on aged, yellowed paper. The notation is written in dark ink and consists of several staves. Each staff begins with a clef, likely a soprano or alto clef, and is filled with notes, rests, and other musical symbols. The handwriting is somewhat cursive and characteristic of 18th or 19th-century musical manuscripts. The paper shows signs of age, including slight discoloration and some wear at the edges.

فوق

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الحاشية ان المراد بالاستناد هو الاستناد الى الفصول والادراج يكون الكلام عند الصانع
 انضغ من الجمل ولا يثنى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مستند
 والاخر مستند اليه وفي ضمن اسم مستند اليه وفعل مستند وفي بعض النسخ ادنى فعل واسم
 فان التركيب الثاني العطف بين الاسماء الثلاثة يربط في الاسماء الثلاثة منها من جنس واحد اسم
 واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة منها من جنس اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف
 وفي الثاني الكلام لا يحصل بدون الاستناد والابدال لا بد له من مستند ومستند اليه
 وهما لا يخفان الا في اسمين ادنى اسم وفعل واما انما الاسم الاربعة الباقية ففي الحرف
 والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف مستند اليه مفقود وفي
 الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مستندا لمستند اليه مفقود وان كان
 المستند اليه مستندا مفقودا وان كان مستندا لمستند اليه مفقودا فان كان المستند اليه
 بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو حرف في ادعى الاسم ما دل اي كلمة دل على
 معنى كان في نفسه اي في نفس ما دل بهذا الكلمة فتدرك الصيغة بآية على اللفظ الموصوف
 فالصيغة في الاضاح شرح الفصل الضمير ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي
 على معنى حاصل باعتبار في نفسه بالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
 كقولك الذي انشأها حكما كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف
 ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار ما يتعلق بالاعتبار في نفسه
 انتهى كلام الصانع وحصول ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجبات
 فاما ما ذكره موجبات فاما ما ذكره في ذلك من الذي هو مقبول هو مدرك ضد او على ظاهرا
 في الذرة يصح ان يحكم عليه وبه ومقبول هو مدرك لهما والذلة لا حظ عليه
 فلا يصح ان يثنى فيهما ما لا يثنى مثلا اذا لاحظنا الفعل فعدا بالذات كان معنى
 مستقلا بالمفهومية على ما في ذاهل من معنى متعلقا بآية اجالا وبمعنا من غير حاجة

هذا هو المستند اليه
 المستند اليه هو المستند اليه
 المستند اليه هو المستند اليه

في الاسم

هذا هو المستند اليه
 المستند اليه هو المستند اليه
 المستند اليه هو المستند اليه

حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابداء فقط لا حاجة الى الابداء
 عليه لاضح كل اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بعلمهم ان الاسم والفعل
 مع كائنا في نفس الكلمة الذي عليه واد احضر العقل من حيث هو حاله بين السبق
 والبصرة مثلا وجعل الذي يثنى حالها كان مع غير مستقل بالمفهومية ولا يصح ان
 يكون محكوا عليه وبه ولا يمكن ان يتعلق الا بد كمتعلقه خصوصه ولا ان يدل
 عليه الا بضم كذا والذلة على متعلقه والمصالح ان لفظ الابداء موضوع لمعنى كذا ولفظه
 من موضوعه لكل واحد من جنس في النفس من المتعلقين من حيث انها حالات للمعنى
 لان لثرت احوالها ذلك المعنى الكلي يمكن ان يتقبل مصداقها ولا حظ في حد ذاته
 فيستقل بالمفهومية ويصح ان يكون محكوا عليه وبه واما تلك الجزئية فلا
 لتقبل بالمفهومية ولا يصح ان يكون محكوا عليها او بها ان لا بد في كل منهما ان يكون
 على ما قصد اليه ان يتبين التبع بينه وبين غيره بل تلك الجزئية لا يتقبل الا بآية
 متعلقا بها لتكون الاث لملاحظة احوالها هذا هو المراد بعلمهم ان الحرف تدل
 على معنى غير ما دل على ذلك من الذي هو مقبول هو مدرك ضد او على ظاهرا
 بالمفهومية ولا يكون في المعنى نفس الكلمة ولا لها عليه من غير حاجة الى ضم كل آخر
 اليه لا استقلاله بالمفهومية فخرج كينونية المعنى في نفسه وكينونية المعنى في نفس الكلمة
 الا الذي عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية وفي هذا الكتاب الضمير الحرف
 في نفسه يحمل ان يرجع الى ماء الموصولة التي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر
 ليكون على طوط ماسبق وجعل المعنى كينونية المعنى في نفس الكلمة ويحمل ان يرجع
 الى المعنى الذي على طوط اربعة كذا المعنيين ولكن عبارة الفصل ظاهرة في المعنى الاجز
 وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبقها بما يدل على اعتبار كينونية المعنى في نفس
 الكلمة ولهذا اجزم هناك بوجه من المعنى وبما سبق من الفقيه ظهور انه لا يحمل

هذا هو المستند اليه
 المستند اليه هو المستند اليه
 المستند اليه هو المستند اليه

الكثرة على كثرتنا ومن التعصبة على أن ما ذكره بعض منها وهي خاصة وخطبة
 السيرة ما يخص به ولا يجد في غيره وهي أقسامها للجمع أفرادها هي أصنافها لكاتبها ^{وهو}
 للأبنان أربعة شاملة لكاتب الفعل له من خواص الاسم دخول الهمزة في التريف
 لوقوعه في حرف التريف كان شاملا لهم في قوله عليه السلام ليس من أمتي من لم
 سفر لكتبه لم يفرغ من له لعدم شهرته وفي اختياره الهمزة إشارة إلى أن الحرف عندنا ما
 ذهب إليه سيوري عن أن الهمزة التريف في الهمزة وحدها زيدت عليها هرة الوصل
 لتدور الأبدال بالآتي وأما الخليل فقد ذهب لما يقال لكل والمترادف أن الهمزة
 للمفرد وحدها وزيدت الهمزة للفرد بينهما وبين الهمزة الاستفهام وأما آخره
 حرف التريف بالاسم لأنه موضع لتعيين معنى مستقل بالمعنى مية يدل على اللفظ
 مطابقة الحرفا تدل على المعنى المستقل والفعل تدل عليه فثبتنا لاطبا فثبت هذه
 الخاص ليست شاملة للجمع أفراد الاسم فان حرف التريف لا تدخل القامير واسماء
 الإشارة وعيوبها كالوصلات وكذلك سائر الخاص الخاص المذكورة هي من أقسامها
 دخول الجر وأما الخلق دخول الجر بالاسم لأنه حرف الجر في الجرورية لفظا ونظريا
 كالحرف الألف المدنية ودخول حرف الجر لفظا ونظريا بالاسم لأنه لا يضاف
 الخلق الفعل اللفظي فإن يدخل الاسم لفظي معنى الفعل اللفظي وأما الإضافية اللفظية
 فهي فرع للمعنى فيها فينفذ أن لا يخالف الأصل بأن يفتق إلى اللفظ بالحق في الأصل
 أعني الفعل أو يدل على بيان معنى الاسم والفعل ومنها دخول النون باسماء الأ
 النون في التوبة وسبغ في آخر الكتاب ثم نرى في بيان اسماء على وجه يظهر
 جهة اختصاصها عند النون في التوبة وجه عدم اختصاص نون التوبة ومنها الأ
 بشارة هو بالفتح عطفا على الدخول على مدخله لأنه النون ومن الدخول الذكر
 في الآلة الحائرين بالآخر كذا هاتفتان في الأسناد إليه وكذلك في الأمانة واللمعة

فريق العمل

[illegible][illegible]

وبوجهة اذ التثني والجمع منها عرب بالحركات الثنية والجمع وانما المصحح يهذين العبدان
 اكثافا بالاضافة صاندة لانها اذا كانت مكتوبة ووجهة ولويك مصاندة اصلا فاعرابها
 بالحركات تخرجا حتى الخ ورايا خاومر يان فينبغي ان يكون مصاندة ولكن المعنى ياء
 المنكدة لانها اذا كانت مصاندة الى الياء المنكدة فالها كاسير الاسماء المصاندة اليها ولم
 يكن في هذه النظم بالمثل لئلا يهبط اشتراط اصانتها بكونها الى الكاف وانما جعل
 اعراب هذه الاسماء بالحرف لاقصم لما جعلوا اعراب التثني وجع الدكر السالفة بالحرف ^{بها}
 ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ^{بها} كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومفارقة فاما
 وانما الخارفة اسماء مستقلة لان اعراب كل من التثني والجمع ثلاثة فجعلوا في مقابلتها كل اعراف
 اسما وانما الخارفا هذه الاسماء الستة لئلا ينفصل التثني والجمع في كون معانيها متباعدة
 عن ثمة ودل وجود حرف صالح للاعراب اذ اخرها حين الاعراب بما عاين ذلك ما يبر
 الاسماء المحذوفة الاءاجز كيدوم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذورة
 عند الاعراب التثني وما يلي به وهو كلا وكلا اكلنا ولم يذكره لكن نخرج كلا مصاندا
 احوال كون كلا اكلنا مصاندا الى مصر وانما في ذلك لان كلا باعبارا لفظه مصر
 وباعبارا معناه مشق لفظه فينظر الاعراب بالحركات ومعناه فينظر الاعراب بالحرف
 فخرج منه كلا الاعرابين فان اضيف الى النظر الذي هو الاصل روي جاب لفظه
 الذي هو الاصل وعرب بالحركات التي هو الاصل لكن يكون حركة ثمة فربما لان اخره
 الف تسقط بالثنية التالين خرجا حتى كلا التالين ورايا كلا التالين ومررت بكلا
 التالين واذا اضيف الى المعنى الذي هو المخرج روي جاب معناه الذي هو المخرج والمخرج
 بالحرف التي هو المخرج خرجا حتى كلاها ورايا كلاها ومررت بكليهما فذلك في ذلك
 كون اعرابها بالحرف بكونه مصاندا الى مصر وانما كلا الثنية وتثنية فان هذه
 الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية بالجمع

رابعا عامل ادبه حصل من الفعل لث في زيد فعمل التصب علامتها وقمرت زيد الياء على
 عامل ادبه حصل من الضمة الاصا فرغ زيد فعمل الجر علامتها فاعلم التصب في الاسم
 المزد الذي لم يكن مثق ولا هو مصنف كزيد وحل ذلك الى المكسب التصب في ذلك
 يمكن الواحد فيه ما لا يمكن غير مصنف كحال طلبه فالاعراب هذين الضميرين
 على الاصلين ويجوز احدهما ان الاصلين الاعرابين يكونان بالمرتكز والاعراب يتما بالمرتكز
 كان الاعراب بالمرتكز فالاصل ان يكون بالمرتكز الثالث في احوال التثنية والاعراب يتما بالمرتكز
 التثنية في احوال التثنية فالاعراب فيها بالفتحة نفع احوال التثنية والفتحة نفع احوال
 التصب الكسرة في احوال التثنية فبعضها نفعها وجزاؤها العارية بنفد يرتضاه ويحذف
 على الحال الياء المصدرية فالاعراب الاول مثل جاني زيد رابيد زيد رابيد بن زيد والتصبر
 التثنية في احوال التثنية فبعضها نفعها وجزاؤها العارية بنفد يرتضاه ويحذف
 والفاء واحدا فيه عن المكسرة فاعلم اعراب بالفتحة نفعها والكسرة نفعها وجزاؤها
 التصب في احوال التثنية فبعضها نفعها وجزاؤها العارية بنفد يرتضاه ويحذف
 ثانيا في احوال التثنية فبعضها نفعها وجزاؤها العارية بنفد يرتضاه ويحذف
 بالفتحة نفعها والفتحة نفعها وجزاؤها العارية بنفد يرتضاه ويحذف
 احد وممرت باحد اخوك داودك ويحذف بكسر الكاف لان الهمزة في الراء من جانب الهمزة
 فلا يضاف اليها وهذا هو الحق المتكبر الذي ينبغي كونه كالعروة والصفات التي
 والافعال في هذه الاسماء الاربعة متوحدان داودك وفوك وهو احوط واكثر
 كاهرها ان اصله وود ووال وهو تلفظ مفروق بالواو وان اصله وود وواقا
 اصنف في الاسم الظاهر دون الكان فاعلم ان الاء والواو في الاسم الاجناس والاعراب
 هذه الاسماء الستة بالواو نفعها والاء نفعها والياء جزءا من كاهرها بل حال كاهرها
 مكتوبة ان مضرت الهمزة بالمرتكز نحو جاني اخيك ورايد اخيك وممرت بلخيك وهو

1947

الحمد لله



[illegible]

بالألف زعا والياء الضعيف ما قبلها ضبا وجرا كما سيجي مع المذكور سابقه والمواضع ما سيجي به
اصطلاحا وهو الح والواو والتون فيدخل فيهما ثوسين واين امكن ما لم يكن واحده
مذكر الجمع بالواو والتون وما الحويه وهو الجمع الوارد لا من لفظه وعذوق واخاها
ونظايرها التسع وهي ثلاثون الى سبعين وليس عثرون جمع عثرون ولا ثلثون جمع ثلثه ولا
لجمع اطلاق عشرين على ثلاثين لا ثلثه ثلاثه مفاديه العشره واطلاق ثلثين على التسع لا ثلثها
ثلاثه مقادير الثلثه وعلى هذا فليس الجواز وايضا هذه الالف لا يحفظ ذلك على معان
معينه ولا يمين في الجمع بالواو زعا والياء ضبا وجرا وانما اعراب النسخ مع حفظها
والجمع مع حفظها بالمرح لا ثلثها فزعا الواحد وفي اخرها حرف يصح للأعراب وهو
علامه التثنيه والجمع مناسب يجعل ذلك الحرف اعرابا يكون اعرابها فزعا للذكر
فما التثنيه فزعا لانه لان اعراب الحروف في اعراب الحركات ولا جعل اعرابها بالثلاثه
فكان حرفا اعراب ثلثه واعرابها استه فلا دخل في ثلثه التثنيه بل جعل اعراب كل واحد
منه ابتداء الحروف الثلاث في الالف والواو وحقق التثنيه بها بقى الجمع بلا اعراب ولو حصر
الجمع بها بقى التثنيه بلا اعراب في ثلثه عليها بان جعلوا الالف علامه من التثنيه في التثنيه
الضمير المرفوع للثنيه الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامه من التثنيه في الجمع لا ثلثه الضمير
المرفوع في الفعل نحو يضربون وضربا وجعلوا اعرابها بالياء حال التثنيه على الاصل
بينها بيان بان فاعا بالياء في التثنيه لفظه الفاعل وكذا في التثنيه وكسره وفي الجمع
لشك الكسره وانما الجمع وحلوا التثنيه على التثنيه لان التثنيه مناسبة للتثنيه كوضع كل
واحد منها فضله في الكلام ولا فزع من تقسيم اعراب الى المركب والحرف وبيان
مواضعها المختلفه شرع في بيان مواضع اعراب القضي والقديريه المذكورين في التثنيه
في تقسيمها اليها فباسم ولا كان القديري في الاشارة اليها ولا تقسيم ان القضي
معاده فقال القديري ان ثلثه بالاعراب فيها اية الالف المهم العرب الذي ثلثه والاعراب

الألف المقطعة

الفتحة والضم

ليرى الألف المقطعة إما رتبه أو لا رتبه في اللفظ أي الألف المقطعة في اللفظ إما رتبه أو لا رتبه
دونها ثلث رتبه الألف والهمزة مستقلة وكذا في فصل العرب المنصرف وغير المنصرف
غير المنصرف أقل من المنصرف ويعرف من معرفة المنصرف على قياس الألف المقطعة والفتحة والضم
عرف غير المنصرف وألفي بلعنه فقال غير المنصرف أي اسم مريب غير علمان مؤخران هما
واسم على شرايطها أي أواسي ذكره من علم ثلث أو علم على واحدة منها أي من تلك
العلم تقوم هذه الكلمة الواحدة مقامها أي مقام هاتين العلمين بان مؤخر واحد هاتين
وهي كالمعلم الثلث يجمع مافي هذين العلمين من الألف المقطعة لكل واحد منها حتى
يصل إلى الحكم على العلم الثلث بكل واحد من هذه الألفين وذلك المجمع **بيت**
عدل ووصف عدل في معرفة **بيت** وعجزه في معرفة **بيت** والعدل في علم
هاتين العلمين من الواو الحقة في الحافة على الزيادة في الترتيب من قبلها **الف**
موزون فعل وهذا القول قريب من قوله زائدة منصوب على أنه حال أو المعنى ومن
الذين القرب حال كونه زائدة وقوله الف على القرب أعين من قبلها أو مبداء خبره القرب
المستفاد فلا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف مع أنها ابتكرت في هذا
باعتبارها بالألف الترتيب التائدين ولو جعل الألف فعلا لعول زائدة والقرب مفعلا
بالزيادة فإن زيد بن زيادة الألف قبل الترتيب اشتراكهما في وصف الزيادة فلفظ **الف**
عليها في هذا الوصف فهم زبها جميعا وهذا كما إذا قلنا جاز زيد راكبا من قبله
أخوه فزيد على اشتراكهما في وصف الركوب فلفظ **جاء** عليه أخيه في هذا الوصف
وكذلك هذه القول قريب من ذلك ذكر العلم بصورة التظم فربما لم يلاحظ أن حفظ
التظم أسهل أو القول بالكل واحد من الألف المقطعة على فريقي لا يخلو إذا العلم
في الحقيقة اشتراكها في واحدة أو القول بالقياس فربما لم يلاحظ أن الصواب أن في هذا
خلافا فقال بعضهم أنها تسعة فقال بعضهم اثنتان فقال بعضهم أحد عشر كان القول

والألف المقطعة
والفتحة والضم
والهمزة
والفتحة والضم
والهمزة

بأنها تسعة فربما لم يلاحظ أنها تسعة فربما لم يلاحظ أنها تسعة
على ترتيب كرهاة العلمين فقال مثل قول العدل وأخر مثال الوصف فقال مثل
وزيد بن زيادة العلم في إيراد زيد بن زيادة العلم بعد علم الإشارة إلى اللفظ
والمنصرف إبراهيم مثال الجوز ومسا جده مثال الجوز ومعد كرم مثال الكرم في عمران مثال
للألف المقطعة وأحمد مثال لوزن الفعل وحكم غير المنصرف والألف المقطعة عليه
اشتمال على علمين أو واحدة تقوم مقامها أن لا تسريه ولا شوبين وذلك لأن كل علم
زمنية فإذا وقع في اسم علمان حصل فيه فرعتان فيشبه الفعل من حيث أنه فرعين لهما
الاسم أحدهما انفطاره إلى الفاعل وآخرهما اشتقاقه من المصدر فرفع منه الآخر
المختص بالاسم وهو المجرى والثاني الذي هو علامة التمكن فاقامنا أن لكل علم فرعة
لأن نوع العدل عنه والوصف فرع الموصوف والثاني فرع التذكير لأن كل علم
فأشرف قائمه والتعريف فرع التذكير لأن كل علم قول جعل ثم الترتيب فرع الجوز في كلام العرب
فرع الترتيب الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لأن الآخر والمجرى فرع الواحد والاول
فرع الازداد والألف الترتيب التائدين فرع ما زيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الألف
لأن الأصل في كل فرع أن لا يكون فيه وزن المختص بفرع آخر فادخله في هذا
الوزن كان فرع الازداده الأصل ويجوز أن لا يمنع سواء كان ضروريا أو غير ضروريا
صراحة جعله حكم المنصرف بإدخاله في الترتيب فيما جعله مضمرا حقيقة
فإن غير المنصرف عند المتصانفين علمان أو واحدة تقوم مقامها وإدخاله في الترتيب
والثاني لأنهم حتى الآن لم يلاحظوا ذلك المبدأ بالضرورة عنه الترتيب لا اصطلاحا
والثاني في صفة راجع الحكم للضرورة أي ضرورة وزن الشعر وبها يذهب القاص
فإنه إذا وقع غير المنصرف في الشعر فكيف ما يقع من منع صفة انكسار يخرج عن ذلك
أما إذا خرج عن السلاسل الأولى فكيف لها صفة صفة أصلا

والألف المقطعة
والفتحة والضم
والهمزة
والفتحة والضم
والهمزة
والألف المقطعة
والفتحة والضم
والهمزة
والفتحة والضم
والهمزة

الوضع والمنهية سبب من الضرف هو الوصف الأصلي لا ما لا الذي هو وصفه فلا يقال
 الصفة شرطية أي شرط الوصف سبب من الضرف أن يكون وصفا للأصل الذي هو الوضع
 بأن يكون وضعه على الوصفية لا أن يعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء في
 على الوصفية الأصلية أو أن الصفة لا تضره بأن يخرج من سبب من الضرف الغلبة أي
 عليه الاستدلال على الوصفية ومن الغلبة اختصاصه ببعض أفرادها بحيث لا يحتاج الدلالة عليه
 أن يميز كما أن اسود كان موصوفا لكل ما فيه سواد فلو كان اسودا لكان في الحقيقة السوداء بحيث لا يكتفي
 في الفهم عند المراد من ذلك المذكور في من اشغل أصل الوصفية وعدم صفته الغلبة
 موصوفا لم أصل الوصفية من غير أن يفي لهم موصوفا من غير أن يفي لهم موصوفا من الضرف لعدم
 صفته الغلبة اسودا ووجه صفته صارا اسماء للصفة الأصلية السوداء والثاني للصفة التي فيها
 سواد وهو بيان وادع في صفته اسماء للصفة الجديدة لما فيها من الدهاء في هذه الأسماء
 وأن تخرج من الوصفية الغلبة الأصلية لكانت أصل الوضع أو كان له يفي اسماء لها في
 الأصلية أي بالكتابة فالمانع من الضرف هذه الأسماء الصفات الأصلية ووزن الفعل
 وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية فلا إشكال في منع صحتها لوزن الوصف والوزن
 في الأصل والحال وضع من اسماء للصفة على زعم وصفية لوزن اشتغالها من الفقه
 الذي هو المنفعة لكل من جعل الصفة على زعم وصفية لوزن اشتغالها من الجدل يعني والشرع في الغلب
 القدر داخل الطائر أي لا يردى خيلا أن على زعم وصفية لوزن اشتغالها من الحال
 فوجه ضعف من الضرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها أوصافا أصلية في نفسها
 لم يفسد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الأصل ولا في الحال مع أن الأصل في الأسماء
 الضرف التائيث القضي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطية في سبب من الضرف
 الضرف العلمية أي علمية الأسماء الوصفية لوصف التائيث لا بالالف لأن الأعلام محوثة
 من الضرف بطلانها لا مكان فلا تائيث وضع ثاب وكل حرف وضعت الكل عليه

من شرط التائيث

عليه لا ينفك من الكثرة والتائيث المعنوي كذا أي كالتائيث القضي بالتاء في اشتغال
 العلمية فيه لأن بينهما ارتباطا في التائيث القضي بالتاء شرط لوجوب صنع الضرف في
 المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه في لوزن شرط تختم تأييد
 أي شرط وجوب تأييد المعنوي في صنع الضرف أحد أمور الثلاثة زيادة على الثلاثة
 أي زيادة حروف الكثرة على الثلاثة مثل زيب ونحو ذلك لا وسط من حروفها الثلاثة
 مثل سواد الجمل مثله وهو وجودها في شرط وجوب التائيث المعنوي أحد الأمور الثلاثة في خروج الكثرة
 مثل أحد الأمور الثلاثة من الخط الذي فيها أن لها من أحد التائيث في تأييد تأييد تأييد
 ظاهر ذلك الجمل فيقول عن العرب في تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد
 أحد أمور الثلاثة ويجوز عدم صفته مطلقا إلى وجود سبب في زيب سويل الطيرة من طحا
 التائيث وهو وجه على الجمل من منع صحتها أما في تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد
 تأييد وهو الزيادة على الثلاثة وأما في تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد
 في ذلك الأوسط وأما ما هو وجوده في تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد
 فان سببه أي المؤثر المعنوي من كثر شرطه في سبب من الضرف الزيادة على الثلاثة لأن
 حرف الرابع في حكمه التائيث فانه مقامها فقدم وهو مؤثر في معنى سماعي باعتبارها
 الجبسية إذا سببه رجل خبير لأن التائيث الأصلي زال بالعلمية لأن كثر من عنوان يقوم شيء
 مقامه العلمية وحدها لا تقع الضرف وهو مؤثر في معنى سماعي باعتبارها
 الجبسية إذا سببه رجل من منع صحتها لا تقع ذلك التائيث بالعلمية المذكور في حرف الرابع
 فانه مقامه بدل ليل لكان أصغر فقدم نظرا للتاء المقدر كما يفتضيه في عدة الصفات فيقال فانه
 بخلاف حرفين أصغر فيقال عطف بين أظهر التاء لأن حرف الرابع فانه مقامها فغفر في
 سببه رجل من منع صحتها العلمية والتائيث الحكم المعترف أي التريف لأن سبب من الضرف
 هو وصف التريف لا ذات المعرفة شرط أي شرط تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد تأييد

غير الضرف

وقد يشبه هذا ما في بعض النسخ من أن التائيث القضي بالتاء شرط لوجوب صنع الضرف في المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه في لوزن شرط تختم تأييد

وقد يشبه هذا ما في بعض النسخ من أن التائيث القضي بالتاء شرط لوجوب صنع الضرف في المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه في لوزن شرط تختم تأييد

[illegible]

چشمه آب سرد که آید از شانبر جگر از غده که در شش نام است
چشمه غریب و دور که از آب سرد و صاف و دروغ و خفته شش نام است

قدّم انصاره على انه مفرج على انفسه الشريط الثاني والا فالتقدم ما هو مفرج على وجوده كما لا يخفى
واعلم ان اسماء الاباء عليهم السلام منصرف عن الصرف الاستعارة وصالح وشعبي هو
لكنه لا يرد في وجع ولو لم نقلها لخصه ان قيل ان هو كونه لان سيرة في دفتره مع بعض
ايضا لمن ان العرب ولد اسمعيل ومن كان قبل لان فليس عربي وهو قبل اسماعيل فيما
يذكر فكان كونه الجع وهو سبطا فيهما سببين شرطه اي شرط فيا موعام سببين صيغة
منه الجع وهي الصيغة التي كان ان لها مفعولا ثالثا القاد بعد الالف حرفان في حرف كان
او ثلثا على سبيلها سائر وفي النسخة اخرى مع التكرير في اخرى ولما استوفيت صيغة منه الجع
الجع لا حاجة في بعض التصرف في ثلثا ثانيا فكسرها المفعول للصيغة فاما في التمام
فاما لا يبق الصيغة فيكون ان يجمع مع السلامة كالجمع ابا بن جع اي على ابي بن وصاحب جمع
صاحبة على صاحب وانما الشطرنج لان يكون صيغة مصرفة من قول القوي فقول
بنيها فقصه من ثمة الثاني في الذي اوقف على المراد في الثاني باعتبارها في اليه
حالة الوقت فلا بد من قوله جع في هذا فاما الشطرنج في ما يبعثه في ان كان صيغة كانت
في العزلة ان كان زنا فاعلم ان ذلك هو صيغة على معنى الكراهة والطاعة في دخل في قوله جع
في قوله لا حاجة الى اخرج على هذا الا انه لا يفرق بين ليد جمالا في المال وانما الجع ما لا يكون له
آخر بطلان فزنا فانما جع في قوله وازن ان بكر الفاء فعلمه ما سبق ان صيغة منه الجع
على شيان احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون بها فانما ما كان بغيرها فتمشع حرة
لوجو شرط ثانوهما كاحد مثال لم بعد الالف حرفان في حرف كان ومصابح مثال لم بعد
الف ثلاثة احرز او سبيلها ما كان واما ان في قوله ما في على صيغة منه الجع مع الفاء
فغيره لوجو شرط ثالث الجع وهي ثانيا بلاها وحجرا على الفصح هذا اجل عن سائر
معلومة فلا بد ان حاضره على جنس الفصح يطلق على الواحد والكتير كما ان اسماء على جنس
لاسل فلما جع في صيغة منه الجع ليست من اسباب منع الفصح بل هو شرط للجماعة في

فرازمیج قزوین و الغزوان آل الترد

[illegible][illegible][illegible]

في اعتبار العبد الملتحق بدونه الخلفاء ومنه انصرف اليها واعباها فخرج التصديق من ذلك الاصل
وهي الاصلية لوجود السبب في احد ذرة العبد وهي العلية الثانية ^{التي هي اقل} في اعتبار
الاصالة مثل ارجعها اذا ذكر من هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله ^{الاصالة} واعباها فخرج
الاختصاص المشهور هو بالحق نريد سيبويه ولما كان قولنا التأكيد اظهر مع ما تضمنه لما ذكر من
القاعدة جعل اصلا واستند الى العبد الى الاستدراك كان على وجه مخصوص ^{الاصالة} لئلا يحال في ذلك الضرب
نحو ارجعها اذا ذكر والاراد في ارجعها ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلية ظاهره على معنى قبل
فيه سكران ولما لم يخرج عن اصل التأكيد خرج فانه مضمون عند التنكير بالانقضاء لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلية لكونه بمعنى كل وكذا لضعف الفعل التفضيل المزدوج من التفضيل فانه
بعد التنكير مضمون بالانقضاء لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار اصل اسرارها كان معه من
تلاضعف بل خلافا لظاهره من الوصفية فيه بسبب من العلية ^{الاصالة} اعتبار الوصفية الاصلية
اذا ما خلا التصديقه الاختصاص لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير ^{الاصالة} كما في قولنا العلية
بالتنكير ليس مانع من اعتبار الوصفية فيها ^{الاصالة} وجعله غير مضمون التفضيل الاصلية ^{بالاصالة} حتى
انصرف في القول في الزيادة ^{بالاصالة} فان قلت كما قلنا من اعتبار الوصفية الاصلية ^{بالاصالة} لا
على اعتبارها اليك فندفعها ^{بالاصالة} وذهبنا ما في ذلك الاصل اعني من القول في الباعث على اعتبارها
امتناع اسودادهم مع زوال الوصفية عنها ^{بالاصالة} وذهبنا لان الوصفية لم تكن عنها بالكلية
بل بقي بها من الوصفية لان الاسوداس لليلة الترداء والارضاء لليلة التوفيق فيه سواء كان
فيها مضمون الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها في مثل ارجعها ^{بالاصالة} بعد التنكير
لا كما قلنا ^{بالاصالة} لكونها اقل الاختصاص فذهبنا ^{بالاصالة} ان الوصفية قد زالت العلية
والعلة والتنكير والزيادة لا يلزم من غير ضرورة فذهبنا منه الاستبعاد من الفعل
لما لا يفتقد الوزن وهذا القول اظهر ^{بالاصالة} في اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية بعد التنكير ^{بالاصالة} كان
وان كان من يعينه في حال العلية اليك فيمنع عن جاز من الفعل الوصف الاصل والعلية

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines. The ink is dark, and the paper appears aged. The text is written in a cursive style, likely a form of Arabic or Persian script. The lines are somewhat irregular, following the shape of the page. The ink is dark, and the paper appears aged. The text is written in a cursive style, likely a form of Arabic or Persian script. The lines are somewhat irregular, following the shape of the page. The ink is dark, and the paper appears aged. The text is written in a cursive style, likely a form of Arabic or Persian script. The lines are somewhat irregular, following the shape of the page. The ink is dark, and the paper appears aged.

فأباعدنا عنه بقوله ولا يذهب إلى سبويه من اعتبار الوصفية الأصلية بعد التكرير في مثل أمر على
باجل أنه أي لا يحكم كان في الأصل وصفا مع بناء العلية بأن اعتبارها أيقا الوصفية الأصلية في حكم
منح حرمة العلية في الوصفية الأصلية لما يلزم في باب جملته على تقدير منه من الصبغ من اعتبار التثنية
في الوصفية والعلية فإتات العلم للوصف والوصف للعلم وحكم واحد وهي منع صرف اللفظ واحد مثلا
ما إذا عتبر الوصفية الأصلية مع سبغ كذا في أسود فلهذا يكون ذلك الصادقا هو بين الوصفية
المختصة والعلية لأن الوصفية الأصلية التي لا بد العلية فلا يذهب الوصفية الأصلية والعلية
في منع صرف مثل جملته لا يلزم اجتماع المضادين في ذلك لظن واحد الضدين بمنزلة الرفع عند آخر حكم
واحد فان لم يكن من قبيل الاجتماع المضادين لكانت يشبه بهما غير اعتبارهما معا في معنى وجوب
الباب أي بابي النصرت بالألم أي يدخل في الترتيب عليه أو الأضادة أي أضادته إلى غيره يخرج
أي يخرج من باب الكراية صورة الكرا لفظا ونظرا وأما الحركة فكيف يجوز أن لا الأجزاء
فيكون بالغض ولا بد أن يقول ينكر لأن الكرا يطلق على الحركة البانية أيقا الوصفية والعلية فإتات
هذا الاسم في هذه الحالة منصرفا ويخرج صرف فهم من ذهب إلى أنه منصرف متلك لأن عدم
انصرافه إنما كان لما جعل الفعل في منتصف هذه الشبهة بدخول ما هو من خواص الاسم أصغر الألف
أو الأضادة في وجهه الأسماء فخرج الاسم الذي هو الترتيب فدخل الكرا في الترتيب لأنه لا
مع الألف والأضادة فهم من ذهب إلى أنه غير منصرف متلك والمخرج من غير المنصرف بل هو ^{الترتيب} المنصرف
وسقط الكرا عما هو يثبت في الترتيب حيث منتصف مشابها الفعل الذي في الآتي وسقط الترتيب
دون ما يثبت الذي هو الكرا ضد الكرا لجماله وسقط الترتيب لامتناعه من الصرف فهم من ذهب
إلى أنه الملتزم أن كانا باثنين مع الألف أو الأضادة كان الاسم غير منصرف وان كانا معا
فإنما أحد بهما كان منصرفا وبأن ذلك لا العلية في ذلك بالألف والأضادة فكانت العلية
شرطا للغير الزا معا كما في أولهم وان لم يكن شرطا كما في أحد من ذلك أحد بهما وان لم يكن
هناك علة كما في آخره في العلة على جملة ما وهذا القول أشبه ما عتبه المعنى المنصرف

[illegible]

هذا هو الأصل
في قوله ضرب

عن معنوله ما لم يتم ما لم يكن يدعى ضرباً يدعى على صيغة المجهول لا لا حياج الى هذا الضرب انما هو
على من هرب من جملته ولا حياج اليه كصاحب الفعل فلا حاجة الى هذا الضرب بل يجب ان لا يفتقر به مثل
زيد فقام زيد بهذا المثال المستند اليه الفعل ومثل قوله في زيد فقام به هذا المثال المستند اليه
شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما يبين ان يكون الفاعل على غير ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل المذكور
بان يكون عمله من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من غير ان لا يتكلم من الفعل لشيء في الحياج
الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضرب لا تدفع في المراسع حركات يما هو في كل ذلك
واحدة فذلك الأصل الذي يقتضيه تقدم الفاعل على ما هو في الفعل جاز ضرب على ما زيد
تقدم مرجع الضمير وهو زيد فلا يلزم الاضمار بل المذكور مطابقتا لفظاً ودلالة لكان واضح
ضرب فلا ضرورة في الاضمار مرجع الضمير وهو زيد لفظاً وربه يلزم الاضمار بل المذكور لفظاً وربه
وذلك بخلافه في خلافه للخصف وان حتى وصلتهما في ذلك قول الشاعر جزى ربك عني
عليك ان حاكم جزاء الكلاب العاوي لا يحفظ فعل واجب صواب هذه الصواب في الشعر والمرا
عدم جواز في عدم الكلام وبالله لا شك ان الضمير يرجع الى المذنب بل الى الصدر الذي
يدل على الفعل ان جزى تليجاً وان اختلف الاعراب الذي على الفاعل ومفعوليه
الفعل بالوضع لفظاً فيها اى الفاعل المتقدم ذكره صريحاً في معنى الاضمار والفعل المتقدم
ذكره في ضمن الاضمار والعرف ينذر الامر الى ان عليها الا بالوضع اذ لا يبعد ان يطابق على
ما وضع بان اشبه ان لا يفرق عليه فلا بد ان يكون الاعراب يفسق عند ان يفرق بينهما
له وهي اما لفظية كقوله ضرب موسى على او معنى في كل نحو في نحو امكن ان الفاعل مفعول
به متصلاً بالفعل بارزاً كضرب زيد او مستكناً كقوله يضرب الله من بشرط ان يكون الفعل
متأخر من الفعل لئلا يفتقر بمثل بل يضرب احد على مفعول اى مفعول الفاعل بعد الا
بشرط ان لا يفسد بينهما في معنى التقديم والتأخير في ما ضرب زيد الا وهو او بعد ما
عزاً تا ضرب زيد على وجه تقدمه اى تقدم الفاعل على الفعل في جميع هذه الصورتين

هذا هو الأصل
في قوله ضرب

هذا هو الأصل
في قوله ضرب

انما في صورة النفاة الاعراب فيها طرأ في ظرف من الالباس فاما في معنى كون الفاعل ضميراً
لما تاء في الاصل الاضمار فاما في معنى وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط ان لا يفسد بينهما في معنى
التقديم والتأخير فذلك ينطبق الحصر المذكور في المفعول من قوله ما ضرب زيد الا وهو الاضمار
زيد عروجه جاز ان يكون عروجه مفعولاً للضمير في المفعول من قوله ما ضرب زيد الا وهو
الاضمار فيكون زيد جاز ان يكون زيد ضميراً للضمير في المفعول من قوله ما ضرب زيد الا وهو
حصر المفعول فاما في معنى التقديم والتأخير في معنى التقديم والتأخير في معنى التقديم والتأخير في معنى
مع الاضمار ما ضرب زيد الا وهو في الظاهر ان معناه اضماراً فيكون زيد في عروجه المفعول
بما لا يلائم في الحصر المذكور لا يبيح تقدم الفاعل لكن لم يفسد بينهما في معنى التقديم والتأخير
بل لما هو وانما في الظاهر ان معناه الاضمار ان يكون معناه ما ضرب احد الا وهو زيد
تقديم الاضمار فذلك ينطبق الحصر المذكور في المفعول من قوله ما ضرب زيد الا وهو
من لم يفتقر في الفعل بعد معنى الاضمار فيكون المفعول من قوله ما ضرب زيد الا وهو
طعناً او اتصالاً اى الفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيد على ما وضع اى الفاعل بعد الا
التي تطفأ بينهما في معنى التقديم والتأخير في معنى التقديم والتأخير في معنى التقديم والتأخير في معنى
ما عرفنا في قوله الفاعل بعد معناه اى معناه الاضمار فيكون ما ضرب زيد الا وهو
به بان يكون الفعل ضميراً للفعل وهو اى الفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيد على ما وضع
تأخيراً اى تأخيراً الفاعل عن الفعل في جميع هذه الصورتين فاما في معنى اتصال الفعل بالفاعل
لأنه يلزم اضماراً في المذكور لفظاً وربه في معنى التقديم والتأخير في معنى التقديم والتأخير في معنى
الحصر المذكور فاما في معنى كون الفعل ضميراً للفعل فاما في معنى اتصال الفعل بالفاعل فيكون
الفاعل ضميراً للفعل فيكون الفعل متصلاً بالفاعل فيكون الفعل متصلاً بالفاعل فيكون
مع تقديم الفاعل نحو ضرب زيد فيكون الفعل متصلاً بالفاعل فيكون الفعل متصلاً بالفاعل فيكون
الحصر المذكور اى حصر ما يلائم في معنى التقديم والتأخير في معنى التقديم والتأخير في معنى التقديم والتأخير في معنى

[illegible][illegible]

[illegible]

عند حذف القول كذا عن التكرار ليدرك عن الأفعال في الذكر في الضمير أو ما مره أسبق عنه
والأولى أن لا يفسر عن غيره أي الفعل نحو حينه مطلقا وحسب زيد انطلقا لا لا يجوز حذف
أحد فعلين بل يجب ولا يجوز إحداهما للتأنيذ بالآخر في الذكر الضمير وان عكس الضمير الأول
كما هي الحال في الذكرين أي ضمير الفاعل في الفعل الثاني أو ضمير من مرفوع في كذا ومن زيد داخل في زيد داخل
فانضم زيد في ضمير كذا ومن زيد داخل في ضمير كذا فلا يفسر به مطلقا بحسب وجه الأخذ بالفاعل ولا إلا
في الذكر لفظا ولا في التأنيذ لفظا ولا في التكرار ولا في الضمير في الفعل الثاني أو ضمير على المذهب
الخاص ولا يجوز أن جازم منه للتأنيذ فمراد الفعل في الفعل الثاني معار لذكره ويكون الضمير
مراجعا إلى الفاعل المنفصل عنه في الجملة الأولى كذا منه زيد إلا أن يمنع مانع من الإحصاء هو
التأنيذ من الحد في الجملة الأولى في الجملة الثانية في الضمير لئلا يمتنع الإحصاء والحد في سبيل إلا
في التأنيذ نحو حينه وحسب زيد انطلقا في البيان مطلقا حسب أصل حسبي في بيان فاعل له
ومطلقا ضمير له أو ضمير القول الأول بحسبها أو ظهر في القول الثاني وهو مطلقا مانع من
أنه لا ضمير في الجملة الأولى ولا ضمير في جملة الجمع وهو قوله مطلقا ولا يفيق أنه لا يفيق
التأنيذ وهذه الصورة إذا انحط المصطلح الثاني أسماء الأفعال في ما لا ينطلي
من غير ملاحظة تثنيتها وإفرادها إلا القليل لا يمتنع منها بين الضمير في الفعل الثاني لأن الأول
يلتزم ضمير لا ضمير والثاني مفعول مطلق فلا يوجبها من المرواحد فلا يمتنع ولما استدلوا
على أوله في أعمال الفعل الأول بضمير أو الفاعل ولو تأملوا في تأنيذ كذا في التأنيذ
من المأخوذ في التأنيذ فوجدها في الضمير أو كذا في التأنيذ أو كذا في التأنيذ أو كذا في التأنيذ
فانطوى الأول في ضمير الفاعل في الثاني ضمير بالمفعول في المفعول الذي هو ضمير في
المراد الأول قوله ليدرك أعمال الأول أو ما انفردا أو كذا في التأنيذ أو كذا في التأنيذ أو كذا في التأنيذ
عن طرف الضمير في قوله ليدرك أعمال الأول أو ما انفردا أو كذا في التأنيذ أو كذا في التأنيذ أو كذا في التأنيذ
لفساد القول في قوله ليدرك أعمال الأول أو ما انفردا أو كذا في التأنيذ أو كذا في التأنيذ أو كذا في التأنيذ

فعل
فعل
فعل

معيشتهم واشتغالهم كفاية قليل من المال ويجوز طلبه المتأني لكل منهم أو أحد للثلاث لو جعل مدخله الكثير
شوطا كان أجزا أو موطونا على أحدها متقيا أو الخ من ذلك شيئا ضلي هذا ينبغي أن يكون مفعولا ^{فعل}
مفعولا أي له طلبه المزمع الجهد كما يدل عليه البيت الفرح أي فرحنا ذلكنا السعيد مؤثرا وقد يكون الجهد
المؤثرا أمثالا فيج يستقيم المعنى يعني أنا لا أسعد مبيد ولا يفتقر قليل من المال ولكن طلب الجهد ^{فعل}
القابل وأسي له مفعول ما لم يستم فاعل أي مفعول فعل أو غير فعل لم يكن كونا فعل وأما المفعول عن الفاعل
ولم يزل من مفعول المبتدأ فعل حيث قال مفعولا فعل والمفعول في الفعل المفعول عن الفاعل حتى سماء بعض
الفاة فاعلا على مفعول فعل فاعلا أي فاعل ذلك الفعل فاعلا أصنافا للمفعول للملاسة كونه فاعلا
فعل مفعول به وأنتهم هو أي المفعول مقامه أي مقام الفاعل استناد الفعل أو شبهه فعل أي شرط
مفعول ما لم يستم فاعلا فعل حيث قال فاعلا مقامه فعل إن كان عاملا فعلا أن مفعولا فعل
المفعول أي المفعول فعل أي المفعول فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
وغيره فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
عليك لأنه مستند إلى الفعل الأول استنادا فاعلا فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
كونه مستند مستند إليه مع كون كل من الأسماء من ثلثا ثلثات أعني ضريبة بدلات أحد الأسماء
وهو استناد الصلح فعل ولا المفعول الثالث من مفعول فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
من باب فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
التصريح فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
من الفعل فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
لا يضاف من مفعول الفاعل فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
مع الواو التي أصلها الضمعة وهي دليل الانفصال فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
مع كونه مفعولا مع فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
موقع الفعل فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا

فعل الفعل عليهما فان الضرب على التام لا يمكن شقها ولا ضربها لا يمكن شقها بل لا يمكن شقها بل لا يمكن شقها
سائر الفاعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
المفعول فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
وصف الضرب فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
فيه لا لا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
وان لم يكن أي وان لم يوجد في الكلام المفعول فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
في جازية فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
غير الأول فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
الانسان فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
من الأسماء فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
الفتح فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
الواحد فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
أو نظيرها فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
لفظي أصلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
اللفظي فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
المفعول فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
كان فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
والألف فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
مع ليج فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
فاعل فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا
المبتدأ فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا فعل فاعلا

فعل
فعل
فعل

لفظ المقتضى منه لآل الذل الخلد بدو الفطن في لهم صاحبها في الزاير يعود الضمير إلى الزاير وهو في حق
الحق الذي أصله التاخير فلم يعود الضمير إلى الماخر لخطأ رتبة وهو غير جائز وقد يكون المبدأ
لكل وان كان الأصل فيه موقوف على ان يكون معنى ذلك ان العزيمة معانها أو المطلوب بالمهم الكثير الوقت
الكلام اتقاه الحكم على الأمور العينية ولكنه لم يمنع فكرة على الاطلاق بل اذا خصصت تلك الفكرة
بوجه ما من الوجوه المخصوصة بالتحصيل قبل ان يشرع فيها فغير العزيمة مثل قوله تعالى والمحبين
حين يمشرون فان العبد مشاير المؤمنين والكافر يمشي في صفات المؤمنين فخصص بالصفة فعمله
وجوبه من ذلك رجله الزاير مرة فان التكلم بهذا الكلام يعلم من احدهما ان الزاير
الخاص بنوعه فكذلك قال في حق من الامر من العلوم كون لحد في الزاير ان فيها لكل واحد
مخصص بهذه الصفة فجعل ابتداء وجوده مثل قوله والحد حين من فان الفكرة فيها
وقوعه في الشيء فناداه العزم الاخر وشملها في نفسه فخصصه فان لا تدرك في جميع الاوضاع
او واحد وكذلك لكل فكرة في الاثبات فسد بها العلم بخبره حين جروا وقد مثل في لهم مترادف
لخصيص بما يخص الفاعل لشبهه ان يستعمل في موضع ما فقد انزلنا في ما يخص به الفاعل
بل ذكره وهو حق كونه حكما عليه بالسلبية فانك اذا قلت انك علم من ان ما يكونه امر يقع
ان يحكم عليه بالقيام فانك اذا جعله في قوة رجل بوصف بمقتضى الحكم عليه بالقيام واعلم ان
الكتاب بالباح المعاد فذكر ان كما اذا كان في حيزه فلا يكون شرا كما اذا كان في حق عقده الله
بناج عموما يشاء به يكون شرا لا يحتل على الاقل في حق الضمير التي إلى الحلو فناء شرا
اخر انما به على الثاني لا يقع في هذه صفت حتى يقع العسر يكون المعنى بشرطه لا حقوا اخر
فقد مثل في رجل في ادراكه المعنى في حادثة في حادثة الزاير جعل لخصيصه في حيزه المعنى
لانما في الحادثة الزاير لا يمكن ان يكونه وهو في حق استمراره في الزاير في قوة التخصيص بالصفة
فقد انزل السلام على التخصيص بغيره الى ان يتكلم في الزاير سلام عليك في الفعل
وعلى ان لا يقع لخصيص العدم والاستمرار في انزال سلامي الى سلام في علي هذا هو
المنع

[illegible]

فيما بين القاءه وقال بعض المحققين فمدرسة الأخبار عن التكرار على الفائدة لا على ما ذكره من
 القصص التي تحتاج في وجهها إلى هذه التكاليف التركيبية الواهية فعلى هذا يجوز أن
 يقال كذا لبعض السامعين القارئة ولا يجوز أن يقال رجل ثم لم يدم الفائدة وهذه
 القول أقرب إلى الصواب ولما كان المعنى في سبيل مخصص بالمعروف كقولهم قسم من الاسم فلا يكون
 الجمل في حقه إيرادا يشترط أن خبر المبتدأ فيكون جملته ابتداء فقال الخبر فيكون جملته
 اسمية مثل زيد بوجه فانه وصلة مثل زيد قام أبوه وله يدور الظرفية لا أنها راجعة إلى الفعلية
 ولما كان الخبر جملته مستقلة بنفسها لا يفتقر إلى رابط بينها فلا بد في الجمل الواحدة
 خبرا عن المبتدأ من عايد كقولها به من ذلك العايد أتا متغير كخافي المثالين المذكورين أو غيره
 كاللام في ضم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المصترغ نحو الحائزها لما ذكره في الخبر
 نفس المبتدأ فخل هو الله أحد وقد كان هذا كان منير الضمير في خبره عن البيت
 الكراميات درهما والتمن منوات بدم أي الكرم من وروان من بغيره أن يبيع البر والتمن
 لا يستريحها وما وقع على أي الحق الذي وضع ظرف زمان أو مكان أمعا راجعا لا كثر
 من القاءه وهم البصريون على أنه رأى الخبر الواقع ظرفا مفعلا رأى مفعلا بفعل فيه لا أنه
 إذا قدر الفعل بصي جملته بخلاف ما إذا قدره بغير اسم الفاعل كما هو منهج الأولين وهو
 الكوفيون فأتى بصي ومفردا وجه الأثر أن الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل
 هو الفعل فإذا وجب التقدير بالاصل أولى وجهه الأقل أنه داخل خبره والاصل في الخبر الأثر
 شر أن الأصل في المبتدأ التقدير وجاز آخره لكنه قد يجلب ما يترجمه الإشارة إليه بغيره فإذا
 كان المبتدأ مشتملا على ما له الصدد الكلام أثنى على معنى وجب له الصدد الكلام كالاستفهام
 فأنه يجيب فقد يرفع الصدد بغيره من قوله فأن مبتدأ مشتمل على ما له الصدد الكلام في
 الاستفهام فانه معناه أهذا بولك أم ذلك وأول خبره وهذا مذهب سيبويه وفلسه
 بعض النحاة إلى أن بولك مبتدأ كونه من خبره والوجه يفتقر على المبتدأ المتضمن فتح

على الاستفهام أو كانا إلى المبتدأ والخبر من اثنين متساويين في الثبوت أو غير متساويين
 ولا فرق بينهما في أحدهما مبتدأ والآخر خبر أو غير ذلك النظم أو كانا متساويين في أصل التخصيص
 في ثبوتهم حتى لو قيل غلام رجل صالح خبر منك واجب فقد يربط خبرك فأنضوي رتعا
 للمبتدأ أو كان الخبر فعلا له أي المبتدأ أحق أن يقرأ لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام أبوه فانه
 لا يجب فيه تقدير المبتدأ الجواز أم أبوه زيد لعدم الالتباس بخبر زيد قام وجب تقديره أي تقدير
 المبتدأ على الخبر في هذه الصورة الثانية الأولى فنادى كونه واما في الصورة التي الأخيرة
 مثلا بالنسبة للمبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفروضا مثل زيد قام فانه إذا قيل قام زيد ليس المبتدأ
 بالفاعل أو بالبدل عن الفاعل إذا كان شئ أو جمعا فانه إذا قيل في مثل الذي يدان فاما والحق يدان
 فاما إذا لم يكن الذي يدان فاما الذي يدان فاما الذي يدان فاما الذي يدان فاما الذي يدان فاما الذي يدان
 به أو بالفاعل على هذا التقدير يثبت على أنه من خبره كون الألف خالوا حرا لا على تقديره الفاعل
 وجمعا كالثاني في ضرب هند فأنضوي الخبر المفرد الذي ليس بجملته مرة سواء كان بحسب الحقيقة
 جملته أو غير جملته والصدد الكلام أي معنى وجب له الصدد الكلام كالاستفهام مثلا من زيد زيد
 مبتدأ وابن اسم مشتق للاستفهام خبره وهو ظرف فأن فأن فعل كان الخبر جملته حقيقة ومفعلا
 صيغة فأن فأن باسم الفاعل كان الخبر مفردا صيغة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملته صيغة
 وأخبر به عن خبر زيد ابن أبوه إذا لا يبطل بأخبره صيغة ما له الصدد الكلام للصدد في جملته
 أو كان الخبر يفتقر على المبتدأ الذي المبتدأ من حيث أنه مبتدأ فيشدد بغيره ويحذف خبره أو غير ذلك
 في الدار رجل فان في الدار خبر مختص بالمبتدأ فيشدد بغيره كما عرفت فلو قرأ في المبتدأ نكرة غير
 مختصة أو كان للفاعل كبر اللام أي كان متعلقا بالخبر التابع له بغيره يفتح معها فقد يربط
 فلو يربط عليه نحو على الله عبده مؤثقا ضيقا كان في جانب المبتدأ راجع إلى ذلك المتعلق أنه
 لا يخبر عن الأصوات بل الذكر لفظا ومعنى مثل على القرفة مثلهما زيد فلو لم يعلقها أي مثل القرفة
 مبتدأ وفي خبره متعلق الخبر هو القرفة لأن الخبر هو في لربط على القرفة والقرعة متعلق به مثل

[illegible][illegible]

اسم كان بمعنى اى يحذف الفعل المطلق وحقن به من غير رت بزني فاذا وضعت صوت جاز على
 صاحب على صاحبك الاسم الى الابد فله معناه وحقن به من غير رت بالياء فاذا به صوت
 جاز بغير رت به فاذا لم يوضع صوت جاز اى صوت صوت جاز من صوت الشيخ صوت جاز على
 صوتي انصوت جاز مصدر وضع التشبيه على جاز على جاز له من صوت في مثل ذلك على اسم بمعنى
 الفعل المطلق وهو صوت وسمي على صاحبك الاسم وهو التثنية الموزونة له ونحوه رت به فاذا
 لم يوضع صوت المثلث اى يصرح بحذف المثلث في امارة ما مثل لها وسمي اى من تلك المواضع ما وضع
 اى موضع معمول مطلق وضع مضمون جملة لا عمل لها اى له من الجملة غير اى على الفعل المطلق
 نحو على الفقه وهو اعوانا او اعرفت عتقنا عتقنا مصدر وضع مضمون جملة في له على الف
 درهم لان مضمونه الاعتراف لا العمل لها سواء وسمي هذا النوع من الفعل المطلق بالثاني لنفسه
 انما هو الفعل المطلق لانه ما ياتي بذكر نفسه وذلك لانه لا ما بناه ولو بناه وسمي ما وضع مضمون
 جملة لها اى له من الجملة عمل غير اى على الفعل المطلق بغير رت فاذا جاز على حقن من صوت جاز
 اذا التزم وجب حقن مصدر وضع مضمون جملة وهو قوله زيدنا ثم ولها عمل غير اى لا يها عمل الصد
 والكتب والحقن واليتم هذا النوع من الفعل المطلق بالثاني لنفسه اى على الفعل المطلق لانه
 من حيث هو مضمون عليه بالفظ المصدر بذكر نفسه من حيث هو فعل الجملة لما لو الاسم مضمون من حيث
 اعتبار وصفه الاحتمال فسمي بالثاني لاسم ما فعل من حيث لانه مضمون عليه بالمصدر ويحذف
 المراد بالثاني لنفسه انه ثانيا لا جاز غير ليعين المعنى وعلى هذا ياتي ان يكون المراد بالثاني لنفسه
 انه لا يلا جاز نفسه بذكر بغير رت وهو الظاهر فيها ما وضع مضمون لضمينه التثنية وان لم يكن
 للتثنية بل التكرير والتكرير ولا بد في نعيم هذه الفاصلة من هذا الاصناف اى مضمون صانا الى الفاعل
 او المفعول مثلا في مثل قوله نعم فارجع الجركت يكون ثانيا اى رجعا مكررا كقولنا في مثل المثال
 من نعيم التبريد لانه هذا الطيد يحلف مثل يترك اصله اليك للتا بيان اى انهم لم يتركوا
 واحتالوا له ولا يرجع من مكانه انما مكررية مثالية في فعله وانهم المصدر ومقامه رت

[illegible]

والمانع أن الفعل في تأنيل المصداق فيضعف العمل^ل

فالتابع كلها يرد بعضها وله يخرج فيها هو جازم بطلان يرد بعضها من غير فصل التتابع الجازم على
الحكم نهاده صرح بالغير نهاده محتاج اليه فقال ابن التاكيد اى العنوى لا يرد التاكيد اللفظي حكوا على
حكم الاقوال او بناء على ما يزيد زيد وفلذ يجرى من غير ما مضى وكان الحارث عند الصادق كذلك لا يرد
التاكيد المعنوي والقصد على عطف الجان كذا في العطف بخلاف المنع دخول عليه بوجه العطف
باللام بخلاف التبدل في العطف الذى المنع دخول ياء عليه فان حكمها عنى حكمها كما سيجى ونسب خلا
على لفظة الظاهر او المقتضى لان بناء المادى عنى تنقيح العرب فيمن ان يكون تابوا تابعا للفظه
ونسب خلا على حكمه لان حقنا في الجزى ان يكون تابعا للحمل وهو نهاده مخصص للحمل بالمعنى لا بحمل
بأنهم اجتمع واجمع في التاكيد ويزيد المعطوف والمعاطف في الصفه وانضم على مثالها الا انها اكثر
واشهر وبالمثل يطرأ بقرينة عطف التاب ويزيد الحارث في الحارث في العطف بخلاف المنع خلا
ياء عليه والخليل ابن احمد هو اسناد سبب بوجه العطف بخلاف المنع دخول ياء عليه بخلاف
الرفع عليه من تجويز التصحيح لان العطف بخلاف العطف متادى مستقل فبني ان يكون على حالة
جازم يرد عليه على تقدير مباشرة حرف النداء لانه في الضمة او ما يقع من مقامها ولكن لا يرد مباشرة
حرف النداء فجعل ذلك الحال اذ اضرار به بغيره وان الالة القوى الظاهرى المظنم
على الخليل في التصحيح تجويزه التبع فانه اذا اشغ فيسقط حرف النداء واسطة اللام لا يرد
مادى مستغلا في حكم التبع وتابع الجزى فام علمه وعلمه التصحيح بالعباس المتروك ان كان العطف
المذكور كالحسن اى كاسم الحسن في جواز التبع اللام عند الخليل اى باب العباس مثل الخليل ايضا
فانه لا يمكن جعل مادى مستغلا بفتح اللام عند الاداء ان لم يكن العطف المذكور كاسم الحسن
فجواز نزح اللام عند وصل التعمد التصحيح فكيف هو دلى بالعباس مثلا بغيره من اختيار التبع لا يشرع
جعل مادى مستغلا والحادثة عطف على المفردة في تابع المادى الجزى على ما يرد في الصفه
بالاضافة الحقيقية فاصب فيها اذا وفت مادى تنصب فيها اذا وفت تابع ادى الى حذف
النداء لا يشرعها ما يثبت كلمة التاكيد ويزيد في الالة الصفه ويكمل ابعاد الله في عطف

فشكل لا يشاء ما يقتضيه تعضاخ كجهره ماسين ويعني أي بيني المتاد على الفخ لخلاف الفها أي الف لا
بأخره لا تشاء. الألف مع ما قبلها ولا مخرج لأن اللام ينطق بالجر والآخر الفخ ينبس عنها ما قبلها
يكن على فيها مثل يار يا ما بالحاء الهاء به الوصف فيسبب ما سواها أي ينصب بالضم لغير ما سوا
المتاد الفخر والعزة والمتاد المشقات مع اللام أو الألف لفظا أو تقديران كان معرابا يدخل تحت
الثناء لأن علة النسب في الضم لغيره متعقبة فيه وما عداه معني عن حاله وما سوا الفخر والعزة
أما لا يكون معزوا بان يكون مضافا أو شبه مضافا ما يكون معزوا ولا لكن لا يكون معزوا واما
ما لا يكون معزوا ولا معزوا لضم الأول فهو لا يكون معزوا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والضم
دهو ما لا يكون معزوا لكونه شبه مضاف مثل أبا العاجل والضم الثالث وهو ما يكون معزوا ولكن
معزوا على رجل معزوا لغيره معني أي رجل بيني وعين هذه الوترية النسب جلا لا تقيد له لا يتعقب
لا يحفل المعني والضم الرابع وهو ما لا يكون معزوا ولا معزوا مثل يا حسنا وجعل مضافا له ويرد
لهذا القسم مثلا الذبح الخ لثقل ما كل من العيون بفتح السين لثقل ثقلها معا فلا حاجة إلى الإبر
مثاله على انفراد مع أن المثال الثاني يحمله تكوين يار معزوا لغيره العاجل هذه العبارة ثم ان
بها معني أو غير معني فمثلا الأسم بإسره ذكره وهذه الأمثلة كلها مثال للمسمى المشقة
فلا حاجة إلى الإبر مثال على حذف الواو المتاد المسمى على ما رغب في الفقرة حقيقة لا وحكايا فأنشد
المتاد بفتح ما قبله لأن الواو المتاد العربي بالفتح فقط وفيها الميم بفتح ما قبله على ما رغب في ذلك
واو المشقة بالالف لا يجوز فيها الترخيم بغير يار يار أو يار أو لا و لأن الميم معني على الفخ وفيها الترخيم بفتح
لأنه لو كان معزوا لا حقيقة ولا حكايا كانت مضافا إلى المتاد الفخرية وتخرج لا يجوز فيها إلا القصة إنما
جعلنا الفقرة ثم من بان يكون معزوة حقيقة بان لا يكون مضافا معني ولا العطف ولا شبه مضاف أو حكا
بان يكون مضافا نظريا أو شبهه بالمتاد إنما هي التثنية فيها الأضانه العنصرية كانا حكم الفقرة
ليدل عليها التثنية الأضانه الظنية والمشتبهة بالمضاف إنما هي التثنية المعزوة في حوز الترخيم والضم
تجوز يار الحسن الوجه والحسن الوجه بوزن الحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه

مکتبہ اسلامیہ

[illegible][illegible]

ابريد فلا تدونها عديدة فهو ان يكون متافعا فغيره اذا دخل فيه التثنية المضاف اليه ان لا يكون
 الحذف من الاصل لا تدليس اخراجه المضاف فغلا الى الجوز ولا من الثاني لا تدليس اخراجه ثم غلا الى
 اللفظ مانع القوم فيها بالكتابة وان لا يكون مستثنا لا يجوز باللام لعدم ظهور رافق التدوير
 التثنية اليها فله وعليه القوم الذي هو من خصائص المضاف ولا يفتي جازية الاصل لا التدوير
 بناء الحذف فله ذلك المستثنا لا تدليس داخل المضاف عنه وما منع في بعض النسخ فكان تدليس فصرف
 التثنية مع اورد جازيا عند مدخله المضاف ظاهر وهو ان الاصل فيه زيادة الالف في اخره
 لذاتين داخلها لا تدليس فله نسبة القوم للتثنية فان لا يكون جازية لا التدوير بحكمها جازيا فلا تدليس
 اشتراط التاج احاديث وجوزية وهو ان يكون الالف تاجا على زاي او على ثنية حرف لا تدليس
 نسبة التثنية للقوم لكثرة فناء المعلوم انه لشبهه به يكون بناء القوم داخل على الثاني ولما
 على التثنية له في بعض الاسم من اقل ايتية الحرب فهو لا تدليس ولا تدوير جازيا اما السامليسا بناء
 الثاني فان لم يكن حل لا تدليس على التثنية لا تدليس على التثنية لا تدليس على التثنية لا تدليس
 فكيف اذا وقع هو ما يكون في سقوط الحرف الاصل فلهذا لا تدليس ولا تدوير جازيا بعد القوم
 طرحه لان بناءه كذا تدليس لاجل القوم بل هو البناء يمكن ان ناضع عن ثلاثة اذ البناء كذا
 بواسطه لا يرقم فلهذا تدليس مضاف لم يرد في القوم المذكورة الا ما شذ من نحو يصاح به ايضا
 ومع شذذه فالوجه في تدليس كثرة اسماء المضاف في بيان شرائط القوم شرح
 في بيان كية الحذف بسبب فقال ان كان في اخره اى اخر المضاف زيادان معا كائنا منهما الزاي
 الواو فانما زيدان معا فحق به عن غير قانين مرجع فان الياء والواو قد زيدان لا
 فتريد بناء التثنية فلهذا تدليس منها الا اذا كان ساء اذا جعلها ناضلا من الوساو الحسن
 هو متبسيبوا انما لا يج اسم على ما هو منه غير لا تدليس عن باب جازية وركان
 في اخره حرفي او التثنية الاصل الباديه الماذنه لان الغالب الحرف التثنية فخرج من غير سلاطة
 لا تدليس منها الا البناء وهو اعم ان يكون حقيقيا او كان في مثل غلام ودموعه كان الحرف

[illegible]

الحمد لله

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

نحو

عليه فكان انه يكون وضع في العلو في الظهور في القبول في الكلام او يعول في تقديره في ذكر
مكرر الا انه وضع الحد في موضع القبول العائد الى القول اشعارا بان هذا الحد لا يحد
مثل اياك والاسد ما ياك وان تحذف هذان مثالان للاول في التحذير في معنى نفسك
من الاسد والاسد من نفسك وتقبل نفسك من حذو الاسد في هذا المعنى بالعبارة وبعد ذلك
الاسد من نفسك وعلى التقديرين الحق منه هو الاسد والحد في هذا الموضع من بعيد الاسد
او الحد من نفسك تحذيرها منها لا تحذيرها منها والقرين الثاني في المثالين في قوله
القرين ولا يخفى عليك ان تقديره في قوله في قوله لا ياك في المثالين في الاسد فينبغي ان يقدّر
في مثل تقديره في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
لا على تقديره في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
في بعض اقسامه في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
وتقديره في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
فينبغي ان يكون تقديره في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
عن الحد دليل على انه في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
والاسد من ان تحذف كانت في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
بفقد من اياك من ان تحذف كانت في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
اياك الاسد لا شياخ في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
حين العاطف اشق شد وقد ان حين حرف الجزاء من ان وان شاذ كثير في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
العاطف في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
المفرد في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
الزمان والمكان كلهما في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
او لا يولي من كونه في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله

لا كما في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
مثل في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
المفعول في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
يوم الجمعة في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
تقديره في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
بيان لما الموصى له او الموصى به في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
فيه خبران ما يقوله في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
العلم في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
حرف الجزاء في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
اي في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
ان هذا في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
كالصديق في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
اليوم في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
في الابهام في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
في الزمان في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
الشيء في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
جميع ما في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
الماضي في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
وسوى لا بها ما في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
بعض القبح في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله
جلست مكانه في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله في المثالين في قوله

ش

وان كان متجاوزا وظل النار لكثرة استعماله لا يباع على الأصح أي على المذهب الأصح
ذهب بعض النحاة إلى أنه مفعول به لكن الأصح أنه مفعول فيه والاصل استعماله بحيث
لكثرة استعماله وظل هذا العمل فأمر بأن الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك أن
أن من الدخول كنية بدخول النار بعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيكون إذا دخلت دخلك النار
في البلد اختلفت فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه وما في ذلك أن كل فعل له مكان خاص
بوجهه فيخرج أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره فإذا ضربت نيران النار التي هي من البلد
فكأنها خرجت أن تقول ضربت نيران النار لأنك تعلم أن تقول ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة إلى
النار ليس كذلك فأنما دخلت النار في البلد دخلت النار لا يخرج أن يقول دخلت البلد بنفسه
إلى النار ليست كنسبة الأفعال إلى مكانها التي ينسب فيها فلا يكون النار مفعول به مفعولا به
وذلك ما جعل استعمال الأصح يكون إشارة إلى أن استعمال دخلت في قوله دخلت في النار
مع لكن الأصح استعماله بحيث قد تميز من سببه أن استعماله في شارة ونسب إلى المفعول
بما لم يقرر بلا شرط بل بالنسبة غير مخرج من المعنى حيث فيه التفصيل من غير مخرج من المعنى
المفعول له هو ما نزل إلى المصدا تخصيصه أو بسبب جوده وخرج به سائر المفاعيل مما نزل
مطلقا أو بغيره أو مفعول أي حدث من كونه أي مفعول حقيقة أو حكما فلا يخرج عنه مكانه
مفعولا كما إذا قلت نارياء جواب من قال له ضربت نيارا فقول من كونه أحسن من مثلي أعجب
النار بكون تلك كنية يقع الاحتراز به عند هوى الفعل الذي نزل لأجله وذكره الجاهل كما
في ضربت نيارا تلك المراءى من كونه مفعول ذلك هو من كونه مفعولا بغيره نارياء فإنا المراءى من
معناه التوكيد الذي هو منه ويخرج عن الجاهل الذي ضرب لأجله اللهم إلا أن يرد بكونه
معبرا بوجهه مفعول فيه على ضرب من نارياء مثال ما نزل المصدا تخصيصه مفعولا وهو القربة
النار بكونها المصدا بالشرب ويؤيد عليه وحدث من الحرب جنبا مثال ما نزل بسبب جوده
مفعولا وهو المفعول في النار فأنشأ بسبب الجاهل ولا يقال بكون المفعول له مفعولا مستقلا

غير داخل المفعول المطلق بخلاف ذلك فظاهر الزجاج فأنشأ المفعول له عند أي عند الزجاج
من غير أن يخلو عن المفعول عند في المثالين المذكورين أو يذهب القريب بأدبيات جنته المفعول عن
الحرب جنبا أو ضربت بغيره بأدبيات جنته في قوله الزجاج بأن جنته نارياء في نزع
لا يدخله حقيقة الأثر إلى صفة نارياء في الحال بالظرف من حيث أن المفعول نارياء كما يقال
نريدك التوكيد من غير أن يخرج من حقيقة أو شرط نصب أي شرط انصاف المفعول له لا شرط
كون الاسم مفعولا فالسمن والأكوام في قوله جنتك السمن ولا كوامك النار عند
مفعول له على ما يدل عليه جنته وهذا كما قاله المفعول فيه أن شرط نصبه يقتضي وهذا
أنه خلاف اصطلاح الغوم فقلت للآدم لأنها إذا ظهرت لدم الحرب خض اللآدم بالآدم كما
الغالب في تعليقات الأفعال فلا يقتضي معنى هاهنا من الجاهل أو دفع القهاس ودخل المفعول
له كونه مفعولا شاعرا شاعرا من خشية الله وله من ينظم من الذين هادوا وما دخله
عليه السلام أن امرأة دخلت النار في هرة أي أكلها حيا كان فقلت للآدم عبارة عن حيا
عن اللفظ وأبقاها في النار فكان الأصل أبقاها في النار واللفظ الذي فلا حية أبقاها في النار
أي شرط بل الحاجة إليه أبقاها في النار من اللفظ وأبقاها في النار فأنشأ جنته نارياء
بإرجاع الضمير الفاعل إلى تقدير الآدم فيجوز أن يكون جنته نارياء كما في قوله إذا كان المفعول له فعلا
أحضر أنما إذا كان عين جنتك السمن لفاعله الفعل المفعول به أي أخذنا على وقتنا على ما هو
أحق أن نأخذ إذا كان فعلا لغيره جنتك الجحيم أي أكله فأنشأ المفعول المذكور في الوجود
بأن يثبت أنما وجودها في ضرب نارياء أي من القربة النار بغيره جنته نارياء
الأخبار لا يكون زمان وجودها أحدا بعضا من زمان وجود الآخر في ذلك من الحرب جنبا
فإن زمان الفعل من القربة ينشأ زمان الفعل له أي الجحيم في وقتها من الحرب أي في وقت
بين القريتين فإن زمان الفعل له أي أبقاها في النار فأنشأ المفعول له أي شهد الحرب وأمر
بذلك لانتهاجها الذي لا يمكن مقارنته بالوجود في وقت اليوم أو في وقت الأمم أو في وقتنا

القرابة بين الفعلين والصدق بينهما لا واسطة بينهما والصدق به بخلاف ما اذا احتل
 شيء منها الفعل بمعنى ان الذي فعل صاحبه ان يكون الفاعل صاحبه لا يصدق والفعل عند
 الفعل في موضع الفعل عليه وقع فعل بمعنى ما لم يسم به فاعله اسند اليه الفعل كما اسند الى
 الجار والمجرور الفعل بمعنى ما لم يسم به فاعله اسند اليه الفعل كما اسند الى
 بعض النماذج من اسناد الفعل الى اللزوم التصديق فيكون منصوباً على ما هو عليه في الاكثر واليد
 في قوله لقد قطع بينكم على قراءة التصديق في بعض النسخ ان هذا الرأى شريف جداً في الوجه
 التكميل من فعل لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله الفعل التاميم الى معد
 اي حيل الحيلة لان بين لقد قطع لا يقام مقام الفاعل فعله هذا معناه الذي فعله لقد قطع
 على ان يكون مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 فعله لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 بعد الاول لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 والحشية او مفعول لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 المذكورين او معنى اي معنى لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 له ذلك الفعل في زمان واحد لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 فلا يتلفظ بالذكر وبعد الواو لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 دون لقد قطع الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 التي بمعنى مع لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 معنى لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 المشتقة في غير لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 العطف فيه لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 العطف فيه لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول

ولا بد ان العطف فيه لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 معنى اي امر لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 على لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 العطف فيه لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 العطف فيه لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 ان لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 لان لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 ومنه ما في لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 هي لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 ان لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 المبدأ لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 الفاعل لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 يخرج منه لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 لفظ لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 اعتبار لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 بان لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 وخطوة لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 في معنى لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 شد لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 في لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول
 لفظ لقد قطع بينكم الفعل الذي كان فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول ما لم يسم به فاعله مفعول

منه

مقامه لا يعلم احيانا وكان الحضانة على او نفوس لا وهو من المضاف اليه فكان الحال من المضاف اليه هو
 الحال من المضاف وان لم يمتح في اية من اية كان في قوله ان داره لا يقطع من غير ان يكون
 حال من هذه باعتبار ان التار من المضاف اليه من هذه فان داره القبيح اصله والدار ومفعول ما لم يستم
 فاعلم باعتبار ان المضاف المستكن في المفعول ان كان المفعول ما لم يستم فاعلم ان يكون في قوله ان داره لا يقطع
 المضاف للعلوم من باب التعليل او يكون على صيغة المصارع المجهول من باب التعليل وجعل المضاف
 متعلقا به لا بالتعليل فخل في الحال من الفعل بعد الفعل المطلق من غير حاجة الى تعليم الفاعل
 والمفعول الا لدخول ما في حال من المضاف اليه من غير ان يكون في قوله ان داره لا يقطع المفعول حقيقة
 فاعلم ان المضاف والمفعول ليس في قوله ان داره لا يقطع هذا الكلام وهو مفعول من غير اعتبار معنى
 خارج عندها بل هو في قوله ان داره لا يقطع هذا الكلام في قوله ان داره لا يقطع هذا الكلام فان كان في قوله
 المستكن في قوله ان داره لا يقطع هذا الكلام في قوله ان داره لا يقطع هذا الكلام فان كان في قوله
 المستكن في قوله ان داره لا يقطع هذا الكلام في قوله ان داره لا يقطع هذا الكلام فان كان في قوله
 ومن قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التبيين المفعول من من لفظه هذا ولا شك انها اليها
 يقصد المفعول الآخر بها من نفسه حتى يقدرة نظم الكلام اشياء او اشياء ويصير يديه مفعولا لفظيا
 بل ومفعولها في باعتبار معنى اشياء او اشياء من الخارج من من قوله الكلام المفعول لفظيا ولفظ الفاعل
 فهي مفعول لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل المفعول او المفعول في قوله ان داره لا يقطع
 من يديه الزاير كما ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 كانه الفاعل على يديه اذهب اليه في قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه
 الفعل على يديه مفعول كما ان المفعول المفعول في قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل
 من قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 والتعليل في قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 استدلالا بشرطها اي شرط الحال ان يكون ذكره لانه التكرار اصل والغرض وهو يبين الموضع

الحدث المنسوب اليها صاحبها المحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها مفعولا
 لا يمكنه عليه في المفعول ان الاصل من التعريف غالباً اي ليس اشترطها ان يكون صاحبها مفعول
 في جميع موادها بل في غالب موادها اي كقوله وبيان ذلك ان مواد نوع الحال على شقين احدهما
 ما يكون في الحال اي في قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 لا يستعمل في قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 الاستعمال في قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 الحال في قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 والآخر هو هذا القسم قد وقع في هذه الحالة هذا القسم مشروط ان يكون صاحبها مفعول لفظي
 بل لا يشترط ان يكون ان مفعول لا يكون صاحبها مفعول حتى يقال ان غالب كون صاحبها مفعولاً لفظياً
 من قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 مفعولاً لفظياً من قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 على نفس الحال البيت للبيت مضمت حار الوشش والآن مفعول امر بل حار الوشش والآن وكان ذلك
 بالامر لا بالالفعل بل بالامر بل حار الوشش والآن مفعول امر بل حار الوشش والآن وكان ذلك
 ولم يشترط اي لم يشترط على نفس الحال اي على ان لم يشترط شرب بعضها الا بالالفعل بل بالامر
 هو ان يشرب البعض في قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 ما عدا لم يكن شرب منه لعل المراد به هو ما نفس من هذا بعضها من قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل
 نفس الدخال في قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 على ان علة اشراط كونها تكرر وتأتي بها على وجهين احدهما انها اصادر لانها لا يمكن دونه
 او لكون العراك وبينه وحده اي لكونه في قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 المصدر من حيث هو على المصدر في قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير
 معنوه وبعدها في قوله ان داره لا يقطع هذا ان كان الظرف مفعولا بالفعل او شبهه وهو ما يدل على الفعل وهو من تكبير

والجمله التي فيها اسمية او فعلية او اسمية او فعلية اما ان يكون فعلها مضارعاً مبتدأ او مضارعاً مبتدأ او
 مفعلاً او مضافاً مفعلاً او خبراً او لا يستلزم الى الجمله الاسمية الجاهلية المبتدأ او المفعول او الخبر
 لفرقة الاسمية في الاستقلال انما سبب يكون انما يحددها في حقها على القول خرجت انما اراك
 حيث وانتهى الباء وجاءت زيد وهو راكب بالواو وحدها لا انها على الربط في اقل الامر انما كانت
 مثل قوله عليه السلام كنت نبياً وادم بين الامر والحق وهذا الى الربط بالواو وحدها او بهما مع
 الصهي انما يكون في الحال المتشابهة واما في قوله فلا يجوز الواو فقول هو الحق لا شك في هذا لا في
 الواو لا يدخل بين الواو والشيء الصلة بينهما او بالصهي وحده على صنعت لا في الصهي لا يجب
 ان يقع في الابداء فلا يدل على الربط في اقل الامر نحو قوله الحق فلا بد من الواو على الصريح والمضارع
 المثبت اي الجمله الفعلية التي تكون الفعل فيها مضارعاً مبتدأ او مفعلاً او خبراً او لا يشترط
 وحكي حتى لا سم الفاعل المستتر عن الواو نحو جاتي زيد يسرع وما سواها اي ما سوى الجمله الاسمية
 والفعلية المشتملة على الصانع المثبت من الفعل الجاهل المشتمل على الصانع المتي او لا في المثبت او لا في
 التي بالواو والصهي وما او اجدها وحده من غير صنعت عند الاكفاء بالصهي لعدم قوة استقلال
 كالا سمية والصانع التي نحو جاتي زيد وما يتكلم علامه اجاتي زيد وما يتكلم عرو ولا في المثبت
 نحو جاتي زيد فخرج علامه اجاتي زيد فخرج علامه اجاتي زيد فخرج عرو ولا في المثبت
 نحو جاتي زيد فخرج علامه اجاتي زيد فخرج علامه اجاتي زيد فخرج عرو ولا في المثبت
 المثبت لا التقي من دخل لفظه في الما في الحال لفظ الما في المثبت
 حال الابداء بها على قريب من انما ان صدر الفعل من ذي الحال او غيره عليه نحو ان
 التبار من الما في المثبت اذا وقع حالاً من معتد انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من
 حتى يميز اليه فصار له هذه الجمل فلهذا يكون فينا فهم لا يوجوب لفظه وكما في
 سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاتي زيد فخرج علامه اجاتي زيد فخرج عرو ولا في المثبت
 حصر صليوهم اي لم يحددها وهذا الجملان في هب يسير ووليتي فاما كما في ان جاتي زيد

فله هب يسير اي لم يحددها وهذا الجملان في هب يسير ووليتي فاما كما في ان جاتي زيد
 صغر هو صغر محذوف هو الحال والي لا يكمل جملته وانما في الابداء في ذلك في الما في المثبت
 بلا تأمل فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قريب حاله كقولك السافر في الشارع
 في السفر او المتي في السفر او المتي في السفر او المتي في السفر او المتي في السفر او المتي في السفر
 او حال بغير حال او ماتي في كقولك انما لم يزل كيف جاتي في جاتي انما لم يزل كيف جاتي في جاتي
 الجمل لا شأن ان لم ينج عظامه بل في دريت ان نسى بنا في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي
 في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقاً التي لا يتخلل من صاحبها مادام موجوداً غالباً
 المتشابهة او المتشابهة في الحال المؤكدة في قوله جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي
 الا في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي
 بهذا المعنى في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي
 الفاعل الحق القيد وان عدت ان يحد عظمه او غيره في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي
 مقرر في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي
 رسولاً في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي
 الكفاية في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي
 عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها او لا كان عليها ملكية ان يكون يكون جاتي
 واجبا على الله شاهد في تمام لفظ القيد اي الاسم الذي يرفع الاحكام واحسن به عن اليد
 فان المبدل عنه حكم القيد فهو ليس برفع الاحكام عن شئ بل هو ترك عدم واولد معقبات المسطر
 او القاب الراسخة التي الموضع له من حيث انه موضع لرفع المسطر وان كان في جاتي في جاتي في جاتي
 هو القاب على ذلك المطلق يميز الفرد الكامل وهو الوضع واحسن به من غير ان يرفع احكامه
 فان قول جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي
 باعتبار انما الوضع في ذلك لا يقع به الاحكام من اوصاف الجهات نحو هذا الرجل في جاتي في جاتي

في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي في جاتي

[illegible]

ما مات الا زيد فثبت ان شرطه غير الحجب استقامه المعنى وايضا لا يقع مثل ذلك الا بزم كل احد
 بعد تخصيص الهم بالآدم الاسمي مثل ما يجوز مثل هذا التخصيص ضرورة ان الزيد بان يخص المستثنى منه
 بكل واحد من جملة المتخصصات اذا كان هذا هو زيد فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد
 منها جازيا مع الزيد وغير جازيا بل هو واجب بان المتخصص هو الغالب في التاليف الا بجملة عدم استقامه
 المعنى على الهم وفق التقي بمسكات اشتراط جميع افراد المتخصص اشتراط ثلث الفصل بها والقدر واحد
 ذلك مما لا يخفى بطلانها اشتراكها في ثلث الفصل بها والقدر واحد اياها هو صفة ايشل كما في المثال المذكور
 وبان الفرق بين ذلك والادام هو ان الزيد ليس في ان يخصصه زيد ولا في معنى معين من الاشياء
 منوط على قبوله في ذلك وعدم تخصيص هذه الثابتين في المثالين فيكون في المثالين بطلانها في المثالين
 بعض معنى كما ان ايشل من سائر الاشياء التي العلم في العلم الداخل فيهم زيد فذلك صريح في ان زيد ما تظاهرت
 ذلك ايضا مما يستقيم من المعنى لكونه العار بعدم وجود زيد كذا في الوجبة لعل فيه عدم
 التخصيص فلو ان من اجل ذلك الفرق لا يكون في الوجبة كان يستقيم المعنى لغير مثل ما زال زيد الا
 ان معنى ما زال ثبت كان الشيء الذي اثباته يكون المعنى زيد اما على جميع الصفات الا على صفات العلم
 فلا يستقيم هذا السامح الذي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد علميا فلا يثبت بعض
 ويستثنى من جملة العلم ان يكون ذلك على المبالغة في صفات العلم كانت تلك امكن ان يحصل فيه
 جميع الصفات الاستقامه على القدرين يتدرج في صفات الاستقامه ولا يخفى على المتفكر
 يكون مثل هذه التلويحات اربع جميع المواد التي يثبت عند الاستثناء الوصف في الاستقامه كما
 يقال مثلا في الصريح في الزيد المادى من وصفه من القدرين مع معارضة ان الخاص ومنه المبالغة
 في علم الجاهل من غير ان يثبت ذلك في العلم بل من حيث حله على اللفظ او لفظ المستثنى من فعل
 الموضوع او يترك على موضع المستثنى من لفظه مبالغة في التاليف لا في الامكان مثلا ما جازي
 احد الزيد من زيد في موضع عمل هو موضع احد لا يجوز حمل على لفظه مثلا في احد منها الوعد الذي
 الاخر فهو يحمل على احد لفظه مثلا من زيد في الاشياء لا في بعضها بل في بعضها

ثلاثين ربيع على وجهه لا يصور على نقطه وفيها لا يباين به ليس في كثير من النسخ وعلى ما يقع في بعضها
 فهو صفة شئ المستثنى قبل ان يوصف به لئلا يان استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل
 المستثنى منه شيئا اتم من ان يزيد عليه صفة في الحقيقة لا لا وهو المستثنى بالان يزد عليه صفة غير
 الشئية لكان استثناء المصنف دائما بعد البديل على النقطه الشرطه الاولى ان من الاستثناء لا يزد
 انما بعد الاشياء او بعد ما هو الكلام مشبها لا شفاض التي بالاشياء التاكيد التي ولا في بعد
 الا شفاض على ابدل على النقطه قبل ما جاتي من احد الا يزيد بالحركات في قولنا جاتي من زيد فان
 زيدا من الاشياء بعد ذلك غير جاتي من النسخ بل من الاخرى ان لا تلو انما المستثنى على النقطه قبل
 لا احد منها الا بعد ان تصدق فيكون بالمراد الا ان يزد لا تحصل بكذا فيخرج النسخ الحاصل
 بالعامل فلا يقع من تقديره لا حقيقة بل هو كما ليس فيه هذا العمل ولكن ان يزد شيئا الا شئ
 لوجه المستثنى على نقطه المستثنى من لا يقع من تقديره ان لا يزد شيئا ولا لا لا يزد ان لا حقيقة
 اذا لم يكن البديل الا بغيره الصام كما اذا التقي بدخول على البديل منه وادخله في حركه اليه فانه
 في قوله التقدير كما ذكرنا بالان في المستثنى لوجه البديل بعد ان يزد الا شئ يعني بعد ما صا
 الكلام مشبها لا شفاض التي بالاشياء اي ما لا يلا على ان يزد استثنى التي بالادخيت بكذا في
 النسخ بل البديل على النقطه على الوجه وربع على انه محمول على احد وهو الزرع بالاشياء فيكون
 على انه محمول على غير الزرع والمزبذ فان كان لا يزد هذا المثال على ان من الاعراب على ريب
 نصب بطل لا عمل بعد وهو نصب بالاشياء في قوله ان يزد على الوجه البديل الذي يزد لا
 محمول على ان يزد على وجهه وفي النسخ بالاشياء في قوله البديل في قوله ان يزد لا يزد
 ليس يزد شيئا الا شئ مع انه انشغف التي فيه لانه لا يلا على ان ليس عند التعليل لا التي فلا
 اولئك مع التي في علمها ابقاء الامر الصام على ان ليس لاجل ان لا يزد لان الامر هو الصام ورس
 او من اجل ان عمل ليس للتعليل لا التي وعلى ما ذكره بالكس وحاصل ان يزد الا انما بالاعراب في
 وان انشغف فيها بالاشياء في علمها وامن ما يزد الا انما بالاعراب في علمها انما هو

هذا انشغف التي بالاشياء المستثنى من غير ان يزد بعد ان يزد مع كسر السين او ضمها مع المصنف
 بفتح السين كسرهما مع المذكر وصفا اليه بعد جاشاء الاكثر كقوله فاعرفه اكثر اسمعوا لهم
 واجاز بعضهم النسخ على انما قبل من قبل ما على يرضي معناه بفتح السين في انما المستثنى من المستثنى من غير
 خبره لعموم قوله فاعرفه اي يراه الله من خبره وادخله في خبره اي الاستثناء وذلك الصفة اذ هو
 مع العلم بوجهه كقول المستثنى بالاشياء التعليل المذكور فينا ليس بكذا الخبر المستثنى الا انما
 انقل اعرابه اليه ويخفى على غيره الاصل صفة لا اله الا على ذلك وجهه باعنا فيام من المتأخرة
 به ان لا يزد بها ان يقع صفة على جاتي على غير زيد واسماها على هذا الوجه كقوله كلام اكثر
 اكثر احد على الاصل واستثناءه الاستثناء على خلاف الاصل ذلك لا شئ ان كل صفة معارفة
 ما بعد ما قبله كقولنا اشياء اي على كل يزد صفة لكن لا يعمل الا عليها الصفة على الا ان
 كانت اي لا يلا على ايء والهاء بعد متعة في وجهه ان يكون موصوفا متكونا لا محذور كما قد
 يكون محذور ان يزد شيئا جاتي من زيد ويبدل ما كان مذكرا يكون متعديا لوانما جاتا صفة جاتا
 اوله استثناء ان لا يلا على الاستثناء من مستثنى منه متعديا فلا نقوله الصفة جاتي من زيد الا
 يزيد المتعدي اتم من ان يكون جمعا لفظا او محال او تقدير الكلام ورهطه ان يكون شئ في قوله
 ما جاتي من زيد بل ان يزد سكن اي لا يزد في الام حيث يرايه الصمد او الاستغناء فيعلم
 التناول خطا على تقدير الاستغناء على تقدير ان يشار به الى جماعة تكون زيد منهم فلا يصدق الا
 التناول عدم التناول خطا على تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يصدق الا الخطا
 محمول على من كان لما الحظ المستثنى من جاتي رجل او رجال فلما سبق من معلوم ان
 قوله على عشرة دنانير او عشرة دنانير ان يكون غير محصور لا ان كان محصورا على احد
 وجب محمول على ما بعده فلا يصدق الاستثناء محمول على رجل الا يزد جاتي ولم على عشرة دنانير
 واما ما بعد وجوده الشرط على رجل الا على غير الشرط الاستثناء عند وجودها فيعلم
 لاجلها على غير انما من صدر هذا الكلام ان لا يعمل على الصفة على ما قبله

مكرر

مكرر

على تقدير رفع العرف واما على تقدير كسرهما فان تقدير ان كانت مطلقا انطلقت فعلى به ما قبل بالاول
من غير ان الاختلاف اللام اولا لام فيه واخصر الله على الاول لا قد اشهر اسم ان داخلها وسفرها
في قسم العرف انتم في المسند اليه بعد دخوله الى دخول ان واحد احوالها مثل ان زيد انما هو جبا
عنه من معنى المسند اليه لا الخول فيما سبق ان وقع انفا هذا التعريف ههنا ايتم بثلث اوجه ذات
زيد اوجه قائم المنسوب بالانتم لثني الخبر في حق هذا الجنس وحكمه قائم على اسم لا لا ليس كانه
ولا القوة من المنسوب ان فلا يقع جعله مطلقا من المنسوب لا حقيقة ولا مجازا بل المنسوب من ان
تمامه مطلقا من التعريف والمنسوب بها بخلاف ما عده من المنسوب ان بعضها وان لم يكن
كلها من المنسوب ان لكن القوة منها على الاثر حكم الكل عند الكل منها تجزئ في بعد ان يتسم
لا هو المنسوب بها الظاهر انما في شهور او على ما هو عليه من معنى الفاعل واما ما هو راجع فليس
اسما له المدم عليها فيه المسند اليه بعد دخوله اخرج به مثل اوجه في كلامه جمل اوجه قائم على عرفت
وهذا العرف كانه قد اسما مطلقا لكنه لما ارا هذا المنسوب منه لا عليه في قولها الى ان الشر
لفظ لا اي يقع بعدها بلا فصل ذكره صانعا او مشتبا اى بالانفا في فعله بشي هو من علم ما
هذه احواله من ان من الضيق الجرح الى اولى من ان من الضيق الجرح في دخولها وما بين من الضيق
المضيق في قولها لا كلامه رجل مثال لما يليها ذكره صانعا وفي بعض النسخ لا كلامه رجل خاتم فيها
ولكنه في نسخة الميزان لا يضمن قولها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها ذكره مشتبا اى بالانفا
دخولك على النسخ المشهور من ثمة الثاني ان كل ما كان او المسند اليه بعد دخوله اخرج على
الاقوال المذكورة بل كان مفعولا بانفا الشرط الاخير مطلقا هو كونه صانعا او مشتبا اى على اذكرة
غير صانعا ولا مشتبا اى على ان يكون مفعولا هو مفعول على ما ينبغي به فانه لو كان مفعولا مفعولا مفعولا
فقد عرفت ان ذلك لم يعل على ما ينبغي به على ما كان ينسب به المفعول قبل دخول لا عليه وهو الفاعل والاول
على وجه ان الاثر الكثرة الى انشاء اسم بلا تثنى في لا مسلمات في الدار والياء الخاضع ما يليها
في النسخ والنسخ ما يليها في المذكورات الى لا مسلمات ولا مسلمات في معنى بالمراد ما ليس بمسلمات

ولا مضارع لم يندخل فيه النسخ والمجوع وانما هو الضمة ويمنع من اذم معنى لا رجل في الدار من رجل في
لا توجب ان يقول هل من رجل في الدار يخطو او تقديره ان من من تخفيفا وتمايزا على ما ينبغي
ليكون الياء على حركة او حرف استعملها التثنية في الاصل قبل الياء ولم يبق المضاف ولا المضاف اليه
لان الاصل في نطق جانب الاستمارة فيصير الاسم بها ما يلا الى ما يستحقه الاصل على الاعراب وان كان
او المسند اليه بعد دخوله مفعولا بانفا بشرط التثنية او مفعولا يندى اى بين ذلك المسند اليه
لا بانفا الشرط الاصل على سبيل من المثل سواء كان مع انفا بشرط كونه مفعولا او مشتبا اى
او لا وفي نسخة من على لا زيد في الدار ولا عرفت لا غلام زيد في الدار ولا عرفت في الدار ولا عرفت في الدار ولا
في الدار غلام رجل ولا عرفت في الدار ولا عرفت في الدار ولا عرفت في الدار ولا عرفت في الدار ولا عرفت في الدار ولا
التي التثنية التي تنوع على الابداء اما العرف فلا مضاع انما التثنية للجنس فيها واما المفعول
فما مضاعف من الثاني مع الفصل والتكرير اى جوب كبراسه لكن مطلقا لا يبين انما في العرف لا يكون
كالعرف تمام التثنية من معنى في الاحاد واما في التثنية لا يكون مطلقا لما هو جوب له من مثل في الدار
اذا الدار رجل امثلة وهذا التثنية جارية للعرف انما هي في هذه نصيبه ولا ابا حنن لها
اى لاهه الضميمة هذا الجواب عن دخولها على قولها ان كان مفعولا وجب التثنية والتكرير فان كان
لا في معرفة ان ابا حنن كذا على قولها لا يرفع فيه ولا تكرير بل هو نصير في تكريرها جارية على ما ذكر
بالتثنية انما تقديره بالثنية اى لا مفعول لها فان مثلا في قوله الا بها لا يرفع بالاحسان في قوله
او بناء على ما يفيض بين الحق والباطل لا شها رة ما بهذه الصفة فكان ثمة لا يفيض لها او يفيض
هذا القول بل ابا حنن يجد في اللام لان الظاهر ان ثمة التثنية في مثل لاه لا قوة الا
بالله اى انما اى ثمة لا على سبيل العطف فكان عطف كل واحد منها ذكره بلا فصل في قوله
خس او جوب بحسب اللفظ لا بحسب التثنية فانما بحسب التثنية في قوله الا بها الا في قوله الا بها
لا قوة الا بالانفا على ان كالا على انها النسخ في قوله عطف على لاه عطف مفعول على مفعول
خبرها عطف على لاه لا قوة الا بالله مفعول عطف على جمل على جمل اى لاه بالله لا قوة



[illegible]

صحة الذكر المعلوم أو يسوقه على غير وجهه العبد أو طاعا له منصوب على الفعل لئذ أو على صفة المجرى
المؤنث أو طاعا له من غير بانه مفعول ما يستوفى عليه وحفظه الأمر لا يكتمل إلا بعد معرفة ذكر كنه
حرفه الذي من الضميمة وأما اللفظ سما على القاريين لعل والقاريين فاجاب القاري عن بطوله
وأما جاز القاريين لئذ بين كان القياس عدم جواز الاشتقاء الخفية من مثل القاريين باللام لكنه
جانح على الوجه المختار العين الوجه وهو الوجه بالاضافة فيه وجهان أحدهما رفعه على القاريين
وضبطه على التثنية بالمفعول فوجه العمل اشتراكهما في كون الصائغ في صفة العنان اليه محبسا من باب
اللام وهذا الاشتراك مفعول بدين القاريين ويدور الحسن الوجه في قياس عليه قياس مع الفارق والقاري
بين أن جاز القاريين مع أن القياس عدم جواز لهاء في ذلك اشبهه وهو القاريين والقاريين
وغیرهما هاتين قال في قول من قال يجر سبويه ولبا عنده أو القاريين القاريين معناه دون
من قال في قوله معناه في الكائنات منصوب على الفعل لئذ والقاريين بمعنى لا اتصالا للضمير لا لاضافة
لا يحتاج في جواره لعل جلا أي المجرى لئذ على قاريين فاقصد على الفعل ليدل على الفعل باله اعتياد
وبناءه انهم اذا وصلوا اسمها الفاعل على والفعلين بقرينة من اللام لمفعول جاز كات مضمرات متصلا
الزوا الاضافة وادخلوا الى المحققين ثلثا على قاريين قال في عمل الخفية بالاضافة لئذ
الاتصال القاريين لئذ بمعنى الخفية في صائغ وعجزوه بعد جعل القاريين منصرا عليه لا تعان بها
واحدية كل كات منها اسمان على صائغ متصل عند فائز ينسب لئلا الاضافة لا للتعان
ولم يجعل القاريين زيد عليه لا تعان لياس باب واحد لئذ لعل على أن سقوط القاريين في صائغ
لا قال الكات لا الاضافة لئذ انما هو سوط الاضافة لكان ينبغي ان يفسر ذلك اذ لا وجه
يكون الضمير منصوبا بالمفعول لئذ فترى صائغ ويقال صائغ كما يقتضي صائغ زيد لا فترى
ويقال صائغ يدورون يقتضي صائغ كات فاعلم انما سقط لئذ لا قال الكات لا الاضافة
فلما قل ان يقول لم يجوز ان يكون اصل صائغ كات كات كات الفصل بالتثنية فردا انضمت
حدث القاريين وصار الضمير الفصل فمما نص صائغ كات فصل الضمير فردا شجر القاريين

عليه لا سيما من يراه اذ كان كل منهما اسما فاعلاما فاما المصغر متصل من غير متبادر في حقهما بل
الاصناف لا للاصناف ولا في حقها التماثل بل في حقها التماثل كما في الالف والهمزة والواو والياء
والواو المائدة النجاة وعيدها وفي الالف والياء والواو والياء والواو والياء والواو والياء
الفرق على جواز التماثل بين جاز التماثل على ما تقدم بعض الشارحين ولكن على كل واحد منهما
اشارة الى الصلة على حد ما مناسب للعلم بالمتابع التماثل بين الالف والياء والواو والياء والواو والياء
الضعيف مطلقا من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
مثل التماثل بين الالف والياء والواو والياء والواو والياء والواو والياء والواو والياء
في المصغر مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
الآخرين الى المصغر مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
مع بقا المصغر مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
احدهما مقام اخر وهذا المصغر مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
بعضه مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
جزء من غيره وفيه وجه القاعدة الاولى وهو في الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
وجانب الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
صفتان الجامع صفتا السجدة والفرع صفتا الجاهل صفتا الصلوة والحظ صفتا البقرة وقد اضعفت
اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التوكيد في الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
يحمل معنى احدها ان يكون الوقت معدا في نظم الكلام ويكون السجدة مضافا الى الالف والياء والواو والياء
الوقت فيكون الالف مضافا الى الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
الوقت مضاف الى الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
المير فيكون الالف مضافا الى الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
الاول وبطلان الحظا مضاف الى الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت

ين لكن هذا التام لا بد في جانب الالف فانه لا شاك ان الالف مضاف الى الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
هو جانب الالف فانه لا شاك ان الالف مضاف الى الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
بيان ذلك ان الالف مضاف الى الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
ولا صفة الى موصوفاتها مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
على الموصوفات مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
كان اسم غير صفة فلا مضاف الى موصوفاتها مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
لان يكون صفة مضافا الى موصوفاتها مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
اليها من حيث ان صفة مضافا الى موصوفاتها مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
ثانيه لا يضاف اسم مضاف الى موصوفاتها مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
كل في واحدة من الاعيان والصفات وحسن وضعه في المعاني والاصناف او غير ذلك من الاعيان والصفات
الصفة كالاصناف والصفات لعدم الفارقة في ذلك المضاف اليه فان ذلك المضاف اليه لا ينفك
الا ما يفيد رايه ان يضاف ذلك الاسد واسم الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
لما لا فائدة في ذلك فكل صفة مضافا الى موصوفاتها مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
يخلص الى موصوفاتها مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
او التفسير في هذه المعاني والصفات وان كان الالف مضافا الى الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
على موصوفاتها مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
اسمان للشيء واحد كلفه واسم مضاف الى الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
والآخر على القليل فكان ذلك مضافا الى موصوفاتها مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
لان تصدق بالاصناف التي هي في الالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
القائمة بالالف مضاف من الالف على الحاشية الى المصغر مضاف بالالف لا من تحت الحرف بل من تحت
لان حرف العلة بعد التكوين لا قبلها فلو لم يكن التكوين قبل الحركة لان حرف العلة

الاصناف

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

نظرة في ذلك بالاحاطة ولما كان عالجا لضعف الشكوك ثم يكون التوحيين ان الاشتغال شرطنا
حتى لا نأمنه للشيء بالاشك ولديك هذا مرضا للمعدة بل لعل فصل او كذا يعني ان يكون الشيء شافيا
اوتوهو وصحة مرضا ان كان وضعه على وجه غير الشك ليرى الشيء الى مرضي الا لا لعل الشيء الواقع في البؤ
نوما اى جميع الاسماء لا يمتثل على ما قال فان الشيء لا يمتثل على ما قال لان ما فيه الى البؤ
ثم ودعا بل على ان انا ما صلح حال او وضعه على بعض الاسماء لا بل يولد بعض المواضع
حصلت على ان لا يتقارح يجوز ان يقع مناهة بعضها لا يدل على ذلك فيج لا يقع جعله فينا على مرتبة
يرجع الى جعل الاكل في الرجل على ما جعل باعتبار ذلك هذا القريب على حال الجوارح يقع ان يقع مناهة
ومثل ان يرجع عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يقع ان يقع مناهة على مرتبة بهذا الوجه لان هذا يدل على
مجرد القول على ان مناهة وضوح صفة الزان المستندة الى مناهة حاصل الذات البهية فلهذا ما يقع
ان يقع على صفة الزان مواضع الاخر الى ان لا على المعنى لا يقع ان يقع صفة مناهة بغيره لان الرجل
بل على حرم الاشارة وبعضه الى ان عطف بينا ومثل مرتبة يزيد هذا اى يزيد المشار اليه بعد ان
هذا الوضع يدل على مناهة ذلك في موضع صفة اخرى المواضع الاخر الى ان لا على هذا المعنى لا يقع
ان يقع صفة مناهة فيكون النكرة لا المعرفة بالجلد المجزئ التي هي حكم النكرة لان الاشارة على معنى
كما يوجد النكرة لذلك يوجد المعرفة وتوابعها في الجلد المجزئ لان الانشائية لا تقع صفة الا بال
بعد كما ان ذلك مما في رجل المجزئة اى معرفة صفة اخرى مستقلة لان ويربها بغيره ونها الضمير
الى تلك النكرة للربط حتى تأتي على اية ما هو والممكن بها الشيء لا يجد ان اجنبية بالقبول الى الجسد
فلا يقع ان يقع صفة للجلد المجزئ على ما هو الحال متعلقا او متعلقا بالوصف يعني صفة كذا
يحصل لربطه بمتعلقه بغير مرتبة بوجهي حسن علامه ان ذلك الرجل حسن السلام من حاصله وان كان
لغيره ان لا يقع ان يقع الذي هو على الوصف بغيره الى الوصف في عشرة امور توجد مناهة على ان
اربعة الامور ربعا وضعا وجزا والقرين والاشكال والادوار والاشكال والاشكال والاشكال والاشكال
كان صفة يسير وغيره لا تتركوا والفرق كقول بعض على من حصل وادارة فصار انفسا بغيره على

ووصف بحال الموصوف ای بحال آنکه به خود مرید و برجل
حسن الخصال از اول و مضامین صحیح (۱۲)

[illegible][illegible]

فقد لها ملاذون في لوتس واما اهلها كما من فرقة الاهل اسكنه وصقله فيه في كل التي بطولها من
لدا فيه مثل هذه الصفة فعل من الصا انقذ اهل الكفة ان مثل جات في زيد العا اذ العا في نابع
بوسط بين يديك من بعد احد الحرف العشرة وليس يعطف على الحقيقي وانما هو با على ما كان
عليه الوصف بذ انما خص دخول العا على العشرة وليس يعطف على الحقيقي لفرع من التثنية
لانهما من التثنية ولو جاز العطف كان ذلك في بعض الصفات مع انه ليس يعطف في بعض
فيه فكل ذلك الحرف الذي سطره فيها عاطفة لانها فيها على ما يدل عليه في هاهن اليق والقر
وعنده ذلك في جعلها في عاطفة الصفات عاطفة عن هاهن اليق بم بعيد عن غرضه
واعية اليق اذا عطف على الحقيقي المرجع لا المتبوع والجزء المقتل بمراد كان او مستلذا المقتل
الذي ينصرف بشر لا عطف عليه وذلك لان المقتل المرجع كالجزء مما اتصل به لفظان حيث ان
مقتل لا يجوز انهما المولدين من حيث انه غير النافعا كالجزء من الفعل الذي عطف عليه بل
فايد كان كما لو عطف على بعض حرف الظاهر فكذلك لا ينصرف لانه يربط بالظهور ذلك المقتل
وان كان كالجزء من حيث الحقيقة بدل من جزاء ازمه مما اتصل به بل كيد ينصرف
نوع استغناء لا يجوز ان يكون المطف على هذا الثاني لان المطفون حكم المطف على
يلزم ان يكون هذا المطفون امية لا كيد او هو اطل ان كان القيد ينصرف على ما صرح به
ان من يله يجره في كجزء لفظا وكان ان كان متصلا منصوبا نحو من يله من يله ان يكون
معنى فلا حاجة فيها الى الثاني ينصرف مثل ضرب انا ونيد وشرب هو عكسا لا ان يطع
فصل بين القيد المرجع المقتل ب ما عطف عليه نحو تركه انك الثاني لا تطف
اللفظ لوجود المقتل نحو الاختصاص بترك الثاني ب ان الفصل بين القيد نحو تركه
اليق من زيد او بعد وكلهما انما الشرك لا انما الثانيان المطفون هو باي لا نذكره بعد
المطف الثاني نحو انما ان يكون تركه في قوله لا ينصرف مع الفصل كقوله نعم فكذلك
لها من النادى وذلك في كذا لا ان مشاربان هذا او مقلدان من هاهن الجواب ان الثاني

وصح باب هذا ابتدأ الكلام في أن اجاب المفسر لبيان الجنس منعت حرث بهذا اللفظ لا لا يفيق به
حضر المير لأن اللفظ عام لا يختص بمجنون فكيف حرث من حرث هذا العالم لا لا يفيق به فإن المفسر
أشرك في جعل العطوف بين العطوف بالكون تابع معنوي أو قصد تسهيل أو شيق أو تشبيه شي إلى
الغلبة أو الغلبة الكلام فغلبه التشبيه معنوي بالبعد الضعيف من المفسر مع معنوي كما يكون هو
مفسر بذلك الغلبة يكون معنوي بالبعد معنوي كما في قوله في قوله تعالى لا ترمطون على رءوس
كفد تسبيل إلى الير طسب إلى المعنة الكلام وكانت تسبيل إلى الير معنوي كذا كان تسبيل إلى رءوس الذي
هو رءوس رءوس معنوي بالبعد معنوي من غير البدل من الزايع لا تابع مفسر بل الحذف
مفسر بالكون ومع معنوي أحسن لا لا المعنوي ذلك معنوي بل يخرج بقوله مع معنوي العطوف
بلد بل ذلك دام أحسن لأن المعنوي بالبعد معنوي من التابع والمبني كالألفاظ الجارية
الرد يكون المبنى معنوي بالبعد لا لا يكون طرد كذا التابع ويكون التابع معنوي بالبعد ان
كالقبح مع المبنى من غير استغناء له بل شقاه العطوف والعطوف عليه بذلك المورد التمس معنوي
بالبعد معنوي المعنوي في الحداد كذا معنوي معنوي في رءوس اللفظ بقوله بتوسط بينه
أي بين التابع وبين مفسر أحد المورد العشرة وسيا في تفصيله في علم المورد إنشاء الله معنوي
زيد عروب يكلف بقوله تابع بتوسط بينه وبين مفسر أحد المورد العشرة لأن المورد لم يوسط بين
الصفات متعلق في زيد العام والشاعر الذي في الصفات المتعلق عليها من العطوف كان أو لا يتعلّقها
جهان أحد هو الصفات لم يرد تابعه لم يمتد العطوف عليه وإنما كرهنا معنوي مع الصفات المتعلق
تابعها لم يمتد في هذه الصفات من جهة الأولى تابعها لا تابعها فلا يرد بتوسط بينها وبين
زيد من العطوف لأن لم يمتد العطوف بين تشديد لا يانها أن يكون عطفت الشاة على الأولى فله
لذلك لم يمتد معنوي بالبعد معنوي من جهة الألفاظ من جهة الألفاظ حتى العطوف في
من هذه الجهة لم يمتد معنوي فلا يرد في ما يدل على غير التمس في رءوس اللفظ في المورد العشرة
لذلك الصفات معنوي من جهة الكثرة وحكم المعنوي معنوي الصفات معنوي الألفاظ

مكتبة المطبوعات

1. The first part of the document is a list of names and dates, which appears to be a record of some kind. The names are written in a cursive script, and the dates are in a more formal, printed style. The list is organized into columns, with names in the first column and dates in the second column.

[illegible]

من الأحوال العارضة له من حيث نفسه كما الأمر بالبرية والقرينة والتقدير والأزوار والتقدير إلى غير ذلك من العطف
فيها ليس حكم العطف عليه ذاتا بل بشرط أن لا يكون ما يعلف به اعتقافا من العطف أحدهما من غير أن يكون
بأجله الحارشة فإن الحارشة عطف على الوجه وليس حكمه من حيث خبره من اللاحقة ما يفتقر خبره
من اللاحقة من اجتماع اللاحقة مع العطف وهو مفقود في العطف ولما نهى رب شاة وسخلفها فتقدير التفسير
الصلح عدم التعيين أي رب شاة وسخلفها وهو على تكافؤ الضمير كونه مطلقا على التثنية ذى رب
شاة وسخلفها ولو كان العطف من حكم العطف عليه الأحوال العارضة بالظن لنفسه وضوءه أن كان
العطف من العطف عليه فإن أوجب بناء العطف من ما يزيد من لا تضم زيد بالنظر إلى الحارشة والى
كونه من ما يزيد من غير أن يزيد ذكره من ما زاد من متبع بناءه من ما يزيد من الله فإن عبد الله ليس
زيد من زيد من ما يزيد من الله معناه من غير أن يكون من أصل العطف من حكم العطف عليه فيما
يجوز من ضم لم يجره تركيبان زيد بقاءه أو قائمه ولا داهب منه لا الترتيب داهب له لو نصبت ونفخا
لكان معطوفا على بقاءه أو قائما لا يكون حرفا عن زيد وهو منقطع لطريق من الضمير الواقع في العطف عليه
العاين إلى التفتين الواقع على أن يكون خبر مطلقا من المبدأ وهو من ويكون من قبل عطف الجاء على
ولا مانع من ذلك أن لما كان يقول هذه الفاعلة مستقلة بطرف لهم الذي يطول فيغيب زيد للآية
فإن يطول خبره ويورد الواصل ويغيب المعطوف عليه ليس فيه ذلك القصر في جاري عن طريقه
وإنما جاز الذي يطول فيغيب زيد بالآية أي الفاعلة هذه التوكيدية التبيينية أي قالها استبد
والتبيينية بأن يكون معناه التبيينية لا العطف فلا يرد نفسا على تلك الفاعلة أو يكون معناه
التبيينية مع العطف لكنها تجعل المثلين كجاء واحدة فيكون في المرتبة الأولى للثاني والمعنى الذي
ذا يطول فيغيب زيد الذي بان عنهم معناه سببية الأولى للثانية فالمعنى الذي يطول فيغيب زيد سببية
الآية فيمكن أن يطول خبره على الذي يطول فيغيب زيد بطريق التماسك الذي بان عطفه أو لا
أو مع العطف بقاءه على وجوده على أن عطف اسم على هو لهما باطن واحد وعلى سبع
شاهد القيا بالأنظر عندى أن العطف ههنا على معناه التثنية أي ما إلا إلا اسمان جاز

وان اختلفا معنوا فصاحدا وان اختلفا في الشرح الرجح في ان لا يكون له مظهر في ذلك من الكل من الكل
وبين عطف البيان بالاولى عطف البيان ان قبله ان كانا في ان العرف بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دونه مظهر في عطف البيان في بيان في المبتدئ فيكون المقصود هو الاول في الجواب ان لا يتم ان المقصود
بالاظهار هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا العطف فيكون المظهر في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا
ان ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل المراد ان ليس مقصودا اصلا والحاصل ان مثل ذلك جازي الخوات
في ان تصدق خبرا اسنادا الى الاول حيث بالثاني في قوله في صحتها ان عطف بيان وان تصدق
خبر الاسناد الى الثاني حيث بالاول في قوله لم يثبت في الاسناد ان كانا في ذلك ويكون التوضيح الى
به مقصودا في المقصود احوال هو الاسناد اليه بعد التوضيح في قوله ظاهر الثاني او البدل العرف
جزء او جزء البدل من كل ضرب من بدلا في اسناد الثالث في قوله الاشتغال في بدليين الاول والبدل منه
ملا في حيث في حيث النسبة الى النوع النسبة الى الملا في جازي في قوله حيث يعلم ان لا يتم
يكون في بدليين باظهار صحتها لا باظهار راد اليه في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
احوالا وكذا في نسبة بدليين في حيث صحتها في جازي حارة وضرب بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين
في حيث صحتها اعتبار في بدليين في حيث باب بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
كل البدل منه او جزء منه في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
الملا في حيث في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
في حيث ان في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
من مجموع التوضيح وانما في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
بالقول لعدم وقوعه في كلام العرب في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
اي يكون ان المقصود ان لا يلاحظ البدل من غير اعتبار في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
البدل هو البدل منه في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
من كلام لان مختلفين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها

فكرة من بدليين من حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
المقصود من حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
فيكون ان ظاهره في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
واحد من حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
والجاء في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
المقصود من حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
هذا في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
الحاصل من حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
احسن من حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
لا يفيق ان يحصل من اجتماعهما الصانع لم يحصل من اجتماعهما الا في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
مثل النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
ان اصله في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
استقبل الطبع في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
الاهم ان كان في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
حتى في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
فصل في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
فان في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
فيكون النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
وهو على الطبع في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
ان كان في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها
في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين في حيث النسبة الى الجاهل في بدليين نسبة الى المقصود من صحتها

المعنى
البيان

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

منه ومنه وما يوسط وجهاً من حركات اللفظ على التكوين اللذان الذي هو الأصل في البناء مع فائدة
الحروف وعكسها أي عكس ليدل على الاختيار في اختيارها تلك القوة لخلق التسمية وكيفية
الحروف ويوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعد ها أي بعد العوامل
مثل ذلك كانت الترتيب خمسة أنواع ولم يسطر في موضع فكان الاختلاف في كونه ضميراً منفصلاً
مطلوباً للمبتدأ أنزاعاً وثلاثة وجهاً وذلك لأننا دخلنا خطأ بآخر غيرنا وبقي هذا الموضع خطأ
وذلك التوسط المنفصل لأن الموضع المتوسط بين كونه أي كون الخبر ضميراً ووجهاً ضميراً لهما
نفساً واحداً ولم يغير ما لا ليس فيه ذلك وهذا خلافاً للأعراب كون المبتدأ ضميراً وغير ذلك
بالجمل على صورة اللبس بشرطه أي توسط الفصل بذلك الموضع أن يكون الخبر معرفاً لأن الفصل
يحتاج إليها والاضل من كان الالهام بالجملة لا يحتاج إلى ذلك مثل كان زيد هو اضمحل من عرفه
على مثال فعل من بعد دخول العوامل ذلك الحرف في ذلك الخبر قبل العوامل لا استغناء لهما عن
الخال لشيء لهما ولا موضع له أي الفصل من الأعراب عند الخليل لا تعدد حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم متنى لا يقتضي فيه للأعراب لا عامل لكن الخليل استبعد الفاء الاسم ذلك ذهب
الحرف فيه وبعض العرب يجعله مبتدأ أي يستعمل بحيث يحكم الفاعل بكونه مبتدأ والآخر
لا يعرف المبتدأ والخبر ما بعده خبره فقال خبره أما موضع على أنه خبر الجمل حال أو خبر
وعطف على ثاني مغلول مجمل وأما يعرف من العرب يجعله مبتدأ بوضع ما بعده في مثل ذلك
أن الترتيب هل ينزله هو المنطوق وفي بعض النسخ المثل مبتدأ ما بعده خبره بذلك الواو
فتح الترتيب معينين بطلانهم قبل الجمل وهو ما حفظه قبل تلكا في ذلك القدر لأن نفعهم الضمير
على وجه غير محدود ولا يبعد أن يقال معنى الكلام وفتح منفذ ما من غير يسبق مرجع وذلك
بسبب انهم اعتدوا أن يكون قبل الجمل لأن ذلك قيد بطول قبل الجمل أي قبل هذا الجمل
من الكلام ضمير غائب يمتحن ضمير الشأن إذا كان مذكراً وعادة الطابع لأن الضمير واجب
وضمير القصة إذا كان مذكراً ويحسن تأنيدها إذا كان العدة لهما من تأنيدها لصل المناسبة في ذلك

[illegible]

التفسير الثاني لها مما يجلد المذكور بعد أي بعد الحق من الجنس المذكور والظاهر أن قوله ليس من جنس
 الثاني والحق من جنس بيان الواقع ليس داخل في بيان القاعدة لأنه داخل في التفسير وهذا الحكم قائم
 سواء وقع هذه التسمية أو لا وإيضاح ذلك استند ذلك لمخرجه من الجمل بعد فعله الأول يحمل الظاهر
 لما ذكرنا من النقص الفاعل بولان الثاني هو زيد فإنه على أن يكون هو مبتدأ وجعلنا الثاني
 وزيدا ثم جعلنا فإنه تصديق عليه لأنه ضمير مبالغ في تقدم الجمل بعد فاعله باعتبار وجوده في الثاني
 لا يخرج عن الأبعاد بالكلية بل إنما يرفع بجلده زيد كما لا يخفى ويكون ضمير الثاني أو العنصر متصلا
 وغفلا وإذا كان متصلا يكون مستقرا أو رابطا حسب الأحوال فإن كان عاملا ضمنا تابان كان مبتدأ
 كان متصلا وإن كان ظرفيا أصبح كسائر التفسير كان مستقرا أو رابطا مثل هو زيد ثم قال
 الفصل وكان زيد ثم قال الفصل المستوفى زيد ثم قال الفصل البارز وحده من القطب بأنها
 لا ينبغي أن يكون منصوبا بضمير أو جازع مع ضعف بجلده إذا كان مرفوعا فإنه لا يجوز اتصال
 قوله بغيره أما جوده فلأنه على من في الضلالت وأما ضعفه فلهذا خلاصه من قوله بل دليل عليه
 لأن الخبر كلام مستقل مائة أن من يدخل الكنيسة يوم القيامة ^{الذي} فيها جازر وظاهر الآية أن المنفرد
 إذا خضع ونشر أو خضع بغيره أو أتمها مع كونه منصوبا لأن كونه لرفعه وآخر دعوانه أن الحمد
 لله رب العالمين فإنه لا بد من تحققه إذ لم تكن تعلمها بالأنف يد الواقع فيها بعد تحقيقها
 وجعلنا المنكسر في النقص مما لا بد من تحققه وان كلاً من اليمينين وله جملته من المنفرد
 المنفرد عامله المنفرد من أن المنفرد أولى شبهها بالفرع المنكسر فهي جملته الفعل
 فاذ لم يجد معها عامله في المنفرد فزادها على ضمير الثاني لأن زيد المنفرد في المنكسر
 المنكسر عليها مع أنها الجدية وله يجوز أن يظهر ذلك الضمير لأن الضمير في النقصين العلم
 هما كما يدل عليه جوده في قوله وحكمنا بذكرهم من ضمير الثاني مع أن المنفرد إذا دخل
 أسماء الأشار في أسماء الأشار في العدد في المبتدأ في اصطلاح ما وضع أو اسم
 وضع كل واحد منها شارفاً إليه أو بمن يذكر إليه الإشارة حسب الجوارح والاختلاف لأن الألف

الأشارة عند إطلاقها حقيقياً في الإشارة الحسية فلا يراد منها الغائب بل ما فيها الإشارة للواقع
الشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلك المبركة كالإشارة الحسية تحول على الشيء وتنبأ بشئ لم يشهدها
بالمركب واللقاء فإن رفعاً ودين ونسباً ودين الدين وإن حاله فيها المنقى المذكور فممكن
التميز إلى الوجود المرجع على هذا الغائب في التوكيد الظلال الثلاثة الباقية فصل في مبدأ قوله
فإن ما علمت عليه فيلك على أحد منها بما حال قوله وحيث في بعض الآفاق إن جميع الأحوال التي
والنصب في المرجع وغيره لأن هذه الاحوال على أحد الوجوه والوقت الواحد تأثير في أحد
لذلك الوقت والواحد لا يأت أحد وذلك وذلك في الأصل وكما بارة واللذان وحيث في بعض
وذلك في الصلوات والظلال بما لها الذات على سائر ها الزوايا وحيث في بعض الوقت وذلك وذلك
بطلب الألف الياء هـ في بعض الآفاق بعدها ففي وحيث وصل الياء بها وإنشأه في بعض
الوقت لأن في الوقت وذلك في النصب في الجزء لا يأتي من الغائب إلا لكن في بعض الآفاق
وذلك ببعض من الآفاق وإن ذلك في بعض الحوال أما معرفة المرجع على أن هذه
الآفاق ليس بسبب اختلاف الحوال وإن ذلك بموضوعات الثلاثة الزوايا وذلك في بعض
الموضوعات في بعض الحوال في بعض الآفاق لأن هذه الحوال وجود على الياء بها وإن بعضها
أي بعض الوقت لأن هذه الحوال أي بعضها موضوعات وإن ذلك في بعض الآفاق وذلك في بعض
أي بعض الوقت لأن هذه الحوال أي بعضها موضوعات وإن ذلك في بعض الآفاق وذلك في بعض
فصل في مبدأ قوله فإن ما علمت عليه فيلك على أحد منها بما حال قوله وحيث في بعض الآفاق إن جميع الأحوال التي
والنصب في المرجع وغيره لأن هذه الاحوال على أحد الوجوه والوقت الواحد تأثير في أحد
لذلك الوقت والواحد لا يأت أحد وذلك وذلك في الأصل وكما بارة واللذان وحيث في بعض
وذلك في الصلوات والظلال بما لها الذات على سائر ها الزوايا وحيث في بعض الوقت وذلك وذلك
بطلب الألف الياء هـ في بعض الآفاق بعدها ففي وحيث وصل الياء بها وإنشأه في بعض
الوقت لأن في الوقت وذلك في النصب في الجزء لا يأتي من الغائب إلا لكن في بعض الآفاق
وذلك ببعض من الآفاق وإن ذلك في بعض الحوال أما معرفة المرجع على أن هذه
الآفاق ليس بسبب اختلاف الحوال وإن ذلك بموضوعات الثلاثة الزوايا وذلك في بعض
الموضوعات في بعض الحوال في بعض الآفاق لأن هذه الحوال وجود على الياء بها وإن بعضها
أي بعض الوقت لأن هذه الحوال أي بعضها موضوعات وإن ذلك في بعض الآفاق وذلك في بعض
أي بعض الوقت لأن هذه الحوال أي بعضها موضوعات وإن ذلك في بعض الآفاق وذلك في بعض
فصل في مبدأ قوله فإن ما علمت عليه فيلك على أحد منها بما حال قوله وحيث في بعض الآفاق إن جميع الأحوال التي
والنصب في المرجع وغيره لأن هذه الاحوال على أحد الوجوه والوقت الواحد تأثير في أحد
لذلك الوقت والواحد لا يأت أحد وذلك وذلك في الأصل وكما بارة واللذان وحيث في بعض
وذلك في الصلوات والظلال بما لها الذات على سائر ها الزوايا وحيث في بعض الوقت وذلك وذلك
بطلب الألف الياء هـ في بعض الآفاق بعدها ففي وحيث وصل الياء بها وإنشأه في بعض
الوقت لأن في الوقت وذلك في النصب في الجزء لا يأتي من الغائب إلا لكن في بعض الآفاق
وذلك ببعض من الآفاق وإن ذلك في بعض الحوال أما معرفة المرجع على أن هذه
الآفاق ليس بسبب اختلاف الحوال وإن ذلك بموضوع

بسم الله الرحمن الرحيم

ولذلك ينبغي أن لا يخرج خبره بيقين من الآراء التي لا تروى ولا تروى إلا في القصة ولا يوجب للأخصاص
بها موصوفين بل يثبتهم بغيره الذي هو القاع وهو في حد ذاته وروايتي أي إلى خبرها والتي
على أنها موصوفين كما كانت للأشخاص ثم إذا كانت أي ما الألف واللام واللام
أي هو مما يثبت الذي أو الذي أو المشتق والمجمع والعائد بالفعل أي العائد الذي لا يتم الوصول إليه
إذا كان معنواً يجوز حذفه من الخبر فيشعر مانعاً لا يفسد له إذا كان فاعلاً لقوله عن كقولهم والله
يسيطر الله من يقام ويظهر إلى من يقامه أحكام الفاعل وضواها بالبرية راباً الأخبار والذي
أولها مع مقامه مقصور من وصفه غير أن الشك فيها في هذا الفن من السابق وقد يكون
وأولها أنهم إذا قالوا لأحد خبري من الاسم الفاعل في الجملة الصلة بغيره بالتي بعد ما يبين طريق الأخبار
لابد من ذكره كيكون سائل الخبر يندفع نظره فيها حتى يصحرك ذلك الأخبار في اسم يقع وفي
القامع من غير المسموع الإشارة إلى هذه البلية يقال إذا فعلت إذا حدث أن يخرج من جزء
الجملة بالتي أو باسمها الذي أو التي أو الألف واللام فإن الباء ليب صلة الأخبار لأن الذي
مخبر بها لا يخبر بها صلتها المخبر عنها كذا الذي أو ما يبين مقامها في صدر الجملة الثانية في جعل
موضع الخبر عن موضع ما هو مخبر عنه بالتي في الجملة الثانية في معنى موضع الذي كان له الجملة
الأولى مخبر بها أي الكلمة التي أو التي أي المخبر عن من الصبي جواز نصب على الحال أو ماضٍ أو خبر
مخبر جملته في جملته جوازاً هنا فإذا أخبرت مثلاً من يد من جملته من يد أي الكلمة الذي
أو ضمها في صدر الجملة الثانية في جعله موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة أعني في بيان المرد
بموضع جملته الذي كان له جملة الأولى وهو محل الفعل من صبيته في الذي وأخبرت الخبر
بغيره في جملته جوازاً من الذي في ذلك الذي في خبره وكذلك أي مثل الذي أو الألف واللام
في الجملة الفعلية جوازاً أي في الألف واللام بالجملة الفعلية جوازاً أي خصوصاً بالصبي بآلة اسم
الفاعل والمفعول صلة الألف واللام لا يكون اسم الفاعل أو اسم المفعول ويمكن أن يكون
اسم الفاعل من البني للفاعل واسم المفعول من البني للمفعول بشرط أن يكون الفعل الذي يفتقر

الذي يفتتح الجملته الضمير في الوصف المحرر نحو غدير وبنو عتبة وعسى وليس لا يفتح ضميراً
 الفاعل ولا اسم المفعول فلا يخفى بالأم من زيد في العنق يد منطلقاً وبشرط أن لا يكون في أوله
 ذلك المفعول من الاستثناء من اسم الفاعل في المفعول بها كالقوله وسوف يحرق النقي والاسم
 لا يخفى بالأم من زيد في جملته معيّن من ثلاثة أحوال هي اسم المفعول من سبقه ما لم يفتقر
 معنى التانيين فإن فقد راجعها من الأمور الثلاثة التي هي مصدر الموصوف وقصصها عايد
 الموصول مقام ذلك الاسم فأنشأ ذلك الاسم جملته بعد الأخبار من غير أن يكون ضميراً
 لظهور راجعها ثم بدأ بالأخبار المشاع الأخبار بالآفة خبر الثاني بأن يكون ضميراً
 للثاني مخبراً عن ذلك مشاع مصدر الجمله بالآفة خبر المجرى عن خبره والوجه في تقديره على الجمله والك
المنع في الموصوف بدون الضمير في الضمير بدون الموصوف فلا يجوز في حق زيد
 العاقل أي يخبر بالآفة من زيد بدون العاقل ولا من عاقل بدون زيد لا يستلزم في موضع الضمير
 ضميراً موصوفاً بخلافه إذا أخبر من مجموعها فيقال الذي يخبر من زيد العاقل ولكن ذلك
المنع في المصدر ما لم يفتتح الموصوف فلا يجوز في عجب من ذلك الضمير التوبيخ بخبره
 عن ذلك الضمير بدون التوبيخ لا يفتتح الموصوف الذي جعل في موضع ذلك الضمير
 عاملاً في التوبيخ بخلاف الذي عجب من ذلك الضمير التوبيخ والك المنع في الحال لأن الحال
 يجب أن يكون نكرة فلا يجوز أن يقع الضمير الذي هو معرفته في موضعها بالماضي والك المنع
في الضمير المشعر اليها أي لتبكيه الذي لا مشاع مصدر والذي لا يستلزم ذلك نحو الضمير
 اليها في ذلك العنق ولا ضمير والك المنع في الاسم المشعر على أي الضمير المشعر
 نحو ذلك فيصير في علامته يقع الضمير عن علامته بأن حال الذي زيد خبره والك
 لأن حال الضمير عايد إلى الموصول بقى المبدأ بلا عايد وإن جعل على المبدأ
 في الموصول بلا عايد وهي منها منع وهما الاستتابة الحزنية فاما كما كانت في الماضي
 فاما وأما تانيه خبرها من زيد وأما تانيه موصولة نحو عن ما شئت في واستغفرا

من عبد الله وناقله ان كان بين جزئيه واحد منهما شبهة في العلم ولا يخفى ان يخرج بهذا الضيق
 مثل خمسة عشر من المعد مع انهما افراد الحد لان بين جزئيه في التركيب شبهة العطف وتبين
 النسبة بخارج اخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خط الفناء والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
 شبهة وهو مد من ظاهر هيئة تركيب احد الكليتين مع الاخرى ولا يشك انهم من ظاهر الهيئة
 التركيبية التي في عبد الله النسبة الاصناف من ظاهر الهيئة التركيبية القوية فانها شبهة العطف
 التركيبية بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة التركيب احدهما يتبع الآخر لا على
 شبهة اصلا كما ان هيئة التركيب احدهما على شاكلته مع الآخر لا على علمهما من غير ذلك فظهر ان
 على الحدود وطريقا وحكما فان ^{فصل} بعض الجزئ الثاني جونا او حرف عطف او حرفي في الجزئ الاول
 اخر وسط الكلام الثاني ليس بمثل الاول بل الثاني لضعفه الحرف خمسة عشر فانه اصل خمسة عشر
 حدثت الوردية كبت عشرة مع خمسة عشر جاري عشرة واخرها يعني اخرها جاري عشرة من ثمانية
 عشر الى خمسة عشر او اخرها من خمسة عشر جاري عشرة فاما ان يدعى ما ليس له العلم بالبناء فانه
 في هذه التركيبات كان احد جزئيه المد والاول على القوة او ضعيفه الفاعل المشقة منه وقيل فيه
 نظرا لان الثاني لا يفتق الحرف لانه لا يرد به جاري عشرة وجواب ان المراد بصيغة الفاعل
 انما اشق من اسماء العدد واحد من المشقة منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد الثاني
 على المشقة منه فان الثاني مثلا واحد من التثنية لا يمكن ان يكون باعبار وقوعه بعد العدد الثاني
 اخذناه من الضميمة من المفردات لان لا دخل في ما ذكرنا الاول ان باخذنا من ذلك من المر
 ولا يتبين ذلك من مجموع الجزئيين لان صيغة الفاعل لا تسع حوزتها جميعا فانفسها وعلى احدها
 من احد الجزئيين انما اخذ بعض الحروف من كل جزء فظهر ان الالباس واخرها الاول ليدل
 على المضمون من قولنا امرنا فخذوا مثلا من احد عشر شيئا وخرجه بعد العشرة جاري عشرة
 مضمون حرف العطف باعتبار ما خزن من احد عشر المضمون حرف العطف لا باعتبار ان
 اصل جاري عشرة لا معنى له على هذا الشااس الجاري والعشرة لا في بينهما الا بترك

المراد

بذلك ان واحد من الاثنين عشرة واثنى عشرة فانه لا يفي فيهما الجزئان بل يفي الثاني للضعف ويصرف
 الاول فيشبه الضمير لخطو الوقت والاولى والاولى فيضن الثاني حرفا العرب الثاني مع ضميره
 ان لم يكن مثل التركيبين كجملته في الاول لخطو المانع من الاعراب على الفوق لانه
 اخفى في الانصاع او اعرب الثاني مع ضمير الضمير في الثاني لانه تاهو في انصاع الفاعل وفيه
 اخبر ان احدهما اعرب الجزئيين معا واصنافه الاول الثاني ومنه صنف الضمير اليه
 اعرب الجزئيين معا واصنافه الاول الثاني وحرف الثاني **الكتاب** جامع كتابه وهو في ام
 والاصطلاح المسمى بغيره من شئ معقوف بلفظ غير صحيح في ذلك لا عليه لغيره من الاخرى كالاول
 على السامع كقولك جاتني ثلاث واثنتان زيدت في الاول والاولى بها هي اما يمكن به لا الميزن المصدري لا
 كل ما يمكن به بل بضمه لا كل بغيره بل بغيره معان فكأنهم اصطلي اقباب البنيات ان يريدوا به ذلك
 البعض المعاني ولذلك لم يطل بعض الكتابات كما ان بعض الظواهر في بعضه لا بالضرورة
 به مفسلا فلذلك اعرض عن شرحها مطلقا ونرجع لذلك البعض العاقل فقال الكتابات
 كما في بابها الكوفيات من وضع الحروف او تكون استغناء من مضمونها لبعض الحروف
 المخبرية عليها وكذلك بآها الا ثمانية الاصل من اسماء الاشارة دخل عليها كان التشديد
 الجوع بين الكثرة واحدة بمعنى كره في ان اصل بآء وكل منهما يكون العدد والى الكتابات
 عند جارية الكتابات من غير العدد ايضا خرجت يوم كذا او غيره كتابا من يوم الاحد
 وكذا في حديث الحديث او الكتابات من الحديث والجلد وانما يثبت ان كل واحد منهما كذا
 من الجملد التي من حيث لا يشق انهما بالاولى والثاني من المرفوع موضعها او يخرج جولة
 عن اربع البآء التي هو الاصل في الكتابات قبل التركيب من الكتابات كانه وانما يثبت لانه
 كان التشبيه دخل على ان وانه كان في الاصل من الكتابات التي من الجزئيين معانها الا ثمانية
 وصار الجمع كاسم بغير معنى كره الجزئيين فصار كانه اسم بغير السكون لغيره فانه ساكن
 كما في لاثني يمكن وهذا الكتاب بعد البآء من ان الثورين لغيره في اشارة الخطا في

الكتاب

أخبار جواز حذف بعض ما هو غير من كثر غلبه سبق فكان الأول ناظر هذا أو كره وقد يجد في
مثل ما كان ذلك النسخة الأولى فلا يعمل إلا الوجه الأخير والبيت الغرض من بعض جواز حذف
فرداً فلهذا جعل على عشار العدة العدة الزرع من الديدان التي يكون منظرها الكثر
والقدم يعني أن الكثرة الحذف من غير ذلك أو أنها خلطت لها نسبها إلى سواد النمل والناظر
على جلبت على لغتها معني فقل أي كثر كالهاجلب لها مستكنها فما أخذ من على كثر
معني وأما من أنزل حذفها اللب لا تحذف من الواشي وفي بلغ في النظم من حذره إلا أن
والشارح معني عشار وهو الثقل الذي على التي حملها عشرة أشهر وأما رها لها أن تأنق
من الحلب لا يطلع بسهولة في حملها بإزالة مشقة وقد ذكر العمد وحالها أثناء إلى الود
طريقتين إحداهما تأسفهم على تقدير التصحيط سبيل التعميم كما قد مر من كثر عدد
عشار وحالها لا تمسك عن تركها حتى يتبدل الغرض على سبيل التحصين أي كثر من عمك
وحالها جلب على عشاري وإذا أخذت المتي أي كرهت أو حذرت على التعميم أو كرهت أو حذرت
على التعميم ورفع مرة على الأبدال أو صحت في صفة يعزله لك وجوه فحذرت وكما استنفذ
كانت أو جوت في على تقدير رفعه مرة في موضع نصب لا في الفعل الواجب بعد ما سطر عليها
سلط الظرفية والمصدرية وإن رفعه مرة في حاله رفعاً وإذا نصبها نصبها وإذا
حفظها حفظها فخطها من الخط خارج وقد جردت معني كره استنفذ متي أو جوت في مثل كره
مالك وكذا صحت أي في كل حال فاصطط في بدو الذل على الجوز فانه إذا سئل عن تحذرها
أو جوت من كثر في خطها هو الحال في بدو على أنه سؤال من كثر دوا هو من بدو أو جوت من
كش لها فانه كرهها أو ديار أو كرهه أو ديار أو كرهه أو ديار أو كرهه أو ديار أو كرهه أو ديار
وفا لغيره وإذا سئل عن جوت بعد العلم بوجوه أو جوت من نكته أن السؤال إلى الأبناء
إجابته النسبة إلى من جوت أي كرهت أو جوت أو جوت أي كرهت أو جوت أو جوت أو جوت
كلمة في هذا المثال ما نصه على الظرفية أو المصدرية أو الفعلية بل المعنوية إذا كان المصدر

لست هاهنا بين شيئا منهما الوجه الثالث الأول ان يكون ما هو في نفسه مستغنى عن معرفته وعلامة
من معرفته ومن شدة ما هو مستغنى ولا يشاء بينهما الترتيب على المعنى بل لا يحتاج الى ما هو مستغنى وان كانا
شويتين فذلك لا ينافي بينهما الثالث الوجه الثاني ان يكون نفس ما هو في نفسه مستغنى عن معرفته ومن شدة
من معرفته وعلامة من نفسه به انه في نفسه مستغنى ومن ياتي في نفسه مستغنى ومن ياتي في نفسه مستغنى ومن ياتي في نفسه مستغنى
عند الله ولا يشاء بينهما بل في جميع اسماء الشرط الترتيب على المعنى بل لا يحتاج الى ما هو مستغنى وان كانا
ولا يصح الفعل الا ابتداء ما هو كلام الظرفية من هذه كقوله وايان وكيف دانت
واذا ان لم يخرج بها عن ان فلا بد من كذا فاصوب على الظرفية ومن بعضهم اذا لم يخرج
الظرفية لم يصح اسماء صوابا في الاصل من يدايد الفاعل عن اذ دانت وفيما لم يرد في شدة
عن رضى من رضى بالابتداء وقال الشاعر والقوى وان لم اعرف هذا على شاهد من كلام
العرب ما هو كلام الظرفية في رضى الاستفهام على ما هو مستغنى عن الظرفية اذا كان جنى
مبتدأ مؤخر نحو يحي محمد بكلك انى متى كائن فاعلم انه واما اى شيئا في نفسه الوجه
الرابع ان يكون في شدة رضى على الترتيب على المعنى بل لا يحتاج الى ما هو مستغنى عن الظرفية
او دانت في شدة رضى كقوله يحي محمد بكلك انى متى كائن فاعلم انه واما اى شيئا في نفسه الوجه
الحل للمعنى في الوجود الباقية مثل اتم صوب دانت من دانت وقوله مثل كذا
لما جازى وما لم يعنى فما احتمل الاستفهام والمجرد ذكر المجرى وحده من رضى الوجه
هكذا في كثير من الترتيب في بعض ما هو مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته
على الترتيب الاول على ان يكون الوجه الثالث في حكم احدهما ابتداء والآخران
نصيب على الظرفية وعلى المصدرية انه اشارت الى ما سبق على ان يكون مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته
وجه النسب لا يخفى ان هذا التصريح بما سبق من وجه اعلم انه في نفسه مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته
اعنى في نفسه مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته
كقوله استغنى في نفسه مستغنى عن معرفته لا يخفى ان هذا الوجه مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته اى ما هو مستغنى عن معرفته

للقية نظاهروا كان للمدة المظنة في الظن بزيادة أو النقصان الدال عليها عليه اللفاظ الموضوعة
 للزمان وفي المصدر بزيادة أو النقصان الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني
 بقدر يركب رجلا او رجل يركب فعل على هذا التقدير يكون كونه من باب المعنوية الظرف
 او الظرف المدة من المبتدأ المعبر عنها عند مدادها بعض الظرف فلا حاجة
 ذكر البعض هيئاتها اي من تلك الظرف ما اى ظرف فاعلم من الاضافة بحذف المضاف اليه
 من اللفظ وفيه التثنية فان عند نسيان العرب مع التثنية نحو رب بعد كان خيول من قبل وسيد
 الظرف المفعول من الاضافة غايات لا غاية للكلام كانت ما اضيفت اليه فلا حاجة
 حوز ما يركب ينهي بها الكلام وانما يثبت المضمون معنى الحرف الاضافة وشبهها بالمرود
 في الاضافة الى المضاف اليه واخذوا من النص القليل وبعد وما شبهها من الظرف
 المسمع فطعنوا من الاضافة في ذلك وفي ذلك وحلف فعدا ولا يقاس عليها ما بمعناها
 ويجوز في هذه الظرف على ذلك ان تعترض التثنية من المضاف اليه فيكون في السماع في شدة
 وكنت لجلال الكرام من الآراء الغرائب فلا فرق بين ما ارب من هذه الظرف في المظنة
 وبين ما يبنى منها واما بعضهم بل انما ارب لعدم تضمنها معنى الاضافة فنعني كذا فلا
 اى تدل على ان اللفظ الرغبي وهو الاول هو الحق واجرى مجراه اى جرى الظرف المظنوع من
 الاضافة لا يجوز ليس بغيره حذف المضاف اليه والبناء على القم وان لم يكن غير من الظرف
 بشبهه بالغايات لثلاثة الابهام الذي فيه كانها ولا يحد من المضاف اليه الا بعدا
 وليس نحو انهم هذا لا غير حاشي في يد ليس في لفظه استعماله في غيرها وكذا لا جرى في
 الظرف حسب تشبهها بغيره كقوله لا استعمال وحدهم بغيرها الاضافة في غيرها اي من الظرف
 المتيقن به لكان وقالوا لا حشر في ذلك لئلا يمان ولا يمان الى الجملية استهت كان في
 او فعليه في الاكثر او الاكثر الاستعمال في ذلك اما ترى حيث سهل على العافية في غير
 مضاف الى المفرد وهو سهل معقول ترى اما ترى مكان سهل طالما اخرجه من معنى كما

كالقهاب اطعوا انما يثبت على القم كالعنايات لا تعاليد الاضافة الى الجملية والمضاف الى
 الجملية الحظيفة مضاف الى المصدر الذي تضمنت الجملية فهو وان كانت في الظاهر مضافة الى
 الجملية مضافا اليها كالاضافة فتا بهما العنايات المدة في ما اضيفت اليه فيثبت على الصفة
 مثلها ومع الاضافة الى المعنوية يثبت به بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملية ولا شتر
 بقائه على بناءه لشدته الاضافة الى المعنوية اي من الظرف المبتدأ او انما يثبت
 كانت او كانت وما يثبت لانه في حيث وفي اذا كانت دما نية للمستقبل اي الزمان
 المستقبل وان كان داخل على الماضي وذلك لان لاصلة اسمها الهاء ان يكون لمنه من مئة
 المستقبل وهو يخرج من بينه في الوجود حذف في غير مفعول مفعول في المفعول واللفظ
 عليه استعمال الهاء في الاضافة هذا المعنى في اذا طالع الشمس وفي قوله اذا الشمس
 ولهذه الكثير في الكتاب العزيز اسمها المظنوع غلامه العريب بالامور الموقوفة وقد استعمل
 في الماضي كقوله في ربه حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساء بين الصديقين وحتى اذا
 جعلنا من اوتينا اية او معنى الشرط ورتب ضمنون جمله على اخرى تضمنت معنى الشرط
 فلهذا علة اخرى لسانها وان كان يكون معنى الشرط فيها اختلف اي جمله جعلت في اربها
 الفعل المناسب للفعل الشرط وجوز ان لا يبق على الوجه الغنوي المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل
 ان ولو قد يكون اذا الفاعلات محوثة من معنى الشرط بقا جاز لا يجوز فاجاز من قوله
 فقامت بالقوم والمذا الطيرة وان لا تشوبه فيلزم المبتدأ بعد ها فربا بين اذا هذه وان
 اذا الشرطية والوارد بدم المبتدأ عليه وفيه بعد ها فلا يزال فيما سبق من عدم وجوب
 الزرع بعدها بآب اصتا على شريطة التفسير يخرج من فاذا التسع حاصل اولها
 على حذف الخبر والعامل في اذا هذا معنى الفاعلات وهو عامل لا يفرق في الاستغنى عن الظرف
 بقوله من الاضافة عليه واما الفاء فهي للتبيين فان معاجلة التسع متبذرة من الخرج وقيل
 الى التبيين انما المظنوع من جهة المعنى اى خرجت فاجاز وحاصل المعنى خرجت فاجاز

زمان وفوق السبع كما ذهب اليه القديس في معتقده فكانت في قوله ان وفوق السبع او مكانه في قوله
غير لقائهما ان لا ينفصل به ولا لم يبق اذا نظرت بل يصير اسميت بل الفعل به محذوف في اي حال كان
وفوق السبع او مكانه انما هو السبع وقد يكون لجزء الزمان عن ان يكون اذا امر اليه او فعله او
البس و قد يفسر اسمها محذوف عن معنى الطلب المظن في نحو اذا يقم زيد اذا يقعد محذوف في
المراد منه وفيها اي ومن القرون المبينة اذا الكاينة لا حتى وفيها ما من في حيث او يكون
وضمها ومنع المحذوف في السبع فيكون في قوله فيكون اذا الاعتلاء اعانهم وفتح
المجمل بعدها البلدان الاسمية والفعلية مثل كان ذلك زيد في قوله فيجبها ليدركها
المصدر منها ان دافق فيها فكان استغها ما شرط او حال لكونها استغها او الشرط نحو
ان زيد واقف زيد كان ان و ان يخلص احسن وذلك ان زيد بمعنى كين وان الفاعل يعني
مضى الفاعل ومنها حتى الفاعل حتى يخرج اخرج ومنها ان كان للزمان استغها ما نحو حتى ان كان يوم
الذين والفوز بينهما ان ان كان محقق بالاسم والعظام والسبيل فلا يقال ان كان يوم ثيام زيد
وان كان ثيام الحاج بخلافه حتى ان كان محقق بينهما والمشهور في الصفة والفوز في ذلك كما هو
ايضا ومنها كيف الكاين الحال استغها ما او حال شيى وصفه في قوله بالمال صفة الشئ لا زمانا
الحال كما هو من القديس قال صاحب الفضل جاري مجرى الظروف ومعناه للتشويق من
الحال لفعل كين في اي حال هو ويسمى الشرط مع ما ضعف عند الجمع بكني نحو كين في
احسن محلى ان هبة يخلص احسن ومطلقا عند الكونيين نحو كين يخلص احسن في كل كان بعد
اسم فهو محلى في قوله بالجو في قوله ان كان معناه فعل مثل كين في قوله محلى في قوله
الحالية في حال حيث دلها او ما شيا وصفها او من الظروف المبينة من ومنه حرماني ويكون
نارة بمعنى اقل المدة اي اقل مدة زمان الفعل المتقدم عليها نحو ما رايته من ومنه يوم
اي اقل من عدم نفعة يوم الجمعة فيلعبها اي يلعب بعدها اي بعد من ومنه العز
الاسم المحذوف لا المتفق والمفترج حقيقة كالمثال المتقدم او كما نحو ما رايته من ومنه اليوم الذي

الذي ان صاحبنا فيها اي اقل مدة عدم نفعة هذا اليوم ان قادم لا يلا حظ من هذا ان
اسم واحد لا يحكم عليها باقل المدة انما يكون اسما واحدا لا شيى او شيىا متفقا للجمع اذا وضع في
المدة يكون في حكم المفعول حقيقة كالمثال المتقدم او كما نحو ما رايته من ومنه اليوم الذي
التي من المصروفين كونه من زمانا كان التعريف مضمونا لا تارة تارة في جعل الوقت المحرك
تقول مدة فعل لا تولى له وفي ما الزمان مدة الفعل المعلوم بالفتوة وتكون ان جميع المدة
فيكون الفعل بينهما اي من ومنه المصروف في الزمان الذي تصديقا في حاله في قوله في قوله
اي بعد السبعين جميع اجزاءه بحيث لا شيء من شئ نحو ما رايته من ومنه اي جميع اجزاءه
زمان عدم يديريه ان لا يدي ولا انفس في قوله المصدر نحو ما خرجت من ذهابك في الفعل
نحو ما خرجت من ذهابك ان او ان كان على هذه الصورة المستلزمة كانت في حقيقة في قوله
من ان ذهاب او ما خرجت من ان ذهاب في قوله لا يستلزم في قوله ما خرجت من زيد ساخر ولينكون
لذلك في قوله بعد ما ان من مضاف الى احد ههنا لا موزع على ما بعد ما عليها فكان التصدي
فيما خرجت من ذهابك اي من زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى في كل واحد من
ومنه اسمين مبتدأ وهما مرفعان لكونهما في تأويل لا صاندا لهما اتا بمعنى اقل المدة او جميع
المدة وجزء ما بعده اي جزئيا لا واحد منهما ما يقع بعده خلاف ان كانا جارا عنهما عند جمل الجمل
والمبتدأ ما بعده هو قوله عليه السلام ان يكون المبتدأ في مثل ذلك من ويان نكرة والمفعول المرفوع
وهذا ان يكون جارا واعلم انهما اذا كانا مبتدأ وجزءا لهما اسان صوحيا لا نظريان فلا يقع على
من الظروف المبينة الا ان يرد بظن فيهما او كما هو اساء الزمان لا تقابلها في قوله في قوله
ومنها اي ومن الظروف المبينة في قوله بالالف المصروفة ولان يقع الالف في قوله وسكون الكسرة
ولان يقع الالف وسكون الالف وسكون الكسرة ولان يقع الالف وسكون الكسرة في قوله
وضع المرفوع في قوله عليه السلام اي بعد من ومنه العز
يخوض عنه وبنها في قوله ان كان غالب عذرا لا يقال في قوله لا ينفصل عنه وحكما

والشعرون ومن ثم أي ومن أجل اختلاف كثرة الأفعال بصيغها باعتبار اختلاف أصنافها
فلا اختلاف أصنافها قبل في الأول أي ومن ذلك النقص والعلو باعتبار رضيها ثالث الاختلاف
بالأصناف إلى أن يصير بدية المصيصها فالأشياء ثلثين فيلزم ثلثها في التحفيف أو صيرت
الثلاثين ثلثين وفي الثاني أي المزدوج من العدد باعتبار حال الثالث ثلثه أو أربعة أضعاف بالأصناف
العدد في أي عدده ويكون في أي أحدها لا تكمل باعتبار وقوعه في الوحدة الثالثة أو الرابعة
طائفة والأول من جواز إرادة الوحدة والأقل من عاشئ الشعرون وذلك مستبعد في
دخولها في أصنافها إذ على الشرع جادى عشر أحد عشر بأصناف المركب الأول إلى المركب
الثاني أي واحد من أحد عشر مطلق بعشر وبعيد بآء على الاعتبار الثاني وهو باعتبار
بيان الحال خاصة لأن اعتبار الأول لا يجازي الشعرون كما عرفت وإن شئت فقل في هذا
هذا المعنى جادى عشر بخلاف الجزء الأخير من المركب الأول استغناء عنه بذكره في المركب
الثاني وهكذا العلو إلى الماسع شمع عشرون في جزء الأول من المركب الأول لأن شمع الشعرون
الوجب للآء وهو جزء الثاني أن البانيان لا يوجد موجب للآء فيهما وهو التركيب المذكور في
ذكر ما بعد بل بعد ما يخرج من بابها لا يكون الثاني وقد ذكر المذكور لأصله وادخل
لصريحه لأنه عطف وتوابعه المقتضى جودى المقتضى اسم كل ما فيه علامة الثانية لفظاً
أي لفظاً كانت تلك العلامة حقيقة كانت أو فائدة عن أي حكم كفى بذلك الحرف الرابع
في المعنى حكم الآء الثانية فلا يكثر الآء في ضمير الرابع من المقتضات السماعية ولو قلنا
أي مقدرة غير تلك اللفظ كما ذكرنا ودخلت في غيرها من المقتضات السماعية والذكر
بجلاء أي اسم مطلق مخالفة المقتضى أي لم يوجد فيه علامة الثانية لفظاً أو مقدراً
وعلامة أي علامة الثانية والآء لا يلفظ حال كونه مقصوداً كسب وجب أو مقدراً كحرف
وغيره وقد زاد بعضهم اليقين في إلهامه في ذلك أنها الثانية وليس كذلك في لغة الجوانك
يكون صغيراً موضعاً للمقتضى وهو الآء المقتضى حقيقة ولفظاً فلفظاً هو الآء واسمها

[illegible]

جواسمها ان منورها الا لا يغير بها الى بدو جأ واد لا يعمد فقلت اي ضمير وهو مستكن
 فيه الطول بالآء ان كثر لثانيته بناو على الجاء نحو الرجال جأءت وفعوله اي ضمير مفعول ايض
 الورد لكونها موصوفة بهذا النوع من الجمع والتشابة وما تشابه كونها في الوقت ان لم يكن من
 العطف كالعبرون وضمير الايام وما تشابه كونها في الوقت غير التام فقلت وفعوله اي ضمير
 مفعول بالآء الثانيته بناو الجاء وضمير فلان اي بالوقت ما في جميع الوقت نظر لان هذه النوع
 موصوفة لسا ما في جميع الذكر الغير المطلق الايام فقلت اصل المرة المذكورة كالرجال في حق
 جوي جوي الوقت في الحواشي العدد في مواضع النوع في الوقت موصوفة على غير العطف
 كالواصفين لجمع اسماء المائتين واسمها الهاء التامة للجمع على غير العطف او لا تامة لغيرها
 مفعول جوي جوي غير العطف السمي في الماخو اخو اي اخوه في هذا الصنف اذ قد مر
 فيكون موصوفة في الجمع لا لا يصدق التثنية الا على موصوفين مطلقين ومسلين ومسلين
 كما لا يصدق في الجمع في هذه التثنية في حالة النوع او لا يصدق ما قبلها
 اي موصوفين في الجمع في حالة النوع في صيغة الجمع ولا يمكن لكون التثنية
 وحققت في جميع العرف من الحركة والنون موصوفة في التثنية في صورة النوع وفي فخذ
 ما قبل الالف في حكم التثنية وفي النوع ليدل ذلك المصنف في قوله اذا لا يصدق في جميع المرات
 ولا يصدق في التثنية في النوع وعدم ذلك لكونها على ذلك لا يصدق في التثنية في النوع
 اصل من امور التثنية على شي من ان يقال هذه الامور التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 ولا يصدق في التثنية في النوع على ان موصوفين موصوفين في التثنية في النوع الواحد حال
 ذلك الشيء من جنس او من جنس موصوفين باعتبار دخول التثنية في جنس موصوفين لم يوضع
 التثنية فيها ولا يريد بطولها في التثنية في النوع الواحد في الجنس جميعا لا يستثنى من قوله جنس
 فقلت التثنية في التثنية في النوع في هذه المرات بالاسم الموصوفين في النوع في التثنية في النوع
 باعتبار الحيات فلا يصدق في قوله ويقال به العلم الحقيق بل يريد به العلم والحاصل على النوع

في التثنية

خلافا لبعضهم فان قلت هذا الشكل بالاهل يبين الالهيته والامر والامر والامر في التثنية
 باعتبار يمينيين مختلفين هاء الامر والامر في التثنية ان يجعل الاسم مستمدا باسم الالهيته
 النوع التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 فيكون معنى الاورين المستبين بالاسم في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 هذا التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 وليا ليدل بالاسم به يحصل مفعول بناو لهما في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 لكن الكلام في جواز التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 جواز في هذه الاعيان في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 على التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 بعد التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 يلقى التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 ان لا يكون في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 الموصوفين وهو ان اخوه الف موصوفين في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 الحركة في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 الاصل في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 من اربعة احراف ضاعدا من التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 وحققت في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 كان التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 حيث جأت في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 كحلي في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية

والمعنى انما هو ان كان اسم المفعول كان ههنا اصله في غير ما ذكره ولا منطبقا من اصلية
بداية ثبوت الهمزة في الاصلها كقولهم الفان وشهدوا بالحق لجدد العزاة والفتك
من قولنا انكسرت على امر على من بعض العرب بل ما اذا عثر وادان كانت الهمزة للثانيات اي فيظن
عن الف الثاني كقولهم فان اصلها كانت حره بالعين احد يمين الهمزة في الصورة والثانية للثانيات
نظير الثانية ههنا لورعها طرا بعد الف تارة فلو انضال حره وان لانه الهمزة حر
فيلزم من جنس الالف فيبقى ان لا يقع بين اليمين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من
من الية لظلمها ولهذا ثبوت الواو ههنا في مثل انكسرت واجره وندبته فيظن حره وان وحكي المر
عن المانعة في ليلها ياء حره وان والالف قبلها وادان لا يكون له الالف الاصلية الههنا ولا
الثانيات بان يكون للالفان كليا بطراس او منطبقا عن وادان وكذا وردت فان اصلها
كسادة وان في الوجهان المذكوران جازان احد ههنا ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في
الاولى منطبقا عن وادان ياء طراس بالاصل فقد اخبر عن اصلية نشأ بها ههنا فرائد في
نحوه فرائد في ثبوت الهمزة وادان في الهمزة في الصورة لانه ليس باصلية نشأ بها
حره فانظرت مثلها وادان في وجهه القوي فيدانه الالف من هذه العبارة انه لا يجوز ان يكون في
لادان بالهمزة او وادان بالواو لكن المشهور في الية فكان ينبغي ان يقول المفسر وادان
فوجهان في كلام العهد ليكون عن انساب الهمزة وندرها الى الاصل لا اشارة الى الوجهان
المذكورين في كاهر المناد من الالف لكن في الفاتك قد تعقبت كسب الفصل والمضارع والالف
ما وجدنا فيها اثر احكامها اشتراكه غير ما وقع في شرح الرضوي من انشد ثقل الجبل من
اصلية تارة وهذا اتم من ان يكون هذا الاصل وادان وكذا في قوله في قوله التثنية
للاختلاف في الاصل فادان في قوله لغيرها ما قام الثوبين يوجب تمام الكلام في نقصانها
والاختلاف فيجب الاصل فادان في قوله لغيرها ما قام الثوبين يوجب تمام الكلام في نقصانها
ان لا يحدث من اخر المثنى كغيره وان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جاز

جواز انما لها في القياس انما في وجهه فيها انها ان كل واحد من الخصيان واليان
اشتمل على الصلابة بالآخر بحيث لا يمكن الاشتغال بهما بدو خاصا بينهما لغيره وذلك في الثانية
لا يقع حشوة فيقول حصي والي مستعملين وهما الثانيان في خصية واليزوان كانت انما اسمها لانيها
ولما كان حدث الزون في صفة مستمرة اي في بياض الفعل المضارع المطيد لا يستعمل بخلاف ذلك
فاما الثانيان في ليس لها في صفة بل وقع على خلاف القياس في مادة محصورة فلهذا ان في
بالفعل الى المجرع ما دل على اسم دل على جلبة احد مقصورة اي يعلق بها الخذف
من ذلك الاسم بحروف معزولة اي بحروف هي تارة والعزلة التي هي الالف اسم القال على واحد في
من تلك الاحوال كون تلك الحروف متباعدة ينبغي ان يجب الصورة اما في ياء او نقصان احد
في المكان والتكثير في حذو او حكا في الجارية في قوله بحروف معزولة انما متعلقة بطراس مقصورة
او بطراس في حذو سبيل التانج في قوله بقية طرف مستقر حال من الحروف وداخل
بقية واجمع السلام لان الوارد في قوله اسم من ثمانية وكذا الالف والثانية في الكلمة
ههنا في يادان الى صيغة اخرى في قوله وادان على احد جنس يشتمل المجمع واسماء الاجناس
كلمة في قوله انما دل على ما وضعا فقد دل عليها استعمالا واسماء المجمع كسطر ونفس
وبعض اسماء العدد من التثنية الى العشرة في قوله مقصورة بحروف معزولة خرجت اسماء الاجناس
عند الصدد بها نفس الجنس لا افراده في قوله بحروف معزولة خرجت اسماء المجمع والعدد في قوله
فالعارف بين يدي واحد الثاني ونحو ذلك مما هو اسم جمع ليس يوجب على الاصح بل الاول اسم جمع
والثاني اسم جمع بل ما عدل على انها حاد وان من هذا المجمع والفرق بينهما ان اسم الجمع
يطلق على الواحد لا يكون وصفا بخلاف اسم الجمع فان الكلام لا يقع على الكل والكلين وهو
فقد ان لا يجب الاستعمال لا يجب الوضع على انه لا يفوقه في الكلام كون الكل في الكلام
كون الكل في الكلام في الكلام كون الكل اسم جمع ايها وانما قال على الاصح وهو طول سببه
لان الاختصاص في جميع الاسماء المجمع التي لها احد من تركيبها كماله في تركيب جميع وقال

الحج

القول هكذا اسم الأجناس كمرغلة وفل وفل وفل وأما اسم الجنس أومع كواحد من لفظة
الرجل فمفرد مجمع بالألف لا يجوز ذلك مما هي والواحد فيه تحريك بالصوره جمع اصدف
الحق عليه فان النسب المأخوذ فيه اعمه وان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فبعض ذلك
إذا كان مفردا فمفردا وإذا كان جماعيا فسددها إلى الجمع فبحسب مجمع ومكسر الصريح أي
الجمع الصريح وان يكون للمذكور فذاته يكون لثمة فالجاء الذكر ما في آخره أي آخر مفردة ما في
مضموم ما مثله في حالة التثنية أو ما في مذكورة ما مثله في حالة النصب الجوزون موصوف كمر
والثنية على سبيل من الخلق مطلقا للعاد رخصه الفقه ثقل الواو والفقه ليدل ذلك
القياس أو بالأحرى فظا أومع الذي على أن سمي مع مفردة الواحد من حيث الوحدانية ولم
يقل من جنس الكفاء بما ذكره في التثنية بل اسم التثنية لأن وجب ثبوت أصل الفعل في
عليه ولا كونه الواحد بل ثبوت أصل الفعل أما أن يكون محققا أو على سبيل الزن كما بين
ثلاثه فإن من المعارف علمه البدار فإن كان آخره أي آخر مفردة بأ مطلقا كأ
أو مفردة كفاض إليها كسوف حذف أي الياء أو مثل قاصون جمع ثم فإن أصلها ضيف
نقل فتمت الياء إلى ما قبلها بعد سلب حكمه ما قبلها طلبا للفتحة وحذف الياء لأن الفاء
التأكيدي وعلى هذا القياس حال في النصب الجزم مثل ما ضيف حذف الياء لأن نقل
اجتماع الكسرين والياء لأن سقطت لأن الفاء لأن الكسرين وإن كان آخره أي آخر الاسم
الذي يريد جمع فمضمر أو الفاء مضمومة لأن حذف لأن الفاء لأن الكسرين وإن بعد
الحذف فإلها أي حرف كان قبل الألف على ما كان عليه وإن حاله وإن ليدل لأن الفقه
على لأن نقل مطلقا لأن حالة التثنية وإن مطلقا في حالة النصب الجزم فإن أصلها
مطلقا لأن فمطلقا لأن الياء لأن الفاء لأن الكسرين وإن حاله وإن ليدل لأن الفقه
لأن الفاء لأن الكسرين وإن حاله وإن ليدل لأن الفقه
أن كان ذلك الاسم اسماء أي اسمها مضاف غير معنى وإن فمضمومة لأن كمر وإن كمر

[illegible]

[illegible]

انما كان فاس من غير هذه القياس مع اليقوت فاعلم ان هذا قد رجع عن فعله كذا
مع علامه والى الصحيح من ان كان كسليه او غير ذلك ان دفع شمع الزئبق ان الظاهر فاما
اي جوا السلامه لعل الخ من غير نظر الى الفاعل والكفو فيصلي ان لها ما عدا ذلك المذكور
ان الامور والى الصحيح من كونه يطل على ما في الشره الى المالك فانه لا يرد في شعر احد
للخير ويجوز ان لا اخذ قوله تعالى ثلثه ثوبه مع وجود احواله المصدر اسم الحدث
يعني الحدث يعني ثوبا بغيره سواء صدر عنه الضرب للمثول او صدر كالطول والفضول
على الفعل والمراد به ان يطلع على الفعل ان يقع بعد اشتغال الفعل منه تأكيد الراجح ان لا يرد
او عليه مع طلب جوا جله وحله مثل الطارديه والاعماله مثل ويلا لرد في الله
ثم ان يثبت الفعل منه لا يكون مصدر وان كان الاحتمال معقول مطلقا وهو المصدر من
الثلاث الجزر سبع اى ساقى ويرتقى عدده الى اثنين وثلاثين كماله في كتب الترمذي في
على الثلاث الجزر يعني الثلاث المزيديه والى الباقي الجزر والمزيديه في فاس اى فاسي في الفاعل
كل ما كان ماضيه على فعل قصده على اتصال وكل ما كان ماضيه على استقلال قصده على استعاضا
استعمال مثل اخرج اخرا جوا استخرج استخرج الى الفاعل في ذلك فاعلم انه عند الضرب ويصل الى
المصدر بالقطع عن فعل المشتق منه كالقوله ما ياتي في معنى ضربت يد عمر الاسر حال كون عمر
اى عمر من مستبدا كان او ادا لا يخرج في الجموع عمره ولا عدا الا وان ذلك العمل المناسبه الاثنا
بها لا بالشارب التثنيه فلهذا لا يشق عليه الزمان كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا
مطلقا فيعمل على المصدر على ما يقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا نه اذا كان مفعولا
مطلقا فيجب حركه لا يقطع مفعوله اى عمل المصدر عليه لكن في تقدير الفعل مع ان وشي معا
في حق ان لا يخدم عليه فلا ياتي في جموع الضرب بل لا يخدم اى مفعوله غيرا ويكون الفاعل
مفعولا لا يستعمل فاعلا لا يواظب فيه لا حتمه التثنيه والجموع فاس على الواحد في جموع
التثنيه والجموع ونظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنيه الفعل ومجردها معنى عطفه الى الفاعل

[illegible]

لأنه لا يماثل اسم يذكر لفظاً ما دل على هذا التعقيب بمعنى الحدوث بمعنى الحدوث بخلاف وجوده
لأنه يماثل اسم يعقب بالآخرة الثالثة قال المعنى في قوله ثم ما دل على الشيء من فعل يدل على الحدوث
وقوله من اسم الفعل الصفة المشبهة ويؤيد ذلك قوله من ثم ما يخرج منه ما دل على الصفة المشبهة
لأن الجمع ليس من ثم ما يدل على معنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لأن وضعها على أن يدل على معنى
ثابت والظاهر أن اسم التعقيب داخل في الجمع الذي حكم عليه بأنه ليس من ثم ما به والحق أن ذلك لأن اللفظ
من قوله من الشيء ثم ما به أن يكون موضوعاً لثبوت ثم ما به تمام المعنى الوضوح ولم يوافق
زيادة نقصان فلو علم أن الأصل الفعل معنى أن كان زيادة في موضع الاسم لا يصح على هذا
الاسم أنه موضوع لثبوت ثم ما به الفعل على أن ثم ما به الفعل مع زيادة في فعل لثبوت ثم ما به خرج أم
التفصيل لأنه موضوع لثبوت ثم ما به الفعل مع الزيادة على أصل الفعل وحال كقول الشاعر جاءني العاصم
واستدلوا بخرج اسم التعقيب المؤخر بمعنى الحدوث كما أخرجهما استدلوا بخرج الصفة المشبهة
اللفظاً منهم أن الاشتغال من ثم ما به شامل لاسم التعقيب ولو يتصور أن الاشتغال مضمون
من الوضع كما دل على اسم التعقيب موضوع على أن ثم ما به بل ارجع الزيادة في حد ذاته أن صيغة
المبالغة على هذا التعقيب يخرج من التزهيد كما يدل على ذلك ذلك ويدل عليه حصصه مع
اسم الفاعل فيما حصل وجعل الحكم مع المبالغة مثل أحكام اسم الفاعل في قوله فأمره أن يفرقه
وامعاً أن صيغة اسم الفاعل من الثلاث الجز على كل صيغة بما لا يماثلها ولا كل ما
اشتهى من مصادر الثلاث لأن ثم ما به على هذه الصيغة فعل ليس باسم على لاهو صيغة وثنية
أو انقلب التعقيب أو صيغة المبالغة فيكون واحداً ومفروقاً وصيغة اسم الفاعل من
ثلاثة الثلاث على أن يثبوت على ومن فوه ثلاثاً من يذا فيه من باعياً أو مجزئاً أو من يذ فيه
على صيغة المضارع المعلى بهم أو مع ضم مقدر موضوع على موضع حرف المضارعة سواء
كان حرف المضارعة مضمناً أو لا ومع كسوة ما قبل الآخر وان لم يكن يماثل الآخر المضارع كسوة
كما في الفعل فاعل في شغل غير دخل في موضع المم موضوع حرف المضارعة الضمير في موضع



سواء وضع الفعل الفاعل أو المفعول في موضعين أو في موضع واحد على العنصر في ذلك الفعل
 المفعول موصوفين من غير أن يكون عليه الفعل لفظا وصيغة من الثلاث الجزئية من ذلك المفعول في غير الثلاث
 الجزئية على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كقوله الفاعل كسخر بفتح الراء وانه أوشا
 وحاله في العمل أي عمل النسب لا اشتراط أو اشتراط عمل واحد الزمانين والأعما على صاحبها
 أو ما كانو اسم الفاعل أي مثل شأنا في حاله وإن كان معربا باللام يعمل معنى الماضي فهو بفتح فاعله
 مقام الفاعل لأن كان هناك مفعول آخر يفتح على نصبه غير مدح على مدورها الآن أو عند
 الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث أنها يفتح ويحذف ويذكر في ما اشتق من فعل لأنهم اعوان
 الفاعل واسم المفعول المشبهة لأن إلى ما قام به على معنى القبول لا بمعنى المحدث أو من يؤخر
 وذهاب ما اشتق من فعل لأن لم يبق معه بغير المحدث فقام اسم فاعل لا صفة مشبهة والآن اسم
 من أن يكون لأن ابتداء أو عند الاشتغال كرم مشق من ربح بكسر الميم بعد نقله إلى ربح فاعله
 فلا يقال ربح من ربح فاعله الحاء إلى صار الربح طبعه كرم بفتح الصاد الكوم طبعه ربح والموا
 يكون بمعنى القبول لا يكون ذلك بحال الوضوح يخرج عن ربحه ما هو طالع لا فاعله ربح أصل الربح
 المحدث عن ربحها القبول بحال استعمال وصيغتها الصيغة المشبهة مع اختلاف أفعالها
 مما ألفه لصيغة اسم الفاعل أو لصيغة الفاعل التي هي بفتح الراء اسم الفاعل من الثلاث الجزئية
 صيغة من صيغها على هذا الوزن فاعله على حسب السماع أي كائنه على ذكره بفتح لا يماريه
 منصوب على أن رجال من المستكن في هذا الفاعل أو صفة لصدره على أي حاله كائنه على ذكره بالهم
 وحقق مما ألفها الصيغة اسم الفاعل بالبيان مع أنها على هذا الصيغة اسم المفعول أي بفتح الراء فاعله
 لها باسم الفاعل كونه مشبهة به ولكون عاملا لها بها أي بفتح الراء كس وصحب شديد فعل
 عمل فعلها مطلقا أي من اشتراط زمان لكونها بمعنى القبول فلا معنى لاشتراط زمانها اشتراط الاء
 فتدبر فيها الآن الاشتراط على الوصول لا يثنى فيها لأن اللام الداخلة عليها ليست بوصول بل بالاء
 وتقسيم ما يراها إلى جعلها فاعلا فاعله بفتح الراء حكم على حكم على اسم مستكن لا تدبر على حكمه

الصفة

ويجوز عند ذلك يكون الصفة مطلقا باللام أو مجزئة عنها وعلى كل من القدرين موصولها أفعالها فاعل
 مثلها باللام أو مجزئة عنها أي من اللام والأصناف في الأقسام ستة حاصلين من صيغ الثلاثين في الثلاث
 والمجوز أي موصول الصفة المشبهة في كل واحد منها أي من هذه الأقسام الستة موصوفين ثمانية وصيغ
 ثمانية ومجوز أخرى فاعله من أصناف الأقسام ثمانية موصوفين ثمانية حاصلين من صيغ الثلاثين
 الثلاثة التي للمجوز من حيث الأعراب في الأقسام الحاصلين قبل أن يفتح في العمل على الفاعل أي
 فاعله في الصفة والصفة على التشبيه أي تشبيه موصول الصفة بالمفعول في العمل المندرج على القبول
 أي جعل موصول الصفة يثنى في العمل التثنية هذا عند المصنفين وقال الكوفيون بل هو على التثنية
 في الجمع لأنه يفتح ويحذف ويذكر في ما اشتق من فعل وهو على التثنية في الجمع وقال الله تعالى
 اعلم الله مقامه ورتبه الله درجته والاول الفصل والمجزة الموصولة بالأصناف أو أصنافه
 الصفة البسيطة فاعله أي فصل هذه الأقسام في صنفين أو ثلاثة جزئيات خاص وجهه تبيين
 الصفة وفتح وجهها فاعله أو ضمير على التشبيه بالمفعول فيكون ثلثين وفتح وجهها بالأصناف
 هذا التثنية فاعله أي ثلثين أو ثلثين من الأقسام المذكورة المصورة وفتح وجهه وكذا هو الوجه الأول
 باعتبار اختلاف موصول الصفة وفتحها وفتحها على أي مثل هذه التثنية كذا مثل ثلثين حسن
 فالوجه المذكور وحسن وجهه عطف على حسن الوجه أي هو الوجه بالوجه المذكور أو ثلثين حسن
 وجهه بالرجوع إلى اللام على الصفة وفتح وجهها فاعله أو ضمير على التشبيه بالمفعول أو وجهه بالاء
 وانما غير الأسلوب يترك الماطن إشارة إلى أنه يقع في ضم آخر من الصفة المشبهة لأن الأقسام
 السبعة كانت الصفة المجزئة على من اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه والوجه
 الثلثة الحسن وجهه بفتح الراء بفتح الراء وانما ذلكم الصفة الكائنه باللام فاعله تقسيم المصنف
 على الصفة المجزئة لأن مفهوم الأول وجوده في الثاني عدى وعكس التثنية فاعله
 لأن الأقسام الصفة المجزئة اشترطت فيهما واحد منها مختلف في وجهه والأقسام السبعة
 أقسام ذات اللام فان قسمين منها صنع كالمثلثان منها أي من تلك الأقسام من صنع

احدها ان يكون الصفه باللام مصاندة الى معمولها المضاف الى الموصوف واسطة او غير
 واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجهه علامه لعدم افادة الاضافة فحقه لان الحقة في الصفه
 المشبهة اما بحدوث الثوب او التوكيد وجهه بالاضافة او بحدوث جنس الموصوف من فاعل
 او تمامه اذ عين الفاعل واسناره في الصفه مثل الحسن الوجه الحسن الوجه العلامه لو كان
 معاد لا خفة فيه بواجدها ثانيا بها ان يكون الصفه باللام مصاندة الى معمولها الموصوف واللام
 مثل الحسن وجهه علامه لان اضافة الحسن الى وجهه انما كانت لتقيد بحدوث الصفه
 في الصفه لكنهم لم يحرروها لان اضافة العرف الى التوكيد وان كانت لفظة مقيدة للتقيد فكما
 في الصورة يشبه عكس المعهود من الاضافة واحتلت في صورة كانت الصفه فيها موصوفة عن
 اللام مصاندة الى معمولها المضاف الى الموصوف مثل حسن وجهه شبيهه ويرجع البصري الى قوله
 على وجهه موصوفة التوكيد في قوله بلا في في الصفه وجهه الاستعجال انهم انما
 ارتكبو الاضافة لقصدهم في التوكيد ولا يترتب على عطفها مع امكانه وهو
 حذف الضمير مع الاستعانة عند الاستق في الصفه والذات جازها بلا في النظر الى حصول
 شيق من التقيد في الجلة وهو حذف التوكيد والواجب من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت
 منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر فيما كان فيه ضمير واحد منها الى من تلك الاربعة
 اتمام الصفه وهي سبعة اشياء الحسن الوجه ينصب للمعول والحسن الوجه يحذف وحسن الوجه
 ينصب وحسن الوجه يحذف والحسن وجهه يحذف واما المعول مثل الحسن وجهه وحسن
 وجهه يرتفع فيها وانما والجميع تسعة احسن لان الضمير فيه يقدر المعالج من غير
 زيادة ولا نقصان بما كان فيه ضمير ان منها احدى اقسام الصفه والآخر المعول مثل حسن
 وجهه والحسن وجهه ينصب فيها فهو ضمير حسن لا شئنا له على الضمير المعالج اليه من
 لا شئنا له على ضميرنا قد علم المعالج وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اشياء الحسن الوجه
 وحسن الوجه وحسن وجهه والحسن وجهه يرتفع فيها ليعلم الرباط بالموصوف فاعلموا

ولما كان وجود الضمير غير ظاهرة في الصفه مثل ظهوره في المعول حتى الى عدة يظهر بها وجوده
 وعدمه يقال وحتى ينفذ معمول الصفه بها فلا ضمير فيها اى الصفه لان معمولها فاعل
 لها فلو كان فيها ضمير يلزم حذف الفاعل في اى تلك الصفه كالفعل فكان الفعل لا يفي ولا يفي بضم
 فاعله الظاهر وجهه كذلك تلك الصفه لا يفي ولا يفي بضمير معمولها وجوده الا او كان له مع
 معمول الصفه بها بل ينصب له نحو ضميرها ضمير الموصوف يكون فاعله انما هو انت بانها في الصفه
 فتقول عند حسن وجهه او حسن وجهه وتنفذ الى الصفه اذ كان الموصوف ضميرها مثل ان
 حسنا وجهه وحسنا وجهه ويحذف اليه الصفه اذ كان الموصوف جمعا مثل ان يكون حسنا
 وجهه وحسن وجهه واسماء الفاعل والمفعول على المنع بالان اى اسم الفاعل الضمير المضاف
 الى المفعول واحد فاذ انبنى اسم المفعول من انبنى ذلك المفعول مقام الفاعل في غير مفعول
 مفعول مثل الصفه المشبهة في ذلك اى ما ذكر من الاقسام الثمانية عشر في بيان الفاعل
 ومفعولها لم يستمر على وجهه انما وجهه ان اليها تقول ان يدانم الاب ومفعولها الاب
 يرتفع الاب وينصب وجهه واذ كانا مفعولين لا يجر اضافة منهما اليهما ولا نصبهما التلازم
 الانبساط بالمفعول فاذ قلنا ان يجر اضافة ويزيد مفعولها ولم يعلم ان اضافة المثال الى
 مفعول القادر با فاعله انصب بشيها بالمفعول والمثال الثاني ان مفعول كان المعطى او مفعول
 اقل اليه مقام الفاعل وينصب بشيها بالمفعول والمفعول الثاني عند ذلك مثل الصفه
 المشبهة بالندب تقول ان يد يجر يجر الى الاب مفعولها ومفعولها ومفعولها اسم التفضيل
 ما اشق اى اسم اشق من مفعول فعل اى من حدث لموصوف فاعله الفعل او وقع عليه
 والشم المقصود بشي اسم التفضيل اعني ما حبا للفاعل وما حبا للمفعول بزيادة على غيره
 في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف للموصوف اى لذات الصفه تلك الزيادة
 او ظرف مستقر اى لموصوف مثل ان يجر بزيادة في قوله ما اشق من مثل ما دل الجميع
 وقوله لموصوف يخرج اسم الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات وجهه

الضمير
 في قوله

ولا اجهام في ذلك الا ما قد بينا في غيره على غير وجه اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ومن
 التفضيل من جهة صفة الفعل كقولهم في الوقت وان كان بحال الاصل فيدخل فيه غير ذلك
 لكنهما في الاصل اخيرا مشعرا لخصنا بالحد في كونهما الاستعمال في ذلك على الاصل وشعر
 انه ينبغي ان اسم التفضيل من حيث ثلاث لا ياتي في غير ذلك من غير ان يكون بناء الفعل ونفعه منه
 او البناء من الزمان والاشارة الى ان يفرغ من المحافظة على تمام حوزته مستعدا لانه هذه الصفة
 لا تخرج الزيادة على تلك الحروف مع اسقاط بعضها يلزم الالباس فانه لا يعلم انه مشتق
 من الزمان او الثلاثة الخ والزيادة في هذه الحروف الثلاثة عمل ان يكون تمام حرف
 ثلاثة بحرف واحد من حروف الزمان في كل احوال ويكون من حروف الزمان في زمانا من احوال
 او من زوايا او من جانيها فلا يبين ما هو المشتق منه فلا يعاقب المعنى ليس يكون اي من
 ثلاث بحرف واحد وليس يكون ولا غير طاهري لان منها اشتق الفعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كما
 داور في الاشتق اسم التفضيل اي منهما الالباس لم يعلم ان الموارد في حروف وعواريد
 الحروف والاعور هذه التعليل انما ينبغي ان يكون ان الفعل الصفة مقدم بتمامه على الفعل التفضيل
 وهو كذلك لان ما يدل على جوده مطلق الصفة غير مقدم بالطبع على ما يدل على زيادته على
 الاخرى في الصفة والاولى موافقة اللفظ الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
 اشتق من ثلاث بحرف واحد ليس يكون ولا عيبه هو الفضل فان تصدق به اي غير الثلاثة الخ
 بان يراد ان يدل على ان كل واحد زيادة فيه على غيره فوصل اليه الى غير الثلاثة الخ بانه قد
 مثل هو اشتق من استراجا مثلا لثلاث الزيادة فيه وبإضافة امثال للثلاث وهي مثلا مثل
 وحيث نبدأ اليها لظاهره لا يرد في احوال وبلد لكن يرد ان تضع على هذه التقدیر اسما
 طامع على معنى التفضيل فانه لا يرد في الجهل والبلادة والمثل كقولهم حكيم امثله وده في غير
 من ان يثبت في الجواب بان المراد بالمعنى ما يدل على ان الزيادة في الظاهر كما حكى عن ابن
 مقبل من ثلث حروف وعظام وحروف على صفة وهو في غير طريقه فثبت من ذلك نقلا

الفضل

نقال لا عيب بها فليس ولا اصل وبطلان ذلك ليلته اخوه بطلا وبطلان ذلك اصح فقال يا ايها انت انا
 فن انا فغير متاينين من غير ان يهبط فانه يهبط في اجاز اشتقاق الحق من حق لا يكون بهذا القدر
 فيساوي ان يكون اشتقاق احوال وبلدان يكون انما وجهه وبلاوة ظاهرة على سبيل الشذوذ
 ولا يقول بذلك عالما والاشارة الى ان معاذ الحق من ثبيل الملاحضة فانه ينبغي ان يقال من الاول
 والغير بالظاهرة فان الباطن ينبغي منها الفعل التفضيل في ثلاثان بالذات وان كان من ذلك
 وفيما سار في الالباس في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما
 فيساوي بالكتابة الالباس في التصور على الاشتق وقد جاء الفعل على خلاف الالباس في
 مواضع ثلثة في غير ذلك من مواضع على اشتق من مواضع في مواضع على هذا القدر
 اشتق واخر واحد ويشتق اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي اسمها الالباس
 او من اول اللام على سبيل الانفعال الحقيق فلا بد من واحد منها لان وضع التفضيل الشير
 على غيره فلا بد فيه من ذكر الفعل الذي هو المتفضل عليه وذكر مع من والا كما نلاحظ هو انما
 مع اللام في حكم المذكور لظاهره لا في اشار باللام الى معان المتفضل عليه وذكر في
 لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد تلك حروف الا افضل اي الشخص الذي قلنا
 انه افضل من زيد فليط هذا لا يكون اللام في افضل التفضيل الا العهد فيجب ان ليسهل انما
 مصان في زيد افضل الناس او من غير زيد افضل من غيره او مع اللام في زيد افضل
 فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها في زيد افضل من غيره الا يكون ذكر اللام او من غير او انما
 في ليد شريك بالاكفر منهم حتى وانما العزة للثلاث فليط من غير انما فليط في التفضيل
 او يست من بينهم بالاكفر حتى ولا يجوز خلو من الكل اي في لفظة الذين في زيد افضل
 الا ان يعلم المتفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثل ان الحمد لله هو الصالح اليه
 او اكبر لا شيء وانما مع مجوده اي الكون كل شيء فانه اضعف اي اسم التفضيل في معان
 لهما فليط في كل واحد فيزيد في زيادة واحدة او احدى من مواضع المقصود به على من

التي هي على ما اضيف اسم التفضيل اليها باعتبار حقيقة من بعضهم والاولى من تفضيل الشيء على نفسه
 وانما كان هذا استعمالا لكون وضع الفعل التفضيل التفضيل على غيره نالا لذكر المفضل
 فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعصا منتهى بالاختلاف بينهم بحسب مفهوم اللفظ
 وان كان حالها عنهم بحسب الارادة لانه الموصوف من استعمال هذا التفضيل بوصفهم على ما ذكره
 في هذا المقوم العام مثل: زيد افضل الناس اي شاركت في هذا النوع فلا يكون بهذا المعنى في ذلك
 يوسف احسن اخوة بلزوجه عنهم اي من الاخوة باصانهم اليه الثاني ان نفصلا زيادة مطلقا
 اي ثلث متباعد زيادة موصوفة مطلقا فهو بعيدة بان تكون على المضاف اليه وحده وبصان اسم
 التفضيل اليها اضيف اليه التوضيح اي الموضع اسم التفضيل وتخصيصه بحاصات سائر الصفات
 نحو صانع مصوغ وحسن العزم مما لا تفضل فيه فلا يشترط ان يكون بعض المضاف اليه فيكون بهذا
 المعنى ان يضيف اليه جاعله داخل فيهم فيقولك نبي الله عليه وآله وسلم افضل مني
 اي افضل الناس مني بالي فريش وان يضيف اليه جاعله من جنس ليس له خلا فيهم كقولك يوسف
 احسن اخوتي فان يوسف لا يدخل في جملة اخوته وان يضيف اليه جاعله بعيدة عن خلاف اعلم
 بهذا ما اعلم مما سواه وهو مختلف ببطلانها مشاهدا او مستكبر ونحوه في النوع الاول
 اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الا فرادى اسم
 التفضيل وان كانت موصوفة متعدي او مجرما وكان المضاف كونه كان موصوفه متعديا نحو زيد
 اولاد زيد او اولاد زيد او الهنالك او الهنالك افضل الناس وهذا الاثر يشاهد في افضل
 من الذي ليس فيه الا الزيادة والتذكير كونه المفضل عليه من كون المضاف اي طائفة
 اسم التفضيل افراد او تفضيل وجمعا وكونا او ثانيا لكون هو اسم التفضيل صفة له فيكون
 افضل الناس والذين يرون اولادهم اولاد افضل الناس وهذا من تفضيلها من والها
 تفضيلها من ثانيا لكونها اولادهم لكونهم من تفضيلها من ثانيا لكونها من تفضيلها من ثانيا
 المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقا والقسم للفرق باللام منه فلا بد من المضاف

اي مطابق اسم التفضيل لموصوفه افراد او تفضيل وجمعا وكونا او ثانيا لكون هو اسم التفضيل صفة له فيكون
 عدم اللام وهو ما يجبر من التفضيل لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل
 الذي استعمل من موصوفه كذا لغير المفضل المذكور لكونهم لكونه التفضيل لكونه التفضيل والناحية المختصة
 بالآخر ما هو حكم الوسط باعتبار ما يجبر من التفضيل لكونه التفضيل لكونه التفضيل والناحية المختصة
 تمام الكل ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر النوع بل في الاستثناء وانما خص المظهر لا في العمل
 في الضمير لا شرط لان العمل في الضمير ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى اشارة العامل وانما
 خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او ضميرا بل ان وجد بعده ما يهمل
 فاضل الى العمل الفعل الناصب له قال تعالى هو اعدل من يضل عن سبيل اى اعدل من يضل عن سبيل واحد يعلم
 من يضل واما الطرف والمال في التقييد فيعمل فيها اي لا شرط لانه الطرف والمال بكيفية ارجح من العمل
 في من يضل من ذلك اليوم واكد التقييد بنصب ما يجبر من معنى الفعل اي على طرفه واما انما يعمل
 النوع بالعامية لان هذا العمل بالاصالة هو العمل الفعل وهو يعمل على الفعل لا في العمل بل في العمل
 بمصانه في الزيادة ليعمل على ولا تملك ان كان فيها هو الاصل فيه وهو استعماله من لا يلقى ولا يجزى
 بعد سببه عن اسم الفاعل فلا يعمل لما به اي الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفات
 هو اللفظ بشيوعه معنوا عليه بان يقع نقلا له او افعالا او حالا وهو في اللفظ صفة لمسيب شدة
 بين ذلك الشيء وبين غيره معنوا ذلك السبب باعتبار الاقل اي باعتبار تفضيله بذلك الشيء
 اعبروا ولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي يتوهم ان يكون ذلك الاقل فيكون
 الاقل مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه متفيا حتى بعد جرحه لكان او حاله من اسمه او صفة له
 ملاحظ اي تفضيل متفيا مثل ما رايه رجلا احسن في عينه الكل من غيره زيد فوجه هو الشيء
 الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكل مسبب شدة بين عين الرجل وبين عين زيد معنوا
 باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد واما انما اشترط ان يكون اللفظ ثانيا للشيء
 في المعنى لمسيب ليعمل لمظهر ثلث ذلك صاحب حتى يسو عليه كالصفة المشبهة لا يخطأ

وإذا ما من زيد اسم الفاعل فاعله زيد جعل في مظهره سوا كان من مظهرات الموصوف أو لم يكن مثل
 زيد صار يجرى وإذا اشتقنا ان يكون ذلك المسبب مشتقا من مفعلا عليه من وجه
 آخر بعد اتحادها بالذات يخرج عشر مثل ذلك ما رايت رجلا حسن كل عين من زيد فأنما
 مظهران بالذات بخلاف الكل المظهر مطلقا المفيد ثارة بهذا ثارة في ذاته واحد بالذات مختلف
 بالأخبار لثلاثه على ما هو الأصل في اسم التفضيل وهو التباين بين الذات بين المفضل والمفضل
 عليه ليسهل إخراجهم عن المعنى التفضيلي بالتي كما سنبين في غير هذا الاشتراط ان يكون اسم
 التفضيل متبعا لذكره متبعا يكون بين الفعل ويعمل على فعله وإنما ثلث أنه عند كونه متبعا
 بين الفعل لأنه أحسن من هذا المثال بمعنى حسن وكل فعل في المواد الآخر بمعنى فعل وهذه
 على معنى أحدها ان يكون أحسن مثلا بعد التقي بمعنى حسن لأنه إذا استوفى التقي على اسم التفضيل
 بوجه التقي المنيه الذي هو الزيادة فيضيد أنه ليس حسن كل عين رجل رائد على كل عين زيد
 يعني أصل حسن كل عين رجل معينا إلى كل عين زيد أما بان يساويه أو بان يكون دونه والمساواة
 بأياها مقام الملح فيه فيخرج المعنى إلى أنه حسن في عين كل واحد الكل دون حسنة في عين زيد
 فيكون أحسن مع التقي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل أحسن قبل شرط التقي عليه مجردا عن الزيادة
 عرفا لأنه في الزيادة لا يلزم الملح بنق أصل الحسن دون وجه التقي إلى حسن رجل معينا إلى حسن
 زيد أما الملح بالمساواة أو بكونه دونه والظاير بكونه دونه لا يناسب المقام فخرج المعنى إلى أنها
 رجلا حسن في عين الكل حسنة في عين زيد في الزيادة بطريق الأولى انشاء المقام
 ولا يبعد ان يقصد بنق المساواة في الزيادة أيضا لأن في الزيادة على شئ ما يساويه من زيد
 فيصح ان يقصد به عرفا بنق المساواة في الزيادة أيضا لأن في الزيادة على شئ ما يساويه من
 زيدا فيصح ان يقصد به عرفا بنق المساواة مظهرة في عين الزيادة بنق الزيادة أيضا فيحصل
 من جميع ذلك ان حسن كل عين رجل دون حسن كل عين زيد وذلك حال التلخيص فان
 تلك لو كان دولا الزيادة التفضيلية بالتي بطريق جواز اسم التفضيل في الظاهر بنق ان يكون

ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا مفضل ابوه من زيد جاز التحايل في المثال المذكور فأنما في عين
 المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والأصل في اسم التفضيل ان يكون
 المفضل والمفضل عليه غير مختلفين بالذات في صورة الاتحاد وسمعت المعنى التفضيلي فأنما زال بال
 زال بالكثرة وله بين لا يتوهم ان يوحى بعد ذلك ما رايت رجلا مفضل ابوه من زيد فان
 المفضل والمفضل عليه غير مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فأنما يتوهم ان يوحى بعد ذلك
 وهو علم جواز عمله في الظاهر مع انه لو قيل أحسن بالمعنى والكل بالابتداء في فصله يبين ان
 أحسن وابن جبريل أي ما على غير أحسن من حيث أنه اسم تفضيل من وجه مفضل عليه من وجه آخر بعد
 اتحادها بالذات يخرج عشر مثل ذلك ما رايت رجلا حسن كل عين من زيد فأنما
 بالذات بخلاف الكل المظهر مطلقا المفيد ثارة بهذا ثارة في ذاته واحد بالذات مختلف
 بالأخبار لثلاثه على ما هو الأصل في اسم التفضيل وهو التباين بين الذات بين المفضل والمفضل
 عليه ليسهل إخراجهم عن المعنى التفضيلي بالتي كما سنبين وإنما اشتراط ان يكون اسم التفضيل
 متبعا لذكره متبعا يكون بين الفعل ويعمل على فعله وإنما ثلث أنه عند كونه متبعا
 بين الفعل لأنه أحسن من هذا المثال بمعنى حسن وكل فعل في المواد الآخر بمعنى فعل وهذه
 على معنى أحدها ان يكون أحسن مثلا بعد التقي بمعنى حسن لأنه إذا استوفى التقي على اسم التفضيل
 بوجه التقي المنيه الذي هو الزيادة فيضيد أنه ليس حسن كل عين رجل رائد على كل عين زيد
 يعني أصل حسن كل عين رجل معينا إلى كل عين زيد أما بان يساويه أو بان يكون دونه والمساواة
 بأياها مقام الملح فيه فيخرج المعنى إلى أنه حسن في عين كل واحد الكل دون حسنة في عين زيد
 فيكون أحسن مع التقي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل أحسن قبل شرط التقي عليه مجردا عن الزيادة
 عرفا لأنه في الزيادة لا يلزم الملح بنق أصل الحسن دون وجه التقي إلى حسن رجل معينا إلى حسن
 زيد أما الملح بالمساواة أو بكونه دونه والظاير بكونه دونه لا يناسب المقام فخرج المعنى إلى أنها
 رجلا حسن في عين الكل حسنة في عين زيد في الزيادة بطريق الأولى انشاء المقام
 ولا يبعد ان يقصد بنق المساواة في الزيادة أيضا لأن في الزيادة على شئ ما يساويه من زيد
 فيصح ان يقصد به عرفا بنق المساواة في الزيادة أيضا لأن في الزيادة على شئ ما يساويه من
 زيدا فيصح ان يقصد به عرفا بنق المساواة مظهرة في عين الزيادة بنق الزيادة أيضا فيحصل
 من جميع ذلك ان حسن كل عين رجل دون حسن كل عين زيد وذلك حال التلخيص فان
 تلك لو كان دولا الزيادة التفضيلية بالتي بطريق جواز اسم التفضيل في الظاهر بنق ان يكون

المقام ولا يبعد ان يفصل بين المساواة في الزيادة المتكافئة في المقام على شيئين ما يوافق
في زيادة شيئين ان يفصل بينهما في المساواة في الزيادة المتكافئة في المقام على شيئين ما يوافق
مع زيادة شيئين ان يفصل بينهما في المساواة مع كونها في الزيادة على الزيادة المتكافئة في المقام
جميع ذلك ان حسن كل واحد من مجمل دون حسن كل واحد من ذلك كمال المقام فان ذلك لو كان في
الزيادة التفضيلية بالحق فيفصل جوارها اسم التفضيل في المقام فيكون عمله في مثل ما يارب
رجلا افضل اود من زيد جليل كجارية المثال المذكور فلنا في ذلك المثالين فان التفضيل
عليه المثال المذكور في المثالين بالذات والافعال اسم التفضيل ان يكون التفضيل والفضل والفضل عليه
مختلفين بالذات في صورة الاتفاقيات معنى التفضيل في المثالين بالذات بالكلية ولم يكن
له صورة ان يكون جوارها في المثالين جوارها في المقام فيكون العمل في ذلك المقام في
منه من اجتناب وهو العمل ان كل ما ليس هو من هذه الحقيقة فهو اجتناب من هذه الحقيقة
لا يكون في تلك الحقيقة من هذه الحقيقة ولا يخرج من هذه الحقيقة ما عرض له
من معنى الابتداء العامل في الابتداء والخير اذا العامل في الحقيقة من معنى الابتداء لا اسم التفضيل
بجلاء ما اذا عمل في الكل بالاعلية فان لم يكن من اجتناب فان من معول من حيث ان اسم
تفضيل ولو تقدم قوله من زيد على الكل لم يلزم الفصل بان احسن ومعلوم من حيث
ان اسم تفضيل ذلك في معناه تعبيراً عن كماله في العمل بهذا اللفظ ما يارب رجلا
من الكل في حينه هو الكل في عين زيد لا يتصور ان كان في تعبيراً عن انها ليس من قبل
البارة المشهورة الواردة في ادائه مثل هذه المقصود والكلام فيها وما زاد مستند الكل في
شوايها وما هو معناه على وجه بيان المقصود بل في زيادة نقصان اراد ان يدبر على ان
فيومض فيما ذكر بل يكون ان يتصورها بعبارة اخضر من على زيد في مثل هذه التفسير
الى ما استشهد به واستشهد به في اثبات هذه المسألة وتطبيق معنى هذه الصورة عليه
نقال ذلك ان قول ما يارب رجلا احسن في عينه الكل من عين زيد باثباته من عين زيد

من يد مقام مشهورة زيد عين زيد وهو اخضر من زيد وعينه من زيد وكل في ولو من مع لفظ العين من
العين والشيء من زيد كان اخضر من الظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالعين على ما كان عليه قبل
هذه التفسير لان اصل من كل عين زيد المعنى على حذف الضمان فان لو كان كذلك لا يكون قبل
تفضيل الشيء على نفسه ان يفصل الكمال فان تقدمت على اسم التفضيل ذكر المعنى العين التي
كان الكل فيها مفعلاً عليه ذلك ما يارب عين زيد احسن فيها الكل كان اصل ما يارب عين
احسن فيها الكل من زيد عين زيد فلان ذكر عين زيد مفعلاً ما عليه استغنى عن ذكره فان
وتقدير ما يارب عين ما مثله العين زيد اصل الكل احسن فيها الكل من عين زيد ولو تقدم
معناه ما يارب عين ما كمن زيد في عينه احسن فيها الكل من زيد في عينه او يلزم من هذا
على المبلغ وجهان للكل في عين زيد احسن في عينه في عينه وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن
فيها افضل ظاهر هو انما فعل بالابتداء لا تفادى الاول ذلك من التفضيل مع مبرورها
مطلوب فيها اللفظ كما ذكرنا متوافق له ولا ارف منصوب على ان يفصل صدره عن ذلك في
كمن زيد في اخره فولا جاز قول الشاعر وانما نزل صد البيت يكون قبله ما هو مبتدأ
المائل وذلك هو صواب احسن في المثالين كانت المائل الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلته
ولما هو من كونه كان في مقام بيان الاختصاص في المثال المذكور ولا مقام البيت مع ما عليه
مورد على ادنى المسامحة ولا ارف كادى السباع حين نظام وادى اقل به ركب ثوبه فانما هو
الامام في الله ما يارب اصل ادى وادى اقل به ركب يتم في ادنى السباع تقدم وادى
السباع واستغنى عن ذكره ثانياً الركب اسم جمادى الركبان وهو مخصوص برأى الابل والثور من اقل
واقل كالتفسير من جازي وهو المكشع الثاني وسار من السري وهو السبي في القيل فلو ادى
اها من ركب البصر من ركب القلب على الأقل نادى مفعول وكادى السباع حال منه
تقدم عليه وعلى الثاني وادى مفعول الاقل وكادى السباع مفعول الثاني وعلى الثالث من حين
حين يظهر من التفسير المسامحة الكاف والواو فلا يرى اما اعتراضه او حاله في نقل

فقد ذكرنا العارضة به مثقلة بالفل المضمر المجرى عايداً الى اديا وركب على اقل وجلة اذ وصفه بركباً
ثبوت من سبقه اقل الى ركب ووصف على الصدرة الى اليان تأنيده واخوف عطفت على اقل وهو معنى
الضيق اسند الى الضمير طارداً الى الخبز وادى الى اقل يركب منهم يادى السباع واخوف منه وما في ما في
صدرة وسار الى اديا ركباً ساروا في اقل وفي المستثنى من اديا وادى الى اقل واخوف في كل وقت
الاوطفقت طائفة الله سبحانه وركباً ساروا بالآل يفر من الأناث ولطائف ولو يثبت بالعابرة
الاوطفقت ولا اديا الى اقل به ركب اذ هو منهم يادى السباع ولو يثبت بالعابرة الثانية لكانت
ولا اديا الى اقل به ركب اذ هو من داد السباع ولما انتم الله الكلمة الى النسا الكلمة الظاهرة على
علم من دليل الاخصار حد كل واحد منها له يعني بذلك الظاهر بصد رباح الاسم بغيره
وذلك اصل التورية اليها حيث الفعل يملك تلك الظرفية وصلها بغيره فقال الفعل ما
فعل الى كل ذلك على معنى مكانه في نفسه اذ هو نفسه يادى بين الكلا والرب يكون المعنى في نفس
الكلا واليها عليه من غير حاجة الى حتم كل واحد الى اليها استقلالاً له بالفعل فيذكر بكون ارجاع ضمير
في نفسه الى المعنى فيكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلالاً له بالمفعول فيخرج كون المعنى في
وكونه في نفس الكلا الى امر واحد هو استقلالاً له بالفعل فيكون المعنى في تلك المطالبين لادى في وجه المعنى ارجاعاً
الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعداً الفعل مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى
الصدور ثانياً والثاني انما هو النسبة الى ما دل ولا يشك ان النسبة الى ما دل على معنى حركي
هو اكد للا حقة طرفاً فلا يستعمل بالمفعول فيكون لادى بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولا وقعت
ذلك المعنى بالأمور ان بالزمان تعاقب ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى سناء المطالبين
طراقم لكن لا يخفى ان في ضمن التمتي خرج بهذا اللفظ الحديث لا ليس مستغلاً بالمفعول فيكون
وصفاً بالاحد الاربعين الثلاثة فيهم من لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة التي يخرج به
الاسم من حد الفعل ويؤولنا وصفاً يخرج أسماء الأفعال ان جسي اسنوفر من المصادر واخوف
حاسبين وحق فيه الأفعال النسا ومن الزمان نحو عجم وكلا لأن في معناه ان يحجب الوجه

الشيخ

[illegible]

[illegible]

فاما يوجب الصانع فتح ان يتعلق به فوله اذ لم يتصل به ون التاكيد فليقل كانا او خفيلا
 ون جم مؤث لان اثنان المتصل به احدهما يكون متبليا ون التاكيد لانه الاثنان يتناول
 جزء الكلمة فلو دخل الاعراب كلها بلن دخولها في وسط الكلمة ولودخل عليها لم يدخلها على كل
 فليقل لان ون جم المؤث الصانع يفتخر ان يكون ما يليها ساكنة لما بها ون جم المؤث
 في الماضي فلا يعلل الامر ارباعا لم يرفع ونصب يثارت الاسم فيها وجرم يفتخر به كالمرئ
 فالتبع منه هو عند الفاعل ما لم يكن جزءه الاخر جزءا من الجذر مع انه يرفع ونصب في متصل به للتثنية
 من كان اوقنا مثل يفتخرون ونفتخرون والجمع المذكور مثل يفتخرون ونفتخرون والثنائية مثل
 يفتخرون ونفتخرون والمخاطبة المثنائية مثل يفتخرون ونفتخرون اربع صيغ يفتخرون في الواحد الغائب
 المذكور ونفتخرون في موضوعات في الواحد الغائبة المؤنثة والواحد المذكور المخاطبة واضرب في المتكلم
 الواحد ضمير في المتكلم مع النفي الظاهرة في حال التثنية والفتحة في حال النصب لفظا الى حال
 كون الضمة والفتحة الغضبية والتثنية في حال الجرجم مثل يفتخرون ونفتخرون وله ضمير في الصانع
 المتصل به لانت الى الضمير البارز المرفع وذلك في خمس مواضع بالتون حادثة التثنية وحكضا
 الى بحث في التثنية حاتفي الجرجم والنصب في الضمير تابع للجرم فكان النصب في الاسماء تابع للجرم
 مثل يفتخرون ونفتخرون ويفتخرون ونفتخرون ونفتخرون وله ضمير بارز يفتخرون ونفتخرون الى اخرها
 الصانع المعنى الآخر بالواو والياء بالضمرة فظروا في حال التثنية لان ط الواو والياء فليقل
 نغول يدهو او يرى الفتحة لفظا في حال النصب لفتحة الفتحة عز لن يدعوا ونرى في حال الحذف
 الى بحث في الواو والياء في حال الجرجم لان الجرجم لم يملك حركته مسط الحرف المناسب بها نحو
 اديفوا له يرمي والصانع المعنى الآخر بالالف بالضمرة والفتحة في الالف لان الالف لا تقبل
 الحركة نغول يرفعون سمعوا ونفتخرون في حال الالف لا يفتح في حال الجرجم نغول ارمي
 ويرفع الصانع اذا خرجت من الناصب الجانح نحو عظيم ويدعوا كان العامل فيه هذا
 لغير كماله المشار من عارده وذلك في الكيفية وسواء كان العامل فيه فوعه

وینبلی

[illegible]

يترك التسبب اولا لا شفاء العارية مثل السطح حتى يدخل البقرة الى الحظي يترك ولا سببا للفتا
بالنظر الى ما قبله والنظر الى ما كان التكلم لفظا وكنت سويت حتى ادخل البلد مثال الحق بين كمال
اما اذا استعمل الصانع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى ما به المتكلم فيجعل ان يكون ملجيا
او حالا استقبلا واسم حتى نسب الشمس مثال الحق بين الى الاستقبال ما بعد ما تخفيا
فان ادرك الفعل الذي دخله حتى الحال بين زمان الحال تحطفا اي بطريق القبول بان يكون
في زمان التكلم بعينه وسبجي مثال ادخل حكاية في اي مبل من الحكاية كما انك كنت سرنا اس
حتى ادخل البلد في هذه الموضع حكاية الحال الماضية كانت كنه في زمان الذي
هذه العبارة وتحكمها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه
مفعولها مقيد على ما كان عليه وحكيه في زمان الحكاية فيكون مفعولها لا يكون ح
نظرا بان لا تهاكم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه حرفا لا بداء لاحارة ولا ح
ويكون مفعولها ابتداء او غير ابتداء كما ان يقدّر بعد ما مثل او يكون الفعل
جوي ويكون حتى مفعولها علم اسم كما تومر بعضهم فيكون اي ما بعد حتى لعدم التا صير الجاز
وتجرب التسبب اي كون ما قبلها سببا لما بعدها فيحصل الا فقال المور وان هذا الا فقال القسط
مثل من ولا حتى لا يجوز ان مثال لما اراد الحال محققا في قصد به في الزجاجة في زمان
التكلم ومن ثم لا يكون اجل هذه من الامر ان يكون حتى عند اداة الحال مفعولها ابتداء وجوبية
بما قبلها لما بعدها المفعول نظر الى الامر لا قال الحق اي حتى ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى
ادخلها في ذلك حصول كان التا صير في هذه القول بان يحصل كان فيه تامة لا تامة
كانت حرفا ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى التا صير في خبر فيفسد المعنى مثل الحق
نظرا الى التا في قولك سيري حتى قد خلا لا تخرج يكون ما بعد حاجتها مستانفا مفعولها حتى
وما قبلها سببا لما بعدها هو مفعولها فيكون فيه وجود حرف الاستفهام فيكون الحكم بوجه
للسبب مع التا في نوع السبب هو محال جازة وفي حصول كان التا مفعول كان سيري

سيري حتى ادخلها فان معناه قبل سيري فان ادخل الا ولا فادخلها ان يجرها حتى يدخلها
بالرفع لان التسبب في هذه المقام يحقق والتا تها في نوع الفاعل يجوز ان يكون السبب مخفيا
المعقول قوله انهم عطف بغير جار على التا مفعولها كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية
بطول التا مفعولها على غير وجه في النوع هكنا او جازة كان سيري حتى ادخلها التا مفعولها
التي في هذه التركيبه ونفح حصول كان التا مفعولها هذا قوله انهم عطف على كان سيري
ولا تها في ذلك ان التي ينصب الصانع بعد ما يقدّر ان على اسل الا محل المفعول واما ما يقدّر
بعد ما ادخلها جازة ولا مفعول التي ينصب بها الصانع في ان تأكيد التي بعد التي كان لفظا مثل
وهذا كان الله ليعلمهم او حتى في قوله انهم عطف على التي جازة ولها ما يقدّر بعدها ان كان في زمان
صار الفعل بين الصديقين المفعول في ذلك على حرف ضامن من الاسم اي هو مفعول
صغير الله ليعلمهم او من الخبر ان كان الله حاليين بهم لو قيل على تاويل الصديقين باسم الفاعل
اي كان الله معهم وهم والقاء التي ينصب الصانع بعدها بغير ان تقدّر ان بعد هذا الاستفهام
الصانع مفعولها بغير طعن احدها التسبب اي سببها ما قبلها لما بعدها لان العدول عن
الرفع الى النصب للتصريح بالتسبب في حيث يدل فيقول القسط على تقدير المعنى فاما المفعول
لا يخلع الى الا لا عليها والتا ان يكون قبلها اي قبل القاء احدا الاشياء التسبب ليعلمهم
الا تامة او معناه من التي المستند على جواب عن رقمه كون ما بعدها جازة مفعولها على الجمل
السابقا امر في ذلك كونه في اي يكون منك زيادة فاكلام حتى او حتى في قولك تسبب في
اي لا يكون منك نعمت ضرب حتى وينبغي فيها الامعاء اللام اعطى فاعول ولا يخلع في ذلك
لما استفهم في قولك تسبب في فاعول في اي يكون منك تسبب حتى او حتى في قولك تسبب في
فعل تسبب في اي ليس منك بلان فاعول في اي يكون تسبب في اي يكون تسبب في اي يكون تسبب في اي يكون
مفعولها الاستفهام في قولك تسبب في اي يكون تسبب في اي يكون تسبب في اي يكون تسبب في اي يكون
يكون فاعول فاعول حتى ويدخل في نوع صير التي في قولك تسبب في اي يكون تسبب في اي يكون تسبب في اي يكون

فاطلع بالتصديق على آراءه حفظ او عن آراءه لا ينزل بانصيب غيره الى يكون منك نزول فاصناف
منه حتى يقع جمل هذه المواضع معنى السببية مقصود القاء ثقل عليها وبعدها القاء في اول
مصدر معطوف على مصدر اخر مفعول مما قبل القاء واما حتى ساؤلك من اجل اني شئت
بالجوار فاستويا بدون تقدم احد الاشياء التسعة فيل على ضرورة الشر والاولى التي
تغيب بعدها الصانع بل قد يران بعدها شرط بشرط احدها الجوز اي صاحبه
ما قبلها لانهما هو الاول والبالغ واما الثاني ان يكون ما قبلها الى ما قبل الورد مثل
ذلك اي ما قبل الورد قبل القاء فيكون احد الاشياء التسعة المذكورة وامثلها الصانع
القاء بينهما بابدال القاء بالورد كما تقول مثل زيدا والورد اي لم ينج الزيادة والاكلام
ولا تاكل السم وشرب اللبن ثاني من ذلك اكل السم مع شرب اللبن وعلى هذا القاء
والثاني تنصب الصانع بعدها بل قد يران بشرط من ان ادخل ان بشرط ان يكون معي الى
والا الاخرين على انه القاء بعد هذا ان انك داخل في مفعولها ولا يلزم من تقدم ان
بعد تكرار نحو لانك او شرط حتى ان شئت حتى نسبو برهنا لا ينبغي ان يكون
اولا وان شئت حتى ونحوها فقد يران بالبدل المصدر الجوز والورد الذي ينج الى لا يكون
الاعطالين حتى والاعطالين في حروف الاعطالين ثالثا كلف من الحروف العاطفة المذكورة
او لا تهم وان اكلت منها من غير اشتراط ما ذكر من التوسط لغيره فقد يران بعدها اي بدله الصانع
بما يشد به ان اذا كان المعطوف عليه اسما معيا نحو احمي صديقك زيد او شئت او شئت او شئت
تفكر ليس من الحروف المذكورة وقد يران بعد الورد القاء لم يوس مشروطا بشرط المذكورة
فيها فلو لم يوس المعطوف اذا كان مفعولا معطوف على اول المعدولات الناصبة برهنا
اي قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو بشرط من ان قبل هو مفعول معطوف
على حتى في قوله وان مثله بعد حتى في ظاهره ان هذا وان كان ابدا بحسب القسط لكنه انشبه
بحسب الجوز لا تدر على تقدير الاول ان جعل اسم ما ذكر كان كذا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن

في الاجال ان خص به يلزم تخصيصه به وليس في الواقع محصورا كما سبق من جوارده في القاء
عليه ان كان المناسب كرهامر يلزم من في الاجال وفي التفصيل كرهامر ان كرهامر ويجوز ان كان
معكم كخر جنتك لا تخرجني مع ما الحق بها من اللام ان لا يدرى ان اردت ان تفهم ومع الحق القاء
نحو اني ضايف ان ذلك هو ان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح في جنتك المذكور واجبني خبره
وغضب طردت لصريه فان يظهر مما يقبل النقل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما
لام الجوز فلا تدخل على الاسم الصريح لغيره بعدها وكذا حتى لان الاعطالينها ان يستعمل
كوهي يفيد المعنى لا تدخل على اسم صريح وحل عليها حتى التي بمعنى الى لان مع الاول اعطالين حتى
التي يتبعها الصانع واما الورد القاء وانها في الفصحى بعدها فاضمير على معنى التسمية
والجوز والانهاء صارت كواحد القبول فظهر ان الناصب بعدها يجب اي الظاهر ان مع لا
الداخل على الصانع المنسوب به في صورة دخول اللام فيجوز عليها اي على ان لا يستكره
اللامين الموالدين لام كوام لا في قوله لا يعلم ولا يعلم ان الناصب بضمير في قوله
المذكورة كقول من يجوز على الضعفاء نحو لم يسمع بالمعدي حتى من ذاه او مع مع الشدة
كقول لا احد الذي احقر الحق في دوائر النصب فلكم الذين طياس كان في تلك المواضع المذكورة
ولذلك لم يدر كرهامر في اي الصانع بل قد يران لام الامثلة المستعملة في معنى التي اخوان
اذا استعملت في معنى الفقه وهذه الكلمات يجوز من فضلا واحدا وكلمة الجوز ان اي ينج من الصانع
بكلمة الجوز ان كانت في الجوز التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولعل الخطأ
كلمة الجوز بها فلا تدرى لو كلمة الجوز وان وما اول ما جيتا قد وحيث يخرج ذلك
الصانع مع ما واما بدله فاعلم ان معنى هار جزم ان الصانع معك سواء كان مع ما واما
وما من وافي فاذ واما الجزم الصانع معكم كما واما اشتاد لم ينج في كلامهم على جزم الاخر
واقام كرهامر ان معناه عموم الاحوال في ذلك كيف ما نظر او عليها فلو ان كان معناه
على ان حاله كرهامر فلو ان است انا انية اقر عليها من المصدق راسل فواءه وارجو ان يجمع

[illegible][illegible]

المزاج اما من يظن انما يقول ان الزئبق اليوم هذا كزئبق امس او يدعي انما هو
ان الزئبق اليوم فذكر ذلك من يظن فيقول انك على كل تقدير لا تؤول على حرف الشك فلا شك
فانما الجدل بينه القاد واما جلد استمته او امره في اوردوا واستفهام او مضارع في
بالا ماولون الى غير ذلك كالتقدي والعرض في جميع هذه الواضع لا تؤول حرف الشك والجدل
فالحال الى القاد وحيث ان الذي لا يوافقنا مع الجدل استمته التي تدفع حجة وموضع القاد
لان معناها ارباب من معنى القاد لا تؤول على عن حادثة امر بعد له امر فيها معنى القاد
التعريفية ولكن القاد اكثر واما استطر استمته الجدل المزاجية لا اختصاصا بها لان اذا
الشروطية مخصصة بالقبلية فانفتحت هذه بالاستمته في ثابتيها كقولهم نعم ان نصبهم
سبب ما نزل من اهلهم انهم يظنون ان التي يخرجها بها الصانع حالها فما مائدة
انما كانت مائدة بعد الاخرى في كرك ان زئبق كرك والحق في لا تفعل
الشركان في ذلك امره فيقول انك لا استفهام في هل عند كرهه استمته لان الحق
ان يكون عند كرهه واستمته والحق في سبب ما لا انقضاء لان الحق ان يكون له حال
انقضاء العرض في لا تؤول نصب في اي ان تؤول نصب في اي اذا كان الصانع الواضع بعد
هذه الاشياء المتقدمة حالها لان يكون سببا لما تقدم وقد استمته اي سببها
لديهم يظن ان مع مضارع فيجوز ما تقدم ويجعل الصانع الواضع بعدهه الاشياء
مجرى به واما اخفى فذلك بان ما بعدهه الاشياء لا تؤول على الطالب الطلب
عالميا فيقول يطلب في قبلي فبذلك يكون ذلك الطالب سببا لها وهي سببها
فانما كان في الصانع الواضع بعدها تلك القاد في قدس سببها الفعل المطلوب في تلك الا
لها فذلك مع ذلك الفعل ويجعل الصانع الواضع بعدها جزاء فيجوز ما في اسلم
لذلك الجنة فان الطالب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب في يد دخول الجنة فم
سببها قدس انك التسمية فذلك مع الفعل الماضي من اسلم وجعل في كل

تدخل الجند من آل لم يقبل ان شله دخل الجند دخل لا تكسر في دخل الجند ان لا تكسر دخل
 الجند لأن التهج في هذا الفعل النقي لا المتبذر لهذا لا تكسر دخل النار عند الجهور خلافا
 للكتابا فلا يفتح ذلك عنده فامثله عند الجهور لأن التقدري على ما عرفت ان لا يكسر
 تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امثاله عند الكسان فلا تدر يقول معناه يجب
 الدوز ان تكسر دخل النار لا عرفت هذه الواضحة فربما القوط المتبذرة والوزن في هذا قوله
 هذا انما قصد السببية واما لم يقصد لم يخرج من قطعا بل يجب ان يفتح اما بالصفة ان
 كان صالحا للوصفية كقولهم تفتح من ذلك دليا يفتح فيه فراء وهو فرع على دليا
 دارعا او بالحال كقولهم تفتح من ذلك دليا يفتح فيه فراء وهو فرع على دليا
 الشارع ذلك لا يريهم ارسوا زواياها فتك خفف اموال يجرى عقدا في الأمر هكذا يفتح
 النوع في بعضها مثال الأمر وكان المواد به صيغة الأمر فانه يطلعون امثلة المتبذرة
 وامثلة الصانع ويريدون صيغتهما في بعض الشرع انما مثال الأمر لأن الأمر
 محال في هذه النوع من الأفعال اشهر في المعنى المصدرية فاء لا التص على وهو في
 التوقيين والأمر ليرى محض من الأمر بالصيغة كذا ان كان الباعث في حصر صيغة طلب بها
 الفعل شامل لكل او غايها كان او محالها او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احق
 عن الجهور فلفظان تطلب به عن المفعول كمن الفاعل الحائظ احق من الفاعل
 والمنكسر يجب حذف الصارفة احق من مثل ظاهر ثم كذلك فلفظ حواشيه
 على صيغة المطلب وعن مثل صه وريد وحكم آخرة او الأمر في الحقيقة عند
 البصريين الوقت في البناء على التكون لا نقاد ما يفتنه اعرابه وهو حرف الصارفة
 لأن مساهمة الاسم للفضية للأعراب انما هي بسببية في الصورة حكم المجرم في
 مثل حكم المصانع المجرم في اسكان التعجب وسقوط وزن الأعراب وحرف العلة لأنه
 لما شابه ما فيه اللام من المجرم معنى انما على حكم قول اصوب اصوبا اضربوا على خلق

[illegible]

ووجهه ان يخرج لللاطيس بصيغة وضاع على وجهك ووجهك حرفا للشيء هنا على لفظهم
الثالث والثلة ومثل العين اى يكون غير نقط مثلا لللاطير مثل طوي وروي الغيت فانه
لا يعبر عنه لللاطيس الى اجتماع اعلاين في يرف يعطى ثل الاصول ان يقال مثل العين المثلثة
منه العا لللاطير عليه مثل عود وصدره وانما حق على بالة كذا يلة وخرى واخلد في الفاش
في المثلث الفاعل من كذا كز بعتية ذلك المثلث العين في البقي للقول وان لم يكن فيه ما كان الا انص
في مثل ويبع اصلها في الوبيع نقل الكسوف من العين الى ما قبلها بعد حذف حركة فصار ويبع
فابله او نزل اليه لسكونها وانك ما قبلها فصار طي وجاءه الاشام فهو صبيح في غير طي
وه شمع التي حطيفة هذا الاشام ان نحو بكى وهاء الفعل نحو الضمة فيميل الياء والاكث
بعدها في الوبع لئلا يذهب ثابته كز ما قبلها هذا امر اذا قلنا والفرق بالاشام في هذا
الموضع وقال بعضهم الاشام هي كالأشام حالة الوضعا حتى يتم الشقين نقط مع
كسر الفاء خالصا وهذا خلافت المشهور عند الفرغاني وقال بعضهم هو ان ياء بضمه
خالصة بعد ياء ساكنة وهذا الوجه مشهور عند الفرغاني من الاشام الاثبات بان ال
الضم في اقبل هله الموزة فجاءه الواو اربعة على ضعف قبل ياء ويبع بالاسكان بلا نقل
وجعل الواو هاء الباء اوله لسكونها وانصام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماخر المحل
من المثل العين من الثلاثة الجر باب الماخر الماخر المحل من مثل العين من باب الماخر
والانفعال نحو اخبر وانقيد في الثلاث الثلاثة فيرد فيه ما قبلها مثل ويبع
بلا تفاوت قد استعملوا فيهم اذ ليس ذلك مثل ويبع سكن ما قبل حرف العلة فيها
في الاصل اذ اصلها استخبر وانقيد بالياء والاكسور ناك والهايس فيها اذا سكن فلها
ان ينقل حركتها اليه فقلت العين بكة اذا كانت واو فيقال استخبر وانقيد واو حلة وان
كان اى الفعل الذي اراد حذف فاعله واقامة القول مقامه مضارعا حتى لا يوهض
المضارع نحو ضمير وبكلم ويلزمه وسنجد ويلاجر وفي ما قبل آخر لفظة الضم

لشغل المضارع بالآية وادارة وحمل العين الحية للفعل ينقلب العين فيه لقا باء كانت او ما كانا او ما كنا
وباء وخيار وبها ورو بيا م لمركها حقيقه او حكا او نفاع ما فيها المعنى وغير
المعنى للمعنى من الفعل ما يوقف فهم على معنى اى امرضوا لقا على معنى الفعل به ويوقف
فهم عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهم موقوف على فهم لكن نسبة الفعل الى الفاعل على
الضد والقيام والاستناد فيقال هذه الفعل صادر من الفاعل وبها بغيره ومسند اليه
يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان ضم الفعل
ان كان موقفا على فهم غير الفاعل فهو المعنى كضرب فان فهم موقوف على معقل المضرب
لا يمكن معقله الا بعد معقله بخلاف الزمان والمكان والعايد وهيهنا الفاعل او المعنوي
فان ضم الفعل لمعقله يكون هذه الامور ممكن وغير المعنى بخلاف اى بخلاف المعنى
حين لا يوقف فهمه على فهم امرضوا لقا على كعد فادان كان له معنى لكل واحد من الزمان
والمكان والعايد وهيهنا الفاعل لكن فهم مع الفعل من هذه المشتقات جاز وفيه المنع
بمعنى متعددا اما بالهمزة في اذهب ريدا او بضعين عين الفعل في رجا ريدا او بالفتحة
في ما شيد او بسين الاستفعل في استجر او بحرف الجر في اذهب ريدا والمعنى يكون
متعددا الى مفعول واحد كضرب يده الى الكلام كثر الى اثنين ثانيها غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيها الاول على فيما صا عليه في علمه الى معا على ثلثة كاعطى ركب معنى
اعلم وهما اصلا في هذا القسم فاما ما كانا جاز او حال الهزة متعددين الى مفعولين
ثانيا ادخلت عليه الهزة او مفعولا اخر يقال له المفعول الاول واما الانما الاخر وهو
اباء وبناء وخبر واخبر وحذفت واخذت فليس واصلا في العدد بل ثلثة بل بعد ثلثها
اليها انما هو بواسطة اشتغالها على معنى الاعلام وهذه الانما للمعنى الى ثلثة معا على
مفعولها الاول كمنول بابا عطيت جواز الانصار عليه كقولك اعطيت ريدا والاستغناء
عن كقولك اعطيت ريدا والاستغناء عن كقولك اعطيت ريدا مطلقا والثاني والثالث من

فيما اذا

من مفعولها المفعول على في وجوب ذكر واحد هاء عند الآخر وجواز تركها معا انما ل
القول وبسبب انما الثبات والبيان انما كانتهم ارادوا بالثبات الظن والاملا شئ من
هذه الانما بين الثبات المضمرة شاذي الطرفين وهي ثلث وحسب وحذفت هذه
الثلثة للظن وحذفت وهي تكون ثلثة للظن وثاثة للعلم وحذفت ورايت وحذفت وهذه
للعلم وحذفت اى هذه الانما على الجمل الاستمعية لبيان ما هي اى تلك الجمل من حيث الاخبار
بما تاشبه عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علك ريدا فاما فقولك علك لبيان ان ما
هذه الجمل عند حين تكلف بها واخبرت بها عن قيام ريدا فاما هو العلم وان قلت ثلث
ريدا فاما فقولك ثلث لبيان ان مشاء الاخبار بهذه الجمل هو الظن وذلك بان لا
تنسب اى هذه الانما الى انما كجزى الجمل الاستمعية المستند والمستند اليه على انهما
مفعول لهما من خصائصها مع خصيصه وهي ما تحس بالشيء ولا يوجد غيره او من
خصائص انما القول انما اذا ذكرها لهما فذكر الاخر مثلا فيضم على احد مفعولها وبسبب
ذلك مع كونه الامل مبتداء وخبر او حدث مبتداء والخبر فيقول ان المفعول ما علق
اسم واحد لان مفعولها معا هو المفعول به الحقيقه بل واحد واحد كما كان كذا في بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع الفرقية على ثلثة اما حذفت المفعول
الاول فكانه في ليرة ولا يحسن الذين يقولون بما اتاهم الله من فضل هو خير العلم على ردة
ولا يحسن بالياء المخطوطة من عى بنظري اى لا يحسن هو الاء بلم هو خير العلم
فقدت بلم الذي هو المفعول الاول واما حذفت الثاني فكانه في ليرة الثاني لا تحذف
على غوابا اى ما ظاهرا في بنا الاعلاء اى لا تحذف جاز عين فخذت عاب الذي هو
المفعول الثاني بخلاف باب عطيت فانه يجوز غير الانصار على احدها كما يقال فلان
يعطى الدنا يرون غير ذكر المعطى له يعطى الفلانة من غير ذكر المعطى وذا يحذفان معا
كقولك فلان يعطى ويكره ان يستفاد من مثله ريدا برون المفعولين بخلاف مفعول

عن ذلك لا تخفى فاما انما في ذلك فعل على وظنك لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا ينجح من علمه وظن وقامع قيام الرزق ذلك باس محض فاما نحن نسمع بخلافه
صادق ومنها اي من خصائص انفعال الطوب جواز الالفاء اي ابطال عملها اذا توسط
بين مفعولها وبين الفعل فاما نحن نرى انما خرجت منها كون يدنا نمر ظنك وانما يخرج الالفاء
على التقديرين لا يستلزم اليك الصالحين لان يكون مبتدأ وجوبا او مفعولا لها كذا ما
ثاما على تقدير الالفاء وجعلها مبتدأ وجوبا مع ضعف عملها بالتوسط والناظر قد نقل الالفاء
عن التقديرين انما يظن ظنك يدنا نمر لكون المجرور على ان لا يخرج وهذه الاموال على تقدير
الالفاء معنى الضمان فبما يدنا نمر ظنك يدنا نمر في طرفة فكل جواز الالفاء اشارة
لوجواز اعمالها اي على تقدير التوسط والناظر في معنى التوسط ان الاعمال اول على تقدير
التوسط وبمعناها انما يشاويان والالفاء اول على تقدير الناظر وقد يقع الالفاء فيهما
اذا توسط بين الفعل ومفعولها فبما حسب يدنا نمر اسم الفاعل ومفعولها كذا ما
احسب يدنا نمر محمول ان نحو ايمان يدنا نمر مفعولها نحو ايمان احسب يدنا نمر
المعطوف والمعطوف عليه نحو ايمان يدنا نمر واحسب يدنا نمر ان الالفاء هذه الصورة واجبة
فبما جواز النفي من جواز الاعمال اي على تقدير اذا توسط بين مفعولها او ناخرت بين مفعولها
خروج الالفاء الخاص بالذكر مع ان مطلقا اي من خصائصها الشيعة وكذا في وقوعها
اي من خصائص انفعال الطوب انما تعلق وتعلقها وجوبا ابطال عملها لفظا من باب
دفعها قبل معنى الاستفهام بله واسطر كذا ما لا بد واسطر اذا كان قبل المضان الى
ما ندر معنى الاستفهام نحو علمك فلام من انك وتقبل النفي الذي اخل على مفعولها وتقبل الامر
او لام الابدانة الذي اخل على مفعولها مثل علمك ان يد علمك ام عروم قال التعليق بالاستفهام
ورك مثال اخر بالفايد مثال النفي علمك ما يدنا نمر الفاء ومثال اللام علمك ان يدنا نمر
مطلقا وانما تعلق قبل هذه التذنية لان هذه التذنية يقع في صدر الجمل وضعا فانضم لفظا

بقائه صورة الجمل وهذه الاموال فيجب تعلقها بنصب جزم فانوجب التوقيد باظهار احداهما لفظا
والاخرى من حيث روي الاستفهام والنفي ولام الابدان ومن حيث المخرجه حيث هذه الالفاء
والتعليق ما خرج من في هذه الصورة معلقة اي مفعولة التوسط يكون كالنصب المعلق لانه التوسط لفظا
اذا ولا بد ان ينجح من جزمها وجزمه فلا يظن وعلى التوسط في الفعل المعلق منع من العمل لفظا عاملا
منه وتقدر ان معنى علمك ان يدنا نمر علمك فلام من يدنا نمر كذا ما عندنا انما هو من
جواز حفظ الجمل المخرجه من على الجمل التعليلية على ان يدنا نمر وكذا ما عندنا والفرد بلان
الالفاء والتعليق وجوبا احدها ان الالفاء جاز لا يجب والتعليق واجبة الثانية ان الالفاء
ابطال العمل لفظا كذا ما في المخرجه ومنها اي من خصائص انفعال الطوب ان يخرج ان يكون في عملها
اي على انفعال الطوب ومفعولها ضمير متصل في شئ واحد وانما تعلقا متصلين لا يراى اذ كانت
احدهما متصلة لم يخرج جواز اجتماعها بفعل دون اخر نحو انك ظلت مثل ظنتي متطاعا
وعلمك مطلقا ولا يخرج ذلك في سائر الاموال بخلاف ما في شئ واحد في الالفاء من باب
نفسه وشئت نفسي وذلك ان اصل الفاعل ان يكون موقرا والمفعول به موقرا واصل الموقر
ان يماير الموقر فان الحد من اكد اتفاقهما لفظا ففصل مع اتفاقهما من يمايرهما لفظا
يتقدرا لا مكان من تقدير الموقر نفسي ولم يطلوا موقر في ان الفاعل والمفعول غير الالفاء
بما يمايرين يتقدرا لا مكان لان اتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضمير
نفسه فان النفس اما انها الى ضمير المتكلم صا كانا غيره لغيره مقابلة المعان فانها الى
ضمير الفاعل والمفعول غير متمايزين يتقدرا لا مكان وانما انفعال الطوب فان الفعل به ومنها
ليس التصور اذ لا الحقيقه بل مضمون الجمل بخلاف انما لفظا الالفاء الباس في الحقيقة واما
ومفعولها برونما اخرجي انفعال الطوب يتقدري وعد متقري لانها انضبا وحدثي في لفظها
حل التفسير على التفسير وكذلك اخرجي راي البصير في الجمل على راي الفيلسوف فيخرجونها ما جزم
تدبر من كونها عملها ومفعولها ضمير في شئ كقول الشاعر ولما دارق الراح وديرة من

[illegible][illegible]

فليس في الاسم بأشياء ليس هو من فاعله وهذا ما ذهب إليه سيبويه في مجوز تقديم أخبارها أي أخبار
 أفعالها الخاصة كلها على اسمها الذي ليس فيها إلا تقدير المصوب على المربوع فيما عامله فعلا
 أو بدجان التقدير في القنود من جانب وجوه وعدمه فيبقى أن يفيد بمثل قولنا ما الذي
 ما يفيد عليها على أنها كانت مالت أو أنها جرت عنها نحو صار عددي صدي وان أو اليه
 في القنود من جانب العدم فقط فيبقى أن يفيد بقولنا إذا لم يكن مانع من التقديم ويجوز
 أن يكون واجبا كالمثال المذكور وهو أي الأفعال الخاصة في تقديرها أي تقدم أخبارها عليها
 أو على تلك الأفعال الواقعة على تلك الأقسام ثم يجوز تقديم أخبارها عليها وهو من كمال راحة وهو أحد مفاتيح
 كونها أفعال أو أقسام المصوب على المربوع في الأفعال الغوية أو قسم لا يجوز تقديم أخبارها عليها وهو
 أو هذا القسم مافي أوله كذا وانا في كذا أي صدر في إذا كانت نافية فلا تمنع تقديمه مع قول المصدر
 على نفس المصدر ويجوز هذا الحكم خلافا لما لا يكون هذا الخلاف واقعا ظاهر من جانب
 لأن جانب المجهول وكما تقدم عليه في التقديم فكأنه لا خلاف بينهم في ذلك الخلاف منه غير ما دام أن
 إذا التزم لما دخلت على الفعل الذي هو من الأفعال التي إذا التزم خصا في كذا كان فالذي لم تقدمه مافي غير
 على المعنى في قسم مختلف في ظهوره في الخلاف من المجهول ومن بعضهم مع بعض قال الأفعال هي ما معنى التثنية
 المتضمنة لشاكلة أو في أصل المصباح بها وهو أي القسم مختلف في كذا ليس قاله البر والكونيون وابن
 البراء والحجولي على أن لا يجوز إعادة التثنية في منتهى مقدم معقول الفعل باب وبين المتأخرين في حكم هذا القسم
 والقدوس على أن يجوز إعادة التثنية في منتهى مقدم معقول الفعل باب وبين المتأخرين في حكم هذا القسم
 معانوه وعادله وهذا انقاع ما قبل كان من الواجب على التثنية أن يجعل مافي أولها التثنية من القسم مختلف
 في ظهوره في الخلاف فهنا من أن كان انفسا المصباح دبر ما وضع أي فعل وضع لا في الخبر أي لا كالألف
 على وجه حصول العامل وهاهنا مصوب على المصدرية بتقديمه معانوه في قوله ما كان يكون ذلك المذكور
 وجاء المنكلم وطعم حصول الخبر لا المجهول في قسمي قوله عسى زيدان يخرج بدل على وجه حصول الخبر
 لزيد بسبب لفت وجوده في ذلك وظاهر ذلك جازم أو وضع في الخبر في قوله ما كان يكون ذلك المذكور

هذا الخبر

في حصوله بأن يكون أخبار المنكلم بذلك الذي لا شأن له الخبر على حصوله لفاعل فكأنه في قوله
 زيدان يخرج بدل على وجه حصول الخبر لزيد بجزء من خبر حصوله أو وضع لزيد الخبر في قوله
 حصوله لفاعل أخذ خبره أو نحو أخذ وشيخ في الخبر بأن يكون ذلك الذي بسبب من المنكلم
 بشرع الفاعل في الخبر والصدى لما يفيد اليه فلفظ في ذلك لفظي زيد يخرج بدل على وجه حصول
 الخبر لزيد بسبب من المنكلم بشرع غيره في خبره في قوله لا يراى ما وضع لزيد الخبر رجاء عسى
 قال سيبويه عسى طوع واشفاق فالطبع والمجهول لا شأنا في ذلك وهو عسى أن يكون معنى لا شأنا
 الخوف وهو غير مشهور حيث لا يجي منه صانع ومجهول أمر وهو لا شأنا في ذلك من الأفعال والمفاتيح
 له يصرف في عسى للفتنة إنشاء العلى والرجاء كقول الأتباع في الأفعال من معان المربوع
 والمربوع لا يصرف فيها لقول على اسمها ليد عسى زيدان يخرج وهو أن يكون بعده اسم فاعله
 صانع مصدر به الاستعانة ليدعوه ليدع المخرج الذي هو في وجود الفعل في الاستعانة
 في يد اسم عسى وان يخرج في محل نصب بالخبر أي عسى زيد يخرج بفعل وصان عسى
 الاسم نحو عسى حال زيد يخرج أو في جانب الخبر أي عسى زيد يخرج لوجوب نصب الخبر
 على الاسم وعلى هذا عسى نافية وتعمل الصانع مع أن مشبه بالمفعول وليس يجوز لعدم صلته
 على الاسم وتقدر المضاف لكلف ذلك لأن المعنى الأصل لما سبب زيدان يخرج أي المخرج فخر
 نقل إلى إنشاء الطبع فالصانع مع أن وان لم يكن على المعنى ليدع صورة الأفعال فهو يشير
 بالمفعول الذي كان في صورة الحق فانتصب بشبهه بالمفعول وعسى على هذا ثامة في قوله
 أن الفعل في محل الزم بدل ما قبله بدل الاستعمال لأن فيه إجمالا أنه نصب ليدع إجمالا
 الشيء ثم يقتضى مع عظم ذلك الشيء في نفس وقال الشايع الزم في ذلك الذي كان
 وجهد في قوله على الاستعمال الآخر عسى أن يخرج زيدان بذكر مرفوع فقط وهو
 ما كان منصوبا إلى الاستعمال الأول فاستغنى عن الخبر لا شأنا الاسم على المنسوب للمجهول
 البر كما استغنى في قوله زيدان في قوله ما كان يكون ذلك المذكور

[illegible][illegible]

مكتبة
دار الكتب
القاهرة

النجى والموضع لأن شاء النجى صينان أحد بهما صيغة الفعل الذى يفتقره تركيب الفعل الآخر
 صيغة الفعل الذى يفتقره تركيب الفعل بشرط أن يكون ما بينهما من التركيب دهاى فعلا
 غير مستوفى فلا يفتقر إلى إصراع فهو زائد فيه وبغض الفتح وهو أى فعل النجى غير
 مستوفى مثل ما حسن زيد وأحسن زيد ولا يفتقر أى فعل النجى أى ما بين من فعل التفضيل
 لما بينهما من حيث أن كل منهما لا يفتقر إلى ذلك لا يفتقر إلى الآخر لا يفتقر إلى الآخر
 التفضيل ولهذا قد ما الشك في الطعام وهو المبدأ لذلك به يوصل إلى الفعل المنع بآه صينى
 النجى من عند باهى أو ثلاثة من يذوقه ولا يجوز أن يكون ما بين ما حسن زيد وأحسن زيد
 وأشد وأشد أى يوصل إلى ما حسن زيد وأشد أى يوصل إلى ما حسن زيد وأشد أى يوصل
 أو هو زيد أى لا يفتقر إليها أى صيغة النجى يفتقر أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأحسن
 النجى يفتقر إلى الفعل أى لا يفتقر إلى ما حسن زيد وأشد أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأشد
 كأخو الفضل منهما ما لا يفتقر إلى ما حسن زيد وأشد أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأشد
 صيغة النجى من الطعام يفتقره بيان الأحكام الخاصة بهما فلا يقال ما حسن زيد وأحسن
 ولا يفتقر إلى ما حسن زيد وأشد أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأشد أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأشد
 يفتقر إلى ما حسن زيد وأشد أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأشد أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأشد
 الفتيه يفتقر إلى ما حسن زيد وأشد أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأشد أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأشد
 بأن ذلك لا يفتقر إلى ما حسن زيد وأشد أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأشد أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأشد
 الآخر الوجود لكنه يفتقر إلى ما حسن زيد وأشد أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأشد أى يفتقر ما بين ما حسن زيد وأشد
 فصل بين العامل والمفعول أى من العامل زائد أى من العامل زائد أى من العامل زائد
 الأمثال كاسبق وأجاز المادى الفصل المأمور من العرب فيهم ما أشبه
 بالرجل من صفه وأجاز الألف في الفصل بكل ما كان مثل ما كان من زيد وأشد
 أن كان له المادى من واقع داسم الأمثلة فصل من الكلام بكان وما أشبه

ثُمَّ هُوَ الْيَتَدُّ أَوْ يَبْدَأُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَعْنَى اسْمِ الْفِعْلِ أَوْ يَتَدُّ أَوْ يَبْدَأُ بِفَتْحٍ
 الْخَاصَّةِ فِي مَعْصُومِ الْقِسْمِ وَالْإِتْدَاءُ يَزِيدُ وَمَعْنَاهُ ظَاهِرٌ بِكَرَّةٍ مَعْنَى شَيْءٍ لَا التَّكَرُّرَ نَاسِبَ النَّجْوَى لَا تَكْرِيهَ
 فَيَأْتِي سَبْعَ عَشْرَ سَيُورِيٍّ وَمَا بَعْدَهَا أَيْ لِبَعْدِهَا الْفَتْحُ مِنْ بَابِ يَتَدُّ أَوْ يَبْدَأُ بِفَتْحٍ هُوَ مَوْضِعُ
 مَوْضِعِ أَعْدَا الْأَخْفَشِ الْفَتْحُ مِنْ بَابِ أَلَا الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا أَيْ جَعَلَهُ أَحْسَنَ شَيْءٍ عَظِيمٍ وَفِي
 الْقِرَاءَةِ اسْتِغْنَاءٌ بِمَا بَعْدَهَا خَبَرُهَا أَيْ لَمْ تَقْصُرْ وَهِيَ تَوْصِيَةٌ مِنْ حَيْثُ الْفَتْحُ لَا تَكُنْ
 وَجْهٌ بِحَسْبِ نَاسْتَفْهِمَ عَنْهُ وَفِي يَسْتَفْهِمُ الْأَسْتَفْهُامُ مَعْنَى التَّجَرُّؤِ وَالدَّرَكِ مَا يَوْمِ
 الذِّكْرِ وَمَا أَحْسَنَ بِيَدِي نَافِلٌ مِنْ زِيَادَةِ مَعْنَاهُ الْمَاضِي مِنْ أَفْعَلَ مَعْنَى ضَارٍ وَأَفْعَلَ كَالْفِعْلِ
 أَيْ ضَارٌّ وَالْحَمْدُ وَبَرٍّ أَيْ جَوْرٌ وَفَاعِلُ الْفِعْلِ عِنْدَ سَيُورِيٍّ وَالْمَبْدَأُ أَيْ أَنْ لَا يَزِيدَ إِلَّا
 كَانَ الْمَجْعُودُ مِنْ أَعْمَ صَلَاحَاتِهِ أَحْسَنَ أَنْ نَقُولَ أَيْ بَابِ نَقُولُ عَلَى مَا هُوَ الْفَاعِلُ وَلَا حَبْرُهُ
 عِنْدَ سَيُورِيٍّ أَفْعَلَ أَنْ الْفَاعِلُ وَاحِدٌ بِلِيسَ أَلَا بَرٍّ أَيْ جَوْرُهُ مَفْعُولٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ لَا حَنْ
 مَعْنَى مَوْضِعِ أَحْسَنَ عَلَى أَنْ يَكُونَ هُوَ فِي الْفِعْلِ الْخَصِيْرَةُ وَالْأَلَاءُ الْفَعْلُ يُرَى لِمَجْلُودِ الذِّكْرِ مَعْنَاهُ
 فَالْمَجْعُودُ أَحْسَنُ وَالْمَبْدَأُ أَيْ أَنْ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَحْسَنَ مُتَدِّدًا بِنَفْسِهِ وَيَكُونُ هَهُنَا أَحْسَنُ
 الْقَعْدُ فِي كَافٍ ^{وَقَدْ} أَفْعَلَ مَعْنَى هُوَ فَعَلَهُ أَيْ أَحْسَنَ أَنْ يَزِيدَ أَيْ جَعَلَهُ حَسَنًا مَعْنَى صَدْرُهُ
 وَأَلَا الْقِرَاءَةُ وَتَبَعُ الْقِرَاءَةِ مَعْنَى أَحْسَنَ أَوَّلَ كُلِّ أَحَدٍ بَابِ يَجْعَلُ زَيْدًا حَسَنًا وَأَيْ يَجْعَلُ ذَلِكَ
 بَابِ بَصِيْفٍ بِالْحَسَنِ تَكَثُّرًا فِي مَوْضِعِ الْحَسَنِ كَيْفَ تَشْتَدُّ فَإِنْ فَعَلَ أَحْسَنَ كُلِّ مَا يَكُونُ
 أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ الْمَدْحِ وَالْمَذَمِّ مَعْنَى الْأَمْنَالِ الْمُشْتَهَرَةِ عِنْدَ النَّاسِ فِي بَعْدِ الْأَلْبَابِ
 مَا وَضَعَ أَيْ فَعَلَ فَعْلًا لَا تَشَاءُ مَدْحُ أَوْ ذَمُّ نَعْنَى مَقْلٌ مَلْحَدٌ وَقَدْ مَدَحَهَا أَلَا تَرَى مَوْضِعَ
 الْأَشَاءِ فَهِيَ أَنْتُمْ وَبَشَرُهَا أَيْ الْأَصْلُ فَعْلَانِ عَلَى ذَلِكَ فَعَلَ بِكَيْسَرِ الْعَالِيَيْنِ وَتَدَا طَرَفَهُ لَمْ تَشَأْ
 فِيمَ نَعْلًا إِذَا كَانَ فَاءً مَفْتُوحَةً وَحِينَ حَقَّقْنَا الرِّبْعَ ثَلَاثَ أَحَدٍ بِهَا شَلَّ بَقِيَّةَ الْعَالَمِ وَكُلُّهُ ^{لَهُ}
 وَهُوَ الْأَصْلُ الشَّائِئُ نَعْلًا بِأَسْكَانِ الْعَالِيَيْنِ مَعَ نَفْخِ الْقَاءِ وَالْثَالِثَةُ اسْكَانُ الْعَالِيَيْنِ مَعَ كَسْرِ
 الْقَاءِ وَالْأَوَّلُ اسْكَانُ الْعَالِيَيْنِ وَالْأَوَّلُ هُوَ مِنَ الضَّالِّينَ عَنِ طَرَفِ عِلْمٍ إِذَا خُذَتْ

المجلد الثاني

[illegible]

مختصر

بما دخله بشر مثل العلم الذي كذا وجواب مثل حيث منع المخصص انما الذي كذا واجبا
مع انزال الفاعل وهو مثل العلم وشبهه كالاطباق الواقع الفاعل المخصص اي بشر مثل العلم المذكور
مثلم وذلك بخلاف المخصص اذا علم بالمرتبته مثل قوله نعم العبد اي يوبى بغير قيد ان ذلك
لفظية ودلوه نعم ثم الماهول كى يحرر ساءه مثل بشر في انفة الدم والشرايط والاحكام
ومهاوى من افعال الملح والدم حيث جذا وهوى جذا مركب من حب الشيء اوجب اذا
مجهول ومن اذا علمه كى على هذا الفعل انما لا يشترط ان جذا او ناعله اذا قام عليه فلا يلقى
ولا يجز ولا ينفذ اذا كان المخصص مفتوحا او جذا او ناعله او جذا او ناعله او جذا او ناعله
جذا ان يذيان وجذا الذي يذيان وجذا اهند بعد كى جذا المخصص او عاربه او عاربه او عاربه
جذا كاعل او عاربه نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع مثل المخصص اي مخصص جذا
او عاربه اي يعنى مخصصه ثم او حال على ان مخصصه صفة الاخر او الفاعل والمجوز والتاثير على
جذا او عاربه او جذا او عاربه او جذا او عاربه او جذا او عاربه او جذا او عاربه او جذا او عاربه
او عاربه او جذا او عاربه او جذا او عاربه او جذا او عاربه او جذا او عاربه او جذا او عاربه
هذا امثلة والفاعل الشيء او الحال ما جذا من الفعلية ودو الحال هو الان يذيان
مخصص والمخصص كى ايجاد تمام الملح والركب من ثمانية ارباب حال من الفاعل من
المخصص المرفوع على معنى غيره او كذا او كذا على معنى جازل غيره هاشق او اقرب اليه
اي لا يكون مستثلبا بالمفهومه بحيث لا يحصل معنى ان يحكم عليه او به لا يذيان ذلك من ان
او اخر اليرد من ثم او من لاجل انه يذيان على معنى غيره احتاج في جنس تذكير الكلام وركنا كان
او غيره الى اسم ينقل معناه بالفسحة اليرد من البصر او فعل كان لا يذيان غيره جرد الج
مادع للاختصاص بفعل اي ايضا الدقائق من الاختصاص والوصول لما عرفت بالباء صارت
الاصل او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء اسبغ مشر عن الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وعن ذلك الى ما باليرس اركان

۱۱۱

شبه هذا في عيبه أي حسبك يدركني الله شهيداً والقي به أو كان ضميراً وكان لا في الاستفهام
والنفي نحو حسبك بردي واللام لأخصاص بكونه في المال من يد يد بلا مكية نحو المثل للفرس والعليل
أي لبيان مذهب شيعي وهذا نحو حسبك للثأريين أو جازي نحو جازي لعمامة من يمين من مع
العليل نحو ثلث من يد أنه لم يفعل الثأري ثلث عنده أو أنه في وقت لكم أي ردكم وبغير الواو
في الضم التثنية نحو لا يفتر الأجل وإنما يستعمل في الأمر والخطام فلا يقال إلا بعد الخطام والذات
ورب للثليل أو لذات الثليل ولها من واجب لها صدر الكلام كان كره وجب لها صدر
الكلام لكونها لذات التثنية من غير تكرار لعدم احتياجها إلى المرفوع من حيث ينفق التثنية
الثليل الذي هو مودود رب لا فخر إذا وصف الشيء بما يخصه داخل تام يوصف واشترط
كونها موصوفة بأنها على المذهب الأخر وهذا من عيوب ابن علي وعن واشر في ذلك
والجواز عند السماع الوجوب وهذا الذي ذكره من الثليل أصلها ثم يسمي في معنى التثنية كالخفية
وفي الثليل كالمجان الحاج إلى المرفوع ومنه ما في الفعل رب بين الذي ثقل بربت فعل ما في
لأنها الثليل المحقق ولا يصدق ذلك لأنه الماض نحو رب جعل الخيل ورب جعل كرمي لم أقا
محمود في ذلك الفعل الماض غالباً أو غالباً الاستعارة أو لوجود المرفوع في رب جعل كرمي
أي الخيل ومنه ما في رب علي مصرعهم لا يوجب لم يمتحون بكثرة منصوبه على التثنية والصبر
مفردان كان اليومي متفقاً أو جوازاً كان القوم متفقاً نحو رب رجلاً أو رجلين أو رجلاً
أو امرأ أو امرأتين أو ساء خلافاً للكونيين في مطلقه التثنية الأفراد والتثنية الجمع وكذلك
والثانية فهم يقولون رب رجلاً ورجلين ورجلهم يجعلونها أو ساء ورجلها أو امرأتين
وربهن ساء وتلقها أي رب ساء الكائنات المانعة من العمل فلا يدخل بعد نحو ما في الجملة نحو
رجل أو الذين كرموا ولا يكون ما إذا دخل الاسم بغيره نحو ربنا بها برب يسوع صلي
طوبى أي واربت حكمها لا دخل على تكرار موصوفه في ذلك بلغة ليس لها النون أو الباء
والأعين . وهذا هو الأصل المصنف ويرد ليس بمجازة فإن لم يكن فإزالة الكلام

[illegible]

والله اعلم

۱۰۰

10

23

أوصف كقول الشاعر وأعلم أن كل ما ذكره لا يخلو عن حقيقة بل هو على الحقيقة
وصلا لا يتهم وإن كان هذه الأمور الثلاثة هي التي هي المحقق في الأصلية الناصبة وليكن
من القول المحقق في حرف النون لا يكون لا يرجع اليهم وليس لهم حرف النون كالمعروف
من القول المحقق في حرف النون لا يحصل بحرفه النون بل المحقق والمصدر يتفرق في جميع كل ما كان
بينهما من حيث المعنى لأن معنى به الاستقبال في الحقيقة والآخرة المصدر يتفرق في جميع كل ما كان
أن كان الفعل المتني منصرفا في المصدرية والآخرة المصدرية وكان للشبه في حرفه ليس
على الصحيح جلا على الخواص لأن الأصل عدم التوكيد في هذا التحليل أنها مركبة من الكان وإن المكسرة
والمركبة كان وبدا الأسد وإن كان كاسد من هذا الكان ليعلم أن الشبه من أول الأمر في
الهمزة لأن الكان في الأصل جارة وإن خرجت من حكم الجارة والمجازة إنما يدخل على الهمزة في الصورة
وتغير الهمزة وإن كان المعنى على الكسرة وتختلف أو كانت تلتقي من العمل على الاستعمال ولا يتغير المعنى
عن المشابهة لكون نون آخر كقول الشاعر في شعره في القول كان نداء حقان وإن علمنا ذلك كان
تدبيره لكثرة على الاستعمال المعنى الأنص لا يعرف زاد الوباء لفظا حقا ضيرا الشأن مفرد عنهم
كما أن المحقق يجوز أن يقال فيهم هذا بعد الضم لعدم الزا إلى كما كان ذلك المحقق وكان
وهي عند البعض بيان من هذا وقال القويون هو مركبة من كوان الكسرة والمصدر بالكان في الآية ^{عليه}
لا كان فعلا كسرة الهمزة إلى الكان بعد فتح الهمزة فكذا لا يبعد أن ما بعدها ليس كما قبلها بأمرها
نظرا وأما ما ذكره أن تحذف صم ضمير ما بعدها للاستدلال بمعنى الاستدلال في وهم بذلك
الخطأ المتقدم فاذن ذلك جازي في ذلك لأنه عروا الهمزة جازي لما بيننا من الالف وفتحت ذلك
الوهم بذلك لكن من الذي يبرهن أن يكون كلاهما متساويين نظرا وأما ما بيننا من الالف وفتحت ذلك
والضم وفتحت هو المعنى ولهذا الضم عليه والتشديد فيكون عروا جازي في ذلك عروا الجازي وذلك لا يكون
نحو ما بعد الضم لكن عروا غير فتح أي لكن تلتقي من العمل لجزءها من المشابهة وشبه هذا ^{الفتحة}
لفظا ومعنى جازي بها بخلاف ذلك وإن المحققين فانه ليس لها ما جازيها عليه في بعض النسخ على

على الألف كما ذكرنا إلى ما جاء من يرضى ولا يخفى أن يجوز أن يقال ما جاء على آخره المحقق وقال النعم
الرضي الله عنه لا يعرف له هذا ويجوز معاشرة وعقود الزاد وهي أما المطف الجازي
الجلالة وأما المطف وجعل النون في الآخر المطف في النون لا يشاهد في ذلك على التمكن عروا جازي
فإن وعلى السبيل في الشبه بين المطف والنون لا يشاهد في ذلك على التمكن عروا جازي
لنوني فكان في النون بواقي التام كان على صيغة الضم والمجوز من ضمير بان على المفسر لغيره في
واجاد الكفاية لغيره في التام كان على صيغة الضم والمجوز من ضمير بان على المفسر لغيره في
النون بواقي التام كان على صيغة الضم والمجوز من ضمير بان على المفسر لغيره في
على أن حال من الضمير لكونه في النون لا يشاهد في ذلك على التمكن عروا جازي
أو لأن ذلك لا يدخل على السبيل ومعناه فيجوز أن يكون في كونه لعلكم تظنون وعلى التام
فبذلك والظاهر هو أن ذلك قد نشأ في الجازي أو بطل في الجازي في ذلك على التمكن عروا جازي
وإن دعا ما من ليس إلى العروا في السبيل في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي
الضمان من ذلك فيجب أن يكون على سبيل الحكاية كذا في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي
وإن جازي في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي
في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي
أن لا يكون من قبل هذه اللفظة الثانية ولا لا حاجز إلى التام بل بعد ما جازي في ذلك على التمكن عروا جازي
شدة حرف العاطفة المطف في اللفظة الأولى كان هذه اللفظة في الطرف إلى
المطف على سبيل ما مطلق في الزاد والفتحة وتكون حتى وادعها كسرة الهمزة وادعها كسرة الهمزة
وبعد بعضهم أو الضم منها عند الآخر إن أتت بعد مطف بيان لما قبلها كان ذلك على التمكن عروا جازي
بالتي ما بعد ما جازي في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي
فما قبلها وبذلك مطلق بدو ما جازي في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي
مثل هذا التام في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي في ذلك على التمكن عروا جازي

نحو

التي اهل الابواب في جلد جحر تترقا على اهلها اليك بليل عرضت من هذه الاخبار ثم شككتنا فاما
 شادوا في شير افرا سنسعد منها بقر لك ان شادوا في اى بل شادوا ان اسعفام كان شادوا زيد عندك زيد
 ام عروى ابل عروى حين يصعد الاصل من الال اسعفام الاول اسعفام الثاني واما بل العطف عليه
 في منع اناى بنو سعلد الامم ما بين اذا عطف شئ على آخر يا بل لم ان يصعد العطف عليه فلا
 ياتم عطف عليه بل ما نحو جاتني انا زيد واما من زيد فاحسن اول الال اسعفام الكلام حتى على الثاني جازي
 ح ان يفتح اذا عطف شئ على آخر يا بل يجوز ان يصعد العطف عليه بل ما نحو جاتني انا زيد وعرى ذلك لا يجب
 نحو جاتني زيد وعرى ذهب عن الفاعل ان انا ليس من الحرف العاطف واما ان يصعد بل العطف عليه
 وايضا يدخل عليه الورد العاطف فلو كانت هي ايضا العطف يلزم ايراد عاطف مع معاو يكون احدها
 واكثر من الال ان انا التامد على العطف على ليس العطف بل التقييد على الثاني فاما الكلام كما عرفت
 وعلى الثاني ان الال لا تخلد في انا الثاني بل لمطاعا انا الاول واما الثاني فلعطف ما بعد ما على ما بعد
 انا الاول فلكل معان انا افرى ذلك العطف على بل ولكن هذه الحروف الثلاثة كلها هي اولى الال الحكم الواحد
 من انا من العطف والعطف عليه على التقييد فكذا لا تقي الحكم الثاني العطف عي عن العطف فالحكم ههنا
 لعطف عليه لا لعطف جاتني زيد ولا هو الحكم الثاني بل زيد لا هو كذلك بل بعد الاثبات لعطف الحكم من العطف عليه
 الال العطف جاتني زيد لا هو بل جاتني عروى وكذلك بعد الاثبات فالحكم الثاني العطف وذن العطف عليه على
 على كاد العطف عليه فحكم السكون عند كذا لم يحكم عليه بشئ لا بل لا بعد صوابا والآخر في منع
 منه لم يكن بطريق الضم بعد عروى عشر تكبيل واما تكبيل بعد التي نحو جاتني زيد بل عروى فضا
 خلف فده بعضهم ان لا تكبيل بل لعرض حكم التي من العطف عليه الال العطف بل جاتني عروى والعطف
 في حكم السكون عند بعضهم الى انها ثابت الحكم التي من العطف عليه العطف والسطر عليه حكم الال السكون
 عند الحكم المتفق متفقين جاتني زيد بل عروى بل جاتني عروى زيد انا فحكم السكون عند التي متفق عند ذلك
 لان الثاني او نحو سعلد بل بعد ان كانت لعطف العطف على الورد في تنصير لا يكون لا كما لا تنفي الاصل
 لان الثاني الحكم من الال نحو انا في ذلك هو وان كانت عطف العطف على الجاد في ظهوره فهو جميعا ما قبل

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

لأن المسقم عشرة مثلهذا الواضح عندك بالخط لا أن أصل الأرض يغنيك أن يذوقه غيره مستحسن
وهو صيغة الاستفهام فلا تحذفها فجاء في العرفه عاشا قولك وقولك يدعندنا م عني وجعل العرفه
معاذ الله التحدية لا أن أصل الاستفهام من أحد الأمرين بعد المسقم عند سماع اللفظ الذي هو الأصل
فبالاستفهام الأول غير التسبب بين ما يقع من فعل المقتضى المخطئ فإن المسقم عشرة صورة المقتضى
لهي بعدد أفعاله المقتضى من التثنية الأولى واستيناف الاستفهام المقتضى باللفظ فإن ذلك
هل يدعندنا م عني فليس يراد بذلك قوله يقول الله إذا ما وقع أني كان واديس كان بل هو اللفظ
على تمامه والاول من الحوزة العاطفة بخلاف هذا كونه في العرفه لا يبين فمنه فاعرفه الخط
ولولا أنها أصل الكلام لما قلنا أن الاستفهام كان دخل على الماضي ولو عكس بين الماضي وإن دخل على
وفي بعض النسخ أن الاستفهام في الماضي معناه أن الاستفهام سواء دخل على الماضي أو الماضي
عوان تكون في الوقت وإن أضيف المحدث فمعنى المثال الثاني بعد من المثال الأول يعني أن وقع الأمر
في الاستفهام وقع في أي وقت أراد فيه ذلك لا في الماضي على أي حال دخل نحو يغنيك ولو تضمن
أخوب بجمع واحد أو وقع من حيثية في المثالين وقع من حيثية في المثالين ولو لم يكن في المثالين
فولم يرد لأن من حيثية من حيثية كذا في المثالين لأن المحدث في المثالين لأن المحدث في المثالين
لأن معناه أنها موضوعة على المحدث في الماضي لأن المحدث في الماضي لأن المحدث في الماضي
في المثالين متغايرة فطعننا في ذلك لأن المحدث في المثالين لأن المحدث في المثالين
غلط حصول الألف في الماضي لأن المحدث في الماضي لأن المحدث في الماضي
مبتدأ لأن المحدث في الماضي لأن المحدث في الماضي لأن المحدث في الماضي
الثاني الأول مع انتفاء الألف ليس كذلك بل على انتفاء المحدث لأن المحدث في الماضي
فإن هو ما دل على عدم انتفاء المحدث لأن المحدث في الماضي لأن المحدث في الماضي
ومن هذا السؤال وقد قلنا أن لأن المحدث في الماضي لأن المحدث في الماضي
أن ما ذكره من بعض اللفظ مقام الاستدلال بانتهاء الألف لأن المحدث في الماضي لأن المحدث في الماضي

الشعر بان سبب هذا انما هو ان المعنى بان لا يخرج عن اللفظ فلا يصح هذا استعمالا في ذلك
لأنه لو جازى لكانت تصرفات هذه اللفظا متساوية في اللفظ من انشاء الكلام كيف كان استعماله بان
بالفعل اسم اللفظ بان انشاء الكلام مستلزم لانتفاء اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ هو ان يفسد بان
شيء يوجب ذلك الشيء باللفظ فيكون اللفظ هو اللفظ لا يكون اللفظ اسما في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
الاهامه الكلام كيف لا يفسد الكلام ولفظ استعماله في اللفظ هو ان يفسد الكلام ولفظ استعماله في اللفظ
تخلفه فيكون ان احد من المفعول اسما في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ هو ان يفسد الكلام ولفظ استعماله في اللفظ
بانها انما على الفعلين بمعنى ان تفسيرهما الظاهر اما احدهما وانما اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
الفعل صار مفصلا بان لا يكون تأكيد للفعل على الفعل الذي لا يفسد اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
محله ومن قد لا يرى في الفعل بعد هذا اللفظ في اللفظ لا يفسد اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
الفعل للفعل المحذوف بعد لفظ الصانع لفظا على اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
موضع مطلق في موضع يكون ان يقع فيه مطلق لان الأصل في اللفظ هو اللفظ فيكون الفعل المذكور موضع
الفعل كالتوضيح من الفعل المحذوف في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
المحذوف لا يكون من مفعولان لكن هذا اللفظ على معنى التقدير واللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
من حيث المعنى والفعل الواحد في موضع من حيث اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
وهذا الزاكن اللفظ في اللفظ بان استعمال الفعل من مصدره وان كان جاعلا بان استعمال الفعل من اللفظ
منوع واللفظ الاسم الجاهل في اللفظ او يفسد في اللفظ موضع اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
الكلام فان اللفظ في اللفظ في موضع من اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
بالكلام في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
يفسد بان اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
اولا في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ

لأنه لو جازى لكانت تصرفات هذه اللفظا متساوية في اللفظ من انشاء الكلام كيف كان استعماله بان
بالفعل اسم اللفظ بان انشاء الكلام مستلزم لانتفاء اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ هو ان يفسد بان
شيء يوجب ذلك الشيء باللفظ فيكون اللفظ هو اللفظ لا يكون اللفظ اسما في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
الاهامه الكلام كيف لا يفسد الكلام ولفظ استعماله في اللفظ هو ان يفسد الكلام ولفظ استعماله في اللفظ
تخلفه فيكون ان احد من المفعول اسما في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ هو ان يفسد الكلام ولفظ استعماله في اللفظ
بانها انما على الفعلين بمعنى ان تفسيرهما الظاهر اما احدهما وانما اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
الفعل صار مفصلا بان لا يكون تأكيد للفعل على الفعل الذي لا يفسد اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
محله ومن قد لا يرى في الفعل بعد هذا اللفظ في اللفظ لا يفسد اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
الفعل للفعل المحذوف بعد لفظ الصانع لفظا على اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
موضع مطلق في موضع يكون ان يقع فيه مطلق لان الأصل في اللفظ هو اللفظ فيكون الفعل المذكور موضع
الفعل كالتوضيح من الفعل المحذوف في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
المحذوف لا يكون من مفعولان لكن هذا اللفظ على معنى التقدير واللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
من حيث المعنى والفعل الواحد في موضع من حيث اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
وهذا الزاكن اللفظ في اللفظ بان استعمال الفعل من مصدره وان كان جاعلا بان استعمال الفعل من اللفظ
منوع واللفظ الاسم الجاهل في اللفظ او يفسد في اللفظ موضع اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
الكلام فان اللفظ في اللفظ في موضع من اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
بالكلام في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
يفسد بان اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
اولا في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ ولفظ استعماله في اللفظ

